وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

كُتُبُ العلَّةِ النَّحْويّة التُّراثِيَّة
دراسةٌ موازنةٌ

رسالةٌ قدَّمها

عمر خزعل جاسم

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
مهدي عُبيد جاسم

ذو القعدة
أيلول
١٤٣٤هـ
٢٠١٣م

المُحتَوَيَاتْ

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	١ – ٣
التمهيد : كتب العلل النحوية	٤ – ٢١
الفصل الأول : مناهج التأليف عند العلماء ومصادرهم ومناقشاتهم	٢٢ – ٨٧
المبحث الأول : مناهج تأليف كتب العلة النحوية	٢٢ – ٦٠
أولاً : التقسيم المنهجي لكتب العلة	٢٢ – ٣٥
ثانيًا : أسلوب الحوار والمناقشة	٣٥ – ٣٧
ثالثًا : العناية بلغات العرب	٣٧ – ٤٣
رابعًا : العناية بالمعاني اللغوية	٤٣ – ٤٦
خامسًا : الاشتقاق وأصول الكلمات	٤٦ – ٥١
سادسًا : الاستدلال بالآراء الفقهية والفلسفية	٥١ – ٥٥
سابعًا : التأثر بالمنطق وعلم الكلام	٥٥ – ٦٠
المبحث الثاني : مصادر العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية	٦١ – ٦٧
المبحث الثالث : قدرات العلماء على المحاججة والمناقشة	٦٨ – ٨٧
الفصل الثاني : أصول النحو في كتب العلة	٨٨ – ١٣٩
المبحث الأول : السماع	٩٠ – ١٢٥
أولاً : القرآن الكريم وقراءاته	٩٠ – ١٠٥
ثانيًا : الحديث النبوي الشريف	١٠٦ – ١٠٩
ثالثًا : كلام العرب (المنظوم والمنثور)	١٠٩ – ١٢٥
المبحث الثاني : القياس	١٢٦ – ١٣٩
أولاً : الألفاظ التي استعملوها للتعبير عن القياس	١٢٧ –

	١٣٢
ثانيًا : مراتب القياس	١٣٢ – ١٣٩
الفصل الثالث : التعليل	١٤٠ – ١٥٩
المبحث الأول : التعليل بعلة واحدة	١٤٣ – ١٥٢
المبحث الثاني :	١٥٣ – ١٥٩
أولاً : العلل التي انفرد بذكرها عالم واحد	١٥٣ – ١٥٤
ثانيًا : التعليل بأكثر من علة	١٥٤ – ١٥٩
الفصل الرابع : المذاهب النحوية للعلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية	١٦٠ – ١٩٧
- طرائق العلماء في التأليف	١٦٠ – ١٩٧
أولاً : مواردهم	١٦٠
ثانيًا : مصطلحاتهم	١٦١ – ١٦٦
ثالثًا : تصريحهم بمذهبهم	١٦٦ – ١٧٠
رابعًا : الأخذ بآراء أحد الفريقين	١٧٠ – ١٩٧
الفصل الخامس : المآخذ على مؤلفي العلة	١٩٨ – ٢١٨
المبحث الأول : المآخذ المنهجية	١٩٩ – ٢١٢
المبحث الثاني : المآخذ العلمية	٢١٣ – ٢١٨
الخاتمة	219 – 221

المصادر والمراجع	222 – ٢٣٨
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A – B

التمهيد
كتب العِلل النحوية

التمهيد
كتب العلل النحويّة

حَظِيَ التعليل في النحو العربي بدراسات متنوعة من الباحثين ؛ لأنّه قضية مفصليّة أساسيّة في النحو العربي ، فقد تناول الباحثون العلّة بالعَرْض ، والتحليل ، والنقد في دراسات مستقلة ، أو في دراستهم لقضيّة من قضايا أصول النحو ، أو في تحقيقهم لكتاب من كتب النحو ، أو في تاريخ بعض الباحثين للنحو العربي ، أو بعض مراحله[١] .

ومن خلال تتبعي للمؤلفات التي أُلِّفت في موضوع العلة وجدتُ أنّ العلماء جميعًا ذكروا هذا الموضوع في معظم مؤلفاتهم ولكنّهم ذكروه ضمنًا في موضوعات النحو المختلفة ، أمّا القسم الآخر فقد أفردوا العلة بمؤلف خاص فهناك مؤلفات كثيرة مستقلة درست هذا الموضوع بمؤلف خاص ، ولكن لم يصل إلينا منها سوى سبعة مؤلفات درست موضوع العلة بشكل مستقل ؛ لذلك اقتصرتُ عليها في دراستي لهذا الموضوع المفصلي من موضوعات النحو .

وسأعرض في هذا الموضع من الدراسة تعريفات العلة لغةً واصطلاحًا ، ثمّ أذكر بعد ذلك الكتب المفقودة ، والكتب المطبوعة أو الموجودة في موضوع العلة النحوية ، وسأُحاول أن أُوثق نسبة كلّ كتاب إلى مؤلفه مُرتبًا هذه الكتب ترتيبًا زمنيًا ، وهي :

١- العلل في النحو ، محمد بن المستنير قطرب (ت٢٠٦هـ)[٢] .

٢- علل النحو ، أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني (ت٢٣٠هـ)[٣] .

---

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : ٢٣ .

(٢) ينظر : الفهرست لابن النديم : ٥٨ ، وعلل النحو لابن الوراق : ١٢ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي : ٢٦٤٧/٦ ، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري : ٧٧ ، وإنباه الرواة لجمال الدين القفطي : ٢١٩/٣ ، والنحو العربي ، د. مازن المبارك : ٦٩ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٢ ، ومعجم الأدباء : ٧٦٣/٢ ، وبغية الوعاة لجلال الدين السيوطي : ٤٦٥/١ ، والنحو العربي لأحمد ماهر البقري : ٦٩ .

٣- علل النحو ، الحسن بن عبد الله المعروف بـ (لغذة أو لكذة) الأصبهاني ، وهو من معاصري الزجاج (ت٣١١هـ)[١] .

٤- نقض علل النحو ، الحسن بن عبد الله الأصبهاني[٢] .

٥- العلل في النحو ، هارون بن الحائك الضرير ، وهو من معاصري الزجاج أيضًا[٣] .

٦- المختار في علل النحو ، محمد بن أحمد بن كيسان (ت٣٢٠هـ)[٤] .

٧- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)[٥] .

٨- المجموع على العلل ، محمد بن علي العسكري المعروف بـ (المبرمان) أستاذ السيرافي والفارسي (ت٣٤٥هـ)[٦] .

٩- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بـ (ابن الوراق) (ت٣٨١هـ)[٧] .

---

(١) ينظر : العلل النحوية – دراسة تحليلية ، د. حميد الفتلي : ٢٢١ ، ونظرية التعليل في النحو العربي : ٤٨ .

(٢) ينظر : الفهرست : ٨٩ ، وعلل النحو : ١٣ ، ومعجم الأدباء : ٨٧٤/٢ ، وإنباه الرواة : ٤٣/٣ ، والنحو العربي : ٩٤ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٣ ، ومعجم الأدباء : ٢٧٦٢/٦ ، وبغية الوعاة : ٣١٩/٢ ، والنحو العربي : ٩٤ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١٣ ، ومعجم الأدباء : ٢٣٠٨/٥ ، بغية الوعاة : ١٩/١ ، والنحو العربي : ٩٤ .

(٥) ينظر : علل النحو : ١٣ ، والنحو العربي : ٩٦ ، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث لخالد بن سليمان بن مهنا الكندي : ١٤٧ .

(٦) ينظر : علل النحو : ١٣ ، ومعجم الأدباء : ٢٥٧٤/٦ ، والنحو العربي : ٩٥ ، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث : ١٤٧ .

(٧) ينظر : علل النحو : ١٣ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي : ٢٦٨ ، والنحو العربي : ٩٥ ، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث : ١٤٨ .

١٠- تقسيمات العوامل وعللها ، أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت٣٩١هـ)[١] .

١١- علل التثنية ، ابن جني (ت٣٩٢هـ)[٢] .

١٢- شرح علل النحو ، أبو العباس أحمد بن محمد المهلبي من رجال القرن الرابع الهجري ، يُعرف بـ (الجرجاني)[٣] .

١٣- البرهان في علل النحو ، علي بن محمد الكوفي النحوي ابن عبدوس ، وهو أيضًا من رجال القرن الرابع الهجري[٤] .

١٤- كتاب العلل ، إسماعيل بن محمد القميّ ، لم تذكر المصادر سنة وفاته[٥] .

١٥- كتاب العلل ، عيسى بن موهب[٦] .

١٦- ثمار الصناعة في علم العربية ، أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري المشهور بـ (الجليس)[٧] .

١٧- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)[٨] .

١٨- الإعراب عن علل الإعراب ، أبو البقاء العكبريّ أيضًا[٩] .

١٩- ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)[١] .

---

(١) ينظر : علل النحو : ١٣ ، ومعجم الأدباء : ١٣٦٧/٣ ، وبغية الوعاة : ٥٨٤/١ ، والنحو العربي : ٩٥ .

(٢) ينظر : علل النحو : ١٤ ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٢٤٨/٢ ، والنحو العربي : ٩٥ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٤ ، والفهرست : ٩٣ ، ومعجم الأدباء : ١٩٠/٤ ، وبغية الوعاة : ٣٨٩/١ ، والنحو العربي : ٩٥ .

(٤) ينظر : الفهرست : ٩٣ ، ومعجم الأدباء : ١٨٦٩/٤ ، وبغية الوعاة : ١٩٤/٢ .

(٥) ينظر : الفهرست : ٩٣ ، ومعجم الأدباء : ٧٣٥/٢ ، وبغية الوعاة : ٤٥٦/١ .

(٦) ينظر : علل النحو : ١٥ .

(٧) ينظر : البلغة في تاريخ أئمة اللغة : ١٢٣ ، وغاية النهاية لابن الجزري : ٢٢٨/١ .

(٨) ينظر : الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي : ١١٩ ، البداية والنهاية لابن كثير : ٨٤/١٧ .

(٩) ينظر : الذيل على الروضتين : ١١٩ ، البداية والنهاية : ٨٤/١٧ .

٢٠- رسالتان في العلة النحوية ، الدماميني[٢] .

إلاّ أنّ أكثر هذه الكتب لم تصل إلينا ؛ لذلك ساقتصر على ذكر معالم العلة في الكتب التراثية مُمثلةً فيمن وصلت إلينا آثارهم وهم : (الزجاجي ، وابن الوراق ، وابن جني ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي ، والدماميني) .

١-الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ) :

مؤلفه : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، يقف نسبه عند أبيه ، وُلِدَ الزجاجي في (نهاوند) جنوبي همذان ، وقيل : في الصَّيْمَرة وهي في جنوبي همذان أيضًا ؛ ولذلك نُسِبَ إلى نهاوند .

أمّا **نشأته** فقد كان الزجاجي شديد الولع بالعلم ، يُكثر السعي والرحلة في سبيله ، فقد غادر موطنه الذي ولد فيه إلى العراق ، واستقرّ في بغداد ونشأ فيها ، ثمّ غادر إلى الشام ، وبعدها انتقل إلى دمشق ومات في طبرية سنة (٣٣٧هـ) على أرجح الأقوال[٣] .

ومن أكثر العلماء الذين أخذ عنهم : أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، وأبو جعفر محمد بن رستم غلام أبي عثمان المازني (ت٣٠٤هـ) ، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العباس المعروف بـ (ابن شقير) (ت٣١٥هـ) ، وغيرهم كثيرون[٤] .

وقد صرّح الزجاجي بذكر العلماء الذين استقى منهم مادته العلمية ، ولم يفعل هذا غيره من العلماء الذين ألّفوا في العلة[٥] .

---

(١) ينظر : التخمير للخوارزمي : ١٦/١ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٢٣٦ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٦٦/١ ، وحسن المحاضرة لجلال الدين السيوطي : ٥٣٨/١ .

(٣) ينظر : الفهرست : ٨٧ ، ونزهة الألباء : ٢٢٧ ، وإنباه الرواة : ١٦٠/٢ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان : ١٣٦/٣ ، وبغية الوعاة : ٧٧/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٧٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٨ – ٧٩ .

وتتلمذ على يده عدد من العلماء منهم : محمد بن سابقة النحوي ، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي نصر ، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد الأنطاكي وغيرهم ، وأكثر تلامذته كانوا دمشقيين(١) .

أمّا **مصنفاته** فقد بلغت ثمانية عشر كتابًا تباينت في الحجم ما بين مُؤلَّفٍ ضخم ضمَّ جميع أبواب النحو ، وما بين مُؤلف مُختصر ضمَّ عددًا من المسائل النحوية ، ومن مؤلفاته : كتاب الجمل وهو أهمّ كتب الزجاجي ، موضوعه النحو ، وذُكِرَ أنّه صنّفه بمكة ، وكان إذا فرغ من باب طاف بالكتاب سبع مرات داعيًا اللهَ أن يغفرَ له(٢) .

وقد شُرِحَ هذا الكتاب عشرين ومائة شرحًا في عناوين مختلفة(٣) ، ومن مؤلفاته أيضًا الأمالي ، ومختصر الزاهر ، وكتاب اللامات ، ومجالس العلماء ، وشرح رسالة سيبويه ، وغيرها من المؤلفات ولكن الذي يعنينا من هذه المؤلفات جميعها هو (الإيضاح في علل النحو) ؛ لأنّه المؤلف الخاصّ بموضوع العلة من بين جميع مؤلفات الزجاجي الأخرى . وهو أول مؤلَّف يصل إلينا في موضوع العلة كما أشار إلى ذلك الزجاجي بقوله : " وهذا كتابٌ أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأنّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدًّا ، ولم أرَ كتابًا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النحو مستوعبًا فيه جميعها "(٤) .

وكتاب الإيضاح هو مؤلف مختصر صغير حقّقه الدكتور مازن المبارك وهو التحقيق الذي اعتمدته ، وقد اعتمد المحقق في تحقيق الكتاب ونشره على نسخة وحيدة هي التي أشار إليها بروكلمان(٥) ، وتأتي أهميته في أنّه شكّل مسارًا تأليفيًا جديدًا في الدرس النحوي في موضوعه وفي كثير من مضامينه ، فكان رائدًا في

---

(١) ينظر : تاريخ مدينة دمشق لان عساكر : ٣٩٢/٣٥ ، ١٥١/٤٣ .

(٢) ينظر : الجمل لأبي قاسم الزجاجي (مقدمة المحقق) : ١٢ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٢ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٣٨ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو (مقدمة المحقق) : ٢٠ .

مضماره وملهمًا لغيره من العلماء مع الكتب الأخرى التي سبقته في العلة للسير على منواله في بحث مادة العلة النحوية منفردة ومتدرجة في عنوانات تأليفية مستقلة .

جمع كتاب (الإيضاح) العلل النحوية التي عُرِفَت في عصره سواء ما اتّصل منها بالحدود أم أحكام الإعراب ، وما اتّصل منها بالظنون الجدلية .

وجهد الزجاجي نفسه أشدّ الجهد في معرفة تطور الكثير من العلل فبدأ ، بأطراف منها منذ عهد الخليل وسيبويه وسار بها مع الزمن لا يغادر علة المعتل ، فذكر في كتابه عللاً تخرج عن الغاية من النحو وهي : صحة المنطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نُسمّيه فلسفة العلل النحوية .

ويُشكّل كتاب (الإيضاح في علل النحو) حلقة من حلقات تاريخ النحو وصلته بالفقه ، والكلام ، والمنطق ، ويقفنا على جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وهو في ذلك سابق لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في إنصافه ، وللعكبري (ت٦١٦هـ) في مسائله الخلافية[١] .

٢ـ علل النحو لابن الوراق (ت٣٨١هـ) :

مؤلفه : أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي المعروف بـ (ابن الورّاق) ، ولُقِّب بالوراق نسبة إلى حرفة الوراقة التي يبدو أنّ والده قد احترفها حتى نُسِبَ إليها ، وأصله من بغداد ، وأجمع المترجمون لابن الوراق على أنّ وفاته كانت سنة (٣٨١هـ)[٢] . ولم تُشر كتب التراجم على الرغم من كثرتها إلى شيوخه سوى إشارة من السيوطي (ت٩١١هـ) وهي أنَّ ابن النجار قرأ القرآن بالروايات على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم وروى عنه ، وذكر السيوطي أيضًا أنّ أبا علي الأهوازي ، قرأ وروى عن ابن الوراق[٣] .

---

(١) ينظر : نفسه (مقدمة المحقق) : ١٧ .

(٢) ينظر : نزهة الألباء : ٢٤٧ ، وإنباه الرواة : ١٦٥/٣ ، وبغية الوعاة : ١٢٩/١ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة : ١١٦٠ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ١٢٩/١ .

أمّا **آثاره** فلم تكن كثيرة مثل آثار الزجاجي ، بل له خمسة مؤلفات فقط هي : شرح كتاب سيبويه[١] ، والفصول في نكت الأصول[٢] ، والهداية[٣] ، ومنهاج الفكر في الخليل[٤] ، وكتاب علل النحو الذي هو مادة دراستنا ، وقد ذكر قسم من المؤلفين اسمًا آخر له وهو (العلل في النحو)[٥] .

وهو كتاب ضخم جمع مادة غزيرة لا تضاهيها المادة التي جمعها الزجاجي في الإيضاح ، وقد حُقِّق هذا الكتاب ثلاث مرات هي : تحقيق الدكتورة (مها مازن مبارك) ، وتحقيق الدكتور (محمود محمد محمود نصار) وقد حققاه باسم (العلل في النحو) ، وحققه أيضًا الدكتور (محمود جاسم الدرويش) (رحمه الله تعالى) وقد اعتمدتُ على طبعة دار الحكمة ، واعتمدتُ عليه ؛ لأنّه أقدم تحقيق وكلّ من جاء بعده أخذ منه ، وقد ذكره بعنوان (علل النحو) وهو الأصح ؛ لأنّه ورد بهذا العنوان في خمسة مصادر[٦] .

طرق ابن الوراق في كتابه (علل النحو) جميع أبواب النحو مقسمًا كتابه على ثمانية وخمسين بابًا مُرَتِّبًا إياها ترتيبًا منهجيًا مع تقديم بعض الموضوعات وتأخير بعضها الآخر وسأُشير إلى ذلك في موضعه إن شاء الله .

واهتمّ ابن الوراق بالعلل النحوية اهتمامًا كبيرًا وصرف لها الكثير من عنايته ؛ ولذلك صار واحدًا من أبرز النحاة الذين نحوا هذا المنحى وأجادوا فيه . ولمّا كانت

---

(١) ينظر : علل النحو : ٣٧ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٩ ، ونزهة الألباء : ٢٤٧ ، والوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي : ٣٢٩/٣ ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي : ٥٢/٢ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٤٠ ، الفهرست : ٩٥ ، ونزهة الألباء : ٢٤٧ ، وإنباه الرواة : ١٦٥/٣ ، وبغية الوعاة : ١٣٠/١ .

(٤) ينظر : علل النحو : ٤٠ ، هدية العارفين : ٥٢/٢ ، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي : ٥٨٨/٢ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٣٩ ، الفهرست : ٩٥ ، وإنباه الرواة : ١٦٥/٣ ، والوافي بالوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٦) ينظر : الفهرست : ٩٥ ، وإنباه الرواة : ١٦٠/٣ ، وبغية الوعاة : ١٣٠/١ ، والأعلام للزركلي : ٢٢٥/٦ ، وكشف الظنون : ١١٦٠ .

العلل منذ بدايتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة ، ومستمدة من خصائصها الذاتية فإنّها لا بدَّ أن تظل دائمًا الأساس الذي يُعْتَمد عليه لمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية ؛ ولهذا فإنّنا نجد العلل التي وردت في كتاب سيبويه كانت المَعِين الثَّر الذي استقى منه ابن الوراق أحكامه واستدلالاته[١] .

٣-علل التثنية لابن جني (ت٣٩٢هـ) :

مؤلفه : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، كان أبوه (جنّي) عبدًا روميًا مملوكًا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي[٢] .

وُلِدَ ابن جني في الموصل وفيها نشأ ، وإليها ينتسب ، وأرجح الأقوال أنّه ولد في حدود (٣٢٠هـ) وهو ما رجّحه الدكتور فاضل صالح السامرائي[٣] .

انصرف ابن جني إلى تحصيل العلم في مساجد الموصل وتصدّر مجالس العلماء في سن مبكرة ، وقابل أستاذه أبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فلازمه قرابة أربعين عامًا ، وحينما توفي أبو علي تصدر مكانه حتى توفي عام (٣٩٢هـ)[٤] .

أمّا **شيوخه** الذين أخذ عنهم اللغة والأدب والنحو والصرف والقراءات فمنهم : أحمد بن محمد الموصلي الشافعي الذي يُعرف بـ (الأخفش) الذي لم تذكر المصادر تاريخ وفاته ، وأبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، وغيرهم كثيرون[٥] .

وأشهر **تلاميذه** الذين أخذوا عنه : أبو أحمد عبد السلام بن محمد المصري (ت٤٠٥هـ)[٦] ، وأبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)[٧] ، ومن تلامذته

---

(١) ينظر علل النحو : ٦٥ .

(٢) ينظر : نزهة الأدباء : ٢٤٤ ، والبداية والنهاية : ٤٩٧/١٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ٤٩٤/٤ .

(٣) ينظر : ابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي : ٤٠ .

(٤) معجم الأدباء : ١٥٨٩/٤ .

(٥) معجم الأدباء : ١٠٥/١٢ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة : ١٧٥/٢ – ١٧٦ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء : ١٥٨٩/٤ ، وبغية الوعاة : ٢١٧/٢ .

أيضًا أولاده الثلاثة : عالٍ وعليّ وعلاء وكلّهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم ، فهم معدودون في الصحيحيّ الضبط ، وحسنيّ الخط[١] .

أمّا **مصنفاته** فهي كثيرة في غاية الحسن والجودة أشهرها : التصريف الملوكي ، والخصائص ، وتفسير أرجوزة أبي نؤاس ، والتمام في تفسير أشعار هذيل ، وسر صناعة الإعراب ، وغيرها .

أمّا مُؤلَّفه الذي هو أحد محاور دراستنا فهو (علل التثنية) وهو كتاب صغير حققه الدكتور صبيح التميمي ، وراجعه الدكتور رمضان عبد التواب .

اقتصر علل التثنية على موضوع واحد من مواضيع النحو العربي ، والكتاب واضح من عنوانه فهو لم يذكر المسائل النحوية التي ذكرها العلماء الآخرون ، ولكن تميز مؤلفه بمنهج واضح في جميع أبواب الكتاب ومسائله ، فهو يذكر أقوال العلماء ، ويرجح ، ويردّ القول إلى صاحبه مع أنّه لم يذكرْ سوى شاهدين ، واعتمد في كثير من المواضع على آراء شيخه أبي علي الفارسي ، وجاء بحثه مرتبًا ترتيبًا دقيقًا[٢] .

٤-ثمار الصناعة في علم العربية للجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) :

مؤلفه : أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري المعروف بـ (الجليس) ، لم تذكر المصادر شيئًا عن مولده ، وأمّا وفاته فقد ذكرها ابن الجزري ، فقد أرّخ وفاته بقوله : " كان في حدود أخير التسعين وأربعمائة ، أو قبل هذا "[٣] .

لم تذكر لنا المصادر شيئًا عن مسيرته العلمية أو تنقلاته ، ولكن أكثر العلماء قد نقلوا عنه نصوصًا في شتى أنواع المعرفة مما يدلّ على أنّ الرجل كان عالمًا ، وخير دليل على ذلك هو مؤلفه الذي نحن بصدد دراسته ، إذ زخر مؤلفه هذا بالحديث عن العلل بأسلوب ينمّ عن تمكن ودراية[٤] .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ١٥٨٩/٤ .

(٢) ينظر : علل التثنية لابن جني : ٣٧ .

(٣) البلغة في تاريخ أئمة اللغة : ١٢٣ ، وينظر : غاية النهاية : ٢٢٨/١ ، وتاريخ الأدب العربي : ٢٤٠/٥ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري : ١٨ .

وكما أغفلت كتب التراجم ذكر شيءٍ عن مسيرته العلمية كذلك أغفلت الحديث عن شيوخه وتلامذته ، ولم يذكر شيئًا عن هذا القبيل إلاّ ابن الجزري ، إذ قال : " شيخٌ مُقرئ روى القراءات عن أبي العباس بن نفيس عن السامري ، قرأ عليه أحمد بن محمد بن خلف الأنصاري صاحب (المفيد في القراءات الثمان) و (المقنع في السبع) كان في حدود أخير التسعين وأربعمائة ، أو قبل هذا والله أعلم "[١] ، هذا نصّ ابن الجزري ، وقد ذكر محقق كتاب ثمار الصناعة[٢] كلامًا مع بعض الإضافات عليه ، والوهم في بعض أجزاء الكلام كما سأُشير إلى ذلك في الفصل الثالث .

أمّا **مصنفات** الجليس النحوي فلم يكن كغيره من العلماء الآخرين من حيث كثرة عدد المصادر ، إذ لم أجد سوى كتاب الحروف السبعة من الكلام الذي ذكره إسماعيل باشا البغدادي[٣] ، وذكر الدينوري كتابين في مؤلفه هما : (تصفح الجمل)[٤] ، و(اقتراح النجيب)[٥] ، ولم تحفظ لنا الأيام من تراث الدينوري سوى كتاب (ثمار الصناعة في علم العربية) الذي هو اليوم أحد أسباب قيام هذه الدراسة لأنّه مختصّ في العلل النحوية وإن لم يكن عنوانه كذلك .

اعتمدتُ في دراستي لهذا الكتاب على تحقيق الدكتور (حنا جميل حداد) ؛ وهناك تحقيق آخر لم يصل إلينا بعد هو تحقيق محمد بن خالد الفاضل ، وهو من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ وهي أطروحة دكتوراه ، وقد سار صاحبه على خطى من سبقه من العلماء في ذكره العللَ التي يمكن أن تحتملها المسائل النحوية مُقَسِّمًا إيّاه على غير التقسيم المعتاد في المؤلفات النحوية ، وسأذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

٥-اللّباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ (ت٦١٦هـ) :

---

(١) غاية النهاية : ٢٢٨/١ – ٢٢٩ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧ – ١٨ .

(٣) ينظر : هدية العارفين : ٣١١/١ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٨ .

(٥) نفسه : ١٢٤ .

مؤلفه : محبُّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء ، نُسِبَ أبو البقاء إلى قرية قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى محلة فيها فقيل : البغدادي ، والعُكْبري ، والأزجيّ ، والحنبلي ، وأشهرهنّ المتحدِّرة من (عُكْبرا) وعكبرا هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد ، وُلِدَ العكبري في أوائل سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة ببغداد ، وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له[١] .

ولم تذكر المصادر شيئًا عن أسرته إلاّ جزءًا يسيرًا فلم تذكر أباه وتأثيره في العكبري ، بل ذكرت أنّه تزوّج ، وأنّ امرأته كانت تقرأ له ، وأنّه رُزِقَ أولادًا ثلاثة هم : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن ، وأبو عبد الله محمد ، وأبو نصر عبد العزيز ، وكلّهم قرأ عليه وقرأ له ، فقد أُصيب (رحمه الله) بالجدري فعَمِيَ وهو صغير ، لذلك كان يقرأ بعيون الناس[٢] .

أخذ العكبري علمه عن علماء كثيرين منهم : إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهرواني (ت٥٥٦هـ)[٣] ، وعبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بـ (ابن الخشاب) (ت٥٦٧هـ)[٤] ، وعلي بن الحسن بن عساكر البطائحي الضرير المقري (ت٥٧٢هـ)[٥] ، وعلي بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بـ (ابن العصار) (ت٥٧٦هـ)[٦] ، وعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري

---

(١) ينظر : البلغة في تراجم أئمة اللغة : ١٦٨ ، ووفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ١٠/١ ، وبغية الوعاة : ٣٨/٢ – ٣٩ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١١/١ ، الوافي بالوفيات : ٣٤٦/٥ ، والمنتظم لابن الجوزي : ١٤٩/١٨ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١١/١ ، وإنباه الرواة : ٩٩/٢ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١١/١ ، وشذرات الذهب : ٤٠١/٦ ، والمنتظم : : ٢٣٣/٧ .

(٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢/١ ، ومعجم الأدباء : ١٧٩٤/٤ ، وبغية الوعاة : ١٧٥/٢ .

(ت٥٧٧هـ)[١] ، وغيرهم كثيرون ، أخذ العكبري عنهم النحو ، واللغة ، والحديث ، والفقه ، والقراءات .

أمّا **تلاميذه** فقد قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ أشهرهم : عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد شارح (نهج البلاغة) (ت٦٥٥هـ)[٢] ، وعبد العظيم بن عبد القوي أبو محمد زكي الدين المنذري الحافظ (ت٦٥٦هـ)[٣] ، وياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ صاحب المعجمين : معجم الأدباء ، ومعجم البلدان (ت٦٢٦هـ)[٤] ، وأحمد بن علي بن العباس

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢/١ ، وإنباه الرواة : ١٦٩/٢ ، وفيات الأعيان : ١٣٩/٣ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤/١ ، وفيات الأعيان : ٣٤٢/٧ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٤/١ ، وإنباه الرواة : ٨٠/٤ ، ووفيات الأعيان : ١٢٧/٦ .

الأزديّ المهلبيّ الحمصيّ النحويّ (ت٦٤٤هـ)[١] ، وعبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بـ (ابن الحنبلي) (ت٦٣٤هـ)[٢] ، وغيرهم .

أمّا **آثاره** فقد بلغت تسعةً وخمسين مؤلفًا[٣] ما بين مطبوع ومخطوط في مختلف العلوم ، ولكن لا يعنينا منها إلاّ ما ألّفه في العلّة نذكر منها : الأربعة في النحو[٤] ، والإشارة في النحو[٥] ، والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح[٦] ، والتلخيص في النحو[٧] ، وغيرها .

وأكثر كتاب يهمّنا ها هنا هو كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) ؛ لأنّه أحد الكتب التي اعتمدتها في الموازنة ، وكتاب اللباب محقق أكثر من تحقيق مثل : تحقيق محمد عثمان . ولكنّي اعتمدتُ على تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات في الجزء الأول ، وتحقيق عبد الإله نبهان في الجزء الثاني ؛ لأنّهما اعتنوا بالكتاب وفصلوا القول في شرح المتن ، واعتنوا بالشواهد ، والفهارس أفضل عناية ، وكان ذلك بعونٍ من أستاذي الفاضل الدكتور مهدي عبيد جاسم ، حيث شجعني على اعتماد هذا التحقيق .

واللباب : هو كتاب ضخم ليس بحجم (الإيضاح في علل النحو) ، أو (علل التثنية) ، شمل هذا المؤلف جميع أبواب النحو ، فقد قسّم العكبري كتابه أبوابًا ، وقسّم الأبواب فصولاً ، وألحق الفصول مسائل تتصل بها أو تكملها .

ذكر العكبري في الجزء الأول من كتابه ستين بابًا بغض النظر عن الطول الذي يقع فيه الباب أو الفصل ، فقد تطولُ فصول حتى يملأ الواحد منها عدة

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤/١ ، البلغة في تراجم أئمة اللغة : ٢٧ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٤/١ ، شذرات الذهب : ٢٨٨/٧ .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري : ٣٦ – ٦٨ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(٥) ينظر : نكت الهميان لصلاح الدين الصفدي : ١٨٠ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(٦) ينظر : نكت الهميان : ١٨٠ ، والبلغة في تراجم أئمة اللغة : ١٦٩ .

(٧) ينظر : نكت الهميان : ١٨٠ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ .

صفحات ، وتقصر فصول حتى إنّ بعضًا منها يُبنى من سطر واحد ، أو من جملة واحدة ، وسأشير إلى ذلك في موضعه إن شاء الله .

ويقع الجزء الثاني في أربعين بابًا وهو تتمة لما جاء في الجزء الأول ، ولا أبالغ إذا قلت : إنّ اللباب من الكتب المهمة في النحو ، فقد مخض أبو البقاء قواعد النحو حتى تحصلت له العلل ، ثمّ صاغها بأسلوب دقيق وجعلها عماد الكتاب ، فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة خالية من الإسهاب متحققة من الشروح[١] .

٦-ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي (ت٦١٧هـ) :

مؤلفه : القاسم بن الحسين بن محمد ، وقيل : أحمد أبو محمد ، وقيل : أبو الفضل صدر الأفاضل مجد الدين الطرائفي الخوارزمي[٢] .

لم تذكر المصادر شيئًا عن أخبار أسرته ، أو عن مراحل نشأته الأولى ، فلا نعلم شيئًا عن هذه المرحلة من عمره ، وتوفي الخوارزمي سنة (٦١٧هـ)[٣] .

أمّا أبرز **شيوخه** الذين أخذ عنهم مادته العلمية فهم : برهان الدين الرشتاني (ت٥٩٣هـ)[٤] ، وفخر الدين الرازي صاحب التفسير المشهور (ت٦٠٦هـ)[٥] ، وأبو وأبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي (ت٦١٠هـ)[٦] ، وغيرهم .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧ – ٣٢ .

(٢) ينظر : طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٤٧٦ ، ومعجم الأدباء : ٢١٩١/٥ ، والبلغة في تراجم أئمة اللغة : ٢٣٦ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢١٩١/٥ .

(٤) ينظر : مقدمة ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي : ١٧ ، وهدية العارفين : ٧٠٢/١ .

.

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ٢٤٨/٤ ، والوافي بالوفيات : ٢٤٨/٤ .

(٦) ينظر : وفيات الأعيان : ٣٦٩/٥ ، إنباه الرواة : ٣٣٩/٣ ، والبلغة في تراجم أئمة اللغة : ٣٠٣ ، وبغية الوعاة : ٣١١/٢ .

اما تلاميذه فلم تشر المصادر إلى أحدٍ منهم ، ولكنّه ذكر في بعض كتبه أسماء من أجاز لهم ، ومنهم : موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام العزيابي (ت٥٩٥هـ)[١] ، والإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح ، أحمد بن المبارك المعروف بـ (ابن المستوفي) (ت٦٣٧هـ)[٢] ، وغيرهم .

بلغت **مؤلفات** صدر الأفاضل قرابة العشرين مؤلفًا في علوم مختلفة ، فألّف في النحو ، واللغة ، والأدب ، والفقه ، ولكن أكثر مؤلفاته كانت في علم النحو ، منها : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمير) ، والتوضيح في شرح مقامات الحريري ، وزوايا الخبايا في النحو ، والسرُّ في الإعراب ، وشرح الأبنية ، وشرح الأحاجي النحوية ، واليَمْني في شرح اليمني ، وغيرها[٣] .

وكتاب (ترشيح العلل في شرح الجمل) الذي هو واحد من أهمّ كتب المتون النحوية المختصرة التي حوت أغلب موضوعات النحو ، وقد حُقِّق هذا الكتاب عدّة مرات منها : تحقيق علي حيدر ثمّ حققه بعده الدكتور عبد الحليم عبد الباسط ، وتحقيق الدكتور عادل محسن سالم العميري ، وهو التحقيق الذي اعتمدتُ عليه ؛ لتوفره لديّ .

ولمّا كان صاحب متن الكتاب أي (شرح الجمل) هو عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)[٤] الذي هو علمٌ من أعلام العربية ، كَثُرَت الشروح على هذا الكتاب أي (الجمل) حتى بلغت تسعة عشر شرحًا من بينها الكتاب الذي نحن بصدد دراسته .

وطريقة صدر الأفاضل هي أن يبدأ بإيراد متن الجمل ويُصدّر ذلك بالقول : قال رَحِمَهُ الله ، ثمّ يورد المتن ويتبعه بالشرح ، فهو لا يختلف كثيرًا عن من سبقه في طريقة عرض المادة ، أو طريقة الإحالات وما إلى ذلك ، وكذلك لم يختلف عنهم في إيراده للمسائل الفقهية فهو يعمل كما عملوا في الضبط ولكن الفرق بينهم هو أنّه

---

(١) ينظر : التخمير ، مقدمة الكتاب : ٢٢/١ .

(٢) ينظر : وفيات الأعيان : ١٤٧/٤ ، وبغية الوعاة : ٢٧٢/٢ .

(٣) ينظر : التخمير ، مقدمة الكتاب : ٢٣/١ – ٣٥ .

(٤) ينظر : الجمل (مقدمة المحقق) : ٦ – ١٣ ، وإنباه الرواة : ١٨٨/٢ ، وبغية الوعاة : ١٠٦/٢ .

يشرح متن الجرجاني ، والباقون يشرحون النصّ الأصلي للموضوع ؛ لأنّه من تأليفهم وليس لعالمٍ آخر ، وأمّا الأسلوب والطريقة فهي ذاتها .

٧-رسالتان في العلة النحوية للبدر الدماميني (ت٨٢٧هـ) :

مؤلفه : محمد بن أبي بكر بن عمر صالح بن إبراهيم القرشي المخزومي السكندري المالكي ، ويعرف بابن الدماميني أو الدماميني ، إذ عُرف بالنسبتين[١] .

والدماميني نسبة الى بلدة (دمامين) بمحافظة (قنا) في صعيد مصر[٢] ولد عالِمُنا بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ)[٣] وقيل سنة (٧٦٤هـ)[٤] ، بدأ حياته العلمية بالإسكندرية ثمّ انتقل إلى القاهرة ، وأكثر ما تلقاه من العلم في وقته هو من تفسير القرآن ، والحديث الشريف ، والفقه ، والفرائض[٥] .

ودرس أيضًا النحو ، والنظم ، والنثر ، والخط ، ثمّ قَدِمَ إلى القاهرة وعُيِّن للقضاء فيها فلم يتفق له ، ودخل دمشق وحجّ منها وعاد إلى بلده ، ثمّ درس بجامع (زبيد) باليمن ، وبعد ذلك رَكِبَ البحر إلى الهند وبَقِيَ فيها إلى أن وافته المنية سنة (٨٢٧هـ)[٦] ، وقد ذكر السيوطي أنّه توفي سنة (٨٣٧هـ)[٧] .

لم يكن الدماميني من المكثرين في الأخذ من الشيوخ ، ولكنّه أخذ عن المشهورين في عصره ومنهم : أبو الفضل محمد كمال الدين بن أحمد بن عبد العزيز النويري (ت٧٨٦هـ) ، وعبد الوهاب محيي الدين بن محمد بن عبد الرحمن القروي (ت٧٨٨هـ) ، وعبد الله بن بهاء الدين بن أبي بكر الدماميني (ت٧٩٤هـ) ،

---

(١) ينظر : بغية الوعاة : ٦٦/١ ، وشذرات الذهب : ٢٦٢/٩ ، والدماميني – حياته وآثاره لمحمد بن عبد الرحمن المقري : ٥٣ – ٥٤ .

(٢) ينظر : الدماميني – حياته وآثاره : ٥٤ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ٦٦/١ .

(٤) ينظر : شذرات الذهب : ٢٦٢/٩ .

(٥) ينظر : الدماميني – حياته وآثاره : ٥٦ .

(٦) ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥/٧ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة : ٦٧/١ .

وأبو حفص عمر سراج الدين بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي (ت٨٠٤هـ)[١] ، وغيرهم .

أمّا أبرز الذين أخذوا عن الدماميني فهم : علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهلوي (ت٨٠٩هـ)[٢] ، وعلي بن عبد الله البهالي الدمشقي (ت٨١٥هـ)[٣] ، ومحمد شمس الدين بن عبد العجيمي (ت٨٢٢هـ)[٤] ، وغيرهم .

وقد ألّف الدماميني في شتى الفروع ولكن غلب عليه الاهتمام في النحو والصرف ، ومن هذه المؤلفات : تحفة الغريب على مغني اللبيب ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، والمنهل الصافي في شرح الوافي في النحو[٥] وغيرها .

وإنّ أغلب مؤلفات الدماميني لم تصل إلينا ، إذ لم يطبع منها سوى ما ذكرته ، ولم يذكر هذا الشيء في المصادر التي ترجمت له ، بل اكتفوا بالإشارة إلى مؤلفاته ، وقد ذكرها فقط محقق الرسالتين في النحو[٦] ، كما أشار إلى ذلك المحقق .

أمّا مُؤَلَّفُهُ الذي يهمّنا في هذه الرسالة فهو (رسالتان في العلة النحوية) وهاتان الرسالتان في غاية الاختصار ، وقد تضمّنتا موضوعين فرعيين ، إذ هما نصّان من كتاب الكافية لابن الحاجب ، وقد اعتمد على تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار الذي حقّق الرسالتين ونشرهما في مجلة الدراسات الاجتماعية[٧] ، وقد اعتمد هذا التحقيق ؛ لأنّه التحقيق الوحيد لهاتين الرسالتين ، وقد حصلتُ على هذا المؤلف

---

(١) ينظر : الضوء اللامع لشمس الدين السخاوي : ١٨٥/٧ ، والبدر الطالع لمحمد بن علي الشوكاني : ١٥٠/٢ ، والدماميني – حياته وآثاره : ٥٧ – ٥٩ .

(٢) ينظر : الدماميني – حياته وآثاره : ٦٩ .

(٣) ينظر : نفسه : ٦٨ .

(٤) ينظر : نفسه : ٦٧ .

(٥) ينظر : رسالتان في العلة النحوية (مقدمة المحقق) للدماميني : ٤٩ .

(٦) ينظر : نفسه : ٤٩ .

(٧) ينظر : مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٤ .

في وقت متأخر ، وقد ألزمتُ نفسي بذكرهما ؛ لأنّهما خُصّتا بقضية (العلة النحوية)

.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ...

إنَّ موضوع رسالتي هو (كتب العلة النحوية التراثية دراسة موازنة) والمقصود من هذا الموضوع هو دراسة الكتب التي اختصت بالعلل النحوية من حيث مناهج العلماء ومصادرهم ، ومناقشتهم للأراء ، ودراسة ما استدل به العلماء من أدلة في وضع القواعد والأحكام النحوية ودراسة المذاهب النحوية لهؤلاء العلماء .

وقد انبرى للتأليف في هذا الموضوع بدراسة مستقلة علماء كبار لهم مؤلفات شتى في علوم مختلفة ، إلاّ أنني لم أعثر إلاّ على سبعة من هذه المؤلفات هي (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، و(علل النحو) لابن الوراق (ت٣٨١هـ) ، و(علل التثنية) لابن جني (ت٣٩٢هـ) ، و(ثمار الصناعة في علم العربية) للجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) ، و(اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري (ت٦١٦هـ) ، و(ترشيح العلل في شرح الجمل) للخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، و(رسالتان في العلة النحوية) للدماميني (ت٨٢٧هـ) .

وقد سبقتني في دراستي هذه دراسة في الجزائر تحمل عنوان (العلل النحوية في كتب التراث العربي محاولة تيسيرها منهجًا وتطبيقًا) ولكنّها اختلفت عن رسالتي هذه شكلاً ومضمونًا ، وأيضًا هناك دراسات أخرى أفدت منها مجمل دراستي هذه منها : التعليل النحوي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، وأيضًا العلل النحوية في كتاب سيبويه ، وظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني وغيرها من الدراسات .

وقد اقترح عليّ الأستاذ المساعد الدكتور مازن عبد الرسول سلمان بهذا الموضوع ، وأقرني عليه أساتذة القسم الأجلاء . وبعد إطّلاعي على هذه المؤلفات

التي تفاوتت فيما بينها من حيث عدد الرسائل التي حوتها ونوع تلك الرسائل ما بين مؤلف وآخر ، وجمع المادة العلمية للموضوع ، اقتضت منهجية البحث تقسيمه على ثلاثة فصول ، يسبقها تمهيد ، وتليها خاتمة .

تضمن التمهيد مقدمة يسيرة عن موضوع التعليل ، وذكرت فيه أيضًا جميع الكتب التي ألفت في العلل النحوية المطبوع منها والمفقود ، وذكرت بعد ذلك نبذة مختصرة عن حياة كل عالم من العلماء السبعة الذين ألفوا في هذا الموضوع ، ثم أردفت ذلك بالحديث عن عدد المرات التي حُقق بها الكتاب ، ذاكرًا سبب اختياري للتحقيق الذي اعتمدته في الرسالة .

أمّا **الفصل الأول** : فقد خصصته لدراسة (مناهج التأليف عند العلماء ومصادرهم ومناقشاتهم) ، إذ تألف الفصل من ثلاثة مباحث **الأول** : مناهج تأليف كتب العلة النحوية ، و**الثاني** : مصادر العلماء ، و**الثالث** : قدرات العلماء على المحاججة والمناقشة .

أمّا **الفصل الثاني** : فقد خصصته لدراسة (أصول النحو) وتألف من ثلاثة مباحث **الأول** : السماع ، و**الثاني** : القياس ، **والثالث** : التعليل .

أمّا **الفصل الثالث** : فقد كان عنوانه (المذاهب النحوية للعلماء الذين ألّفوا في العلة) وقد تضمن مبحثين فقط ، تناولت في **المبحث الأول** : مصادر العلماء وقد ذكرت تفصيل ذلك في الفصل الأول ؛ لذلك اكتفيت في هذا الفصل بالإشارة إلى ذلك فقط ؛ لأن مصادر العالم مهمة جدًا في تحديد مذهبه ، وتناولت في هذا المبحث أيضًا (مصطلحات العلماء وتصريحهم بمذهبهم والأخذ بآراء الفريقين) أي : البصريين والكوفيين ، وقد بينت ذلك من خلال المسائل الخلافية التي صرحوا بالخلاف فيها جميعهم أو قسم منهم . أمّا **المبحث الثاني** : فتناولت فيه المآخذ التي سجلتها على العلماء .

وقد ختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة ، مردفًا ذلك بثبتٍ للمصادر التي اعتمدتها في الدراسة ، ثم ختمت البحث بملخصٍ باللغة الإنكليزية .

وقد واجهتني في دراستي هذه العديد من الصعوبات والعقبات أهمها تردي الوضع الأمني ، فضلاً عن صعوبة الحصول على المصادر التي لابد من وجودها في الرسالة .

وأخيرًا أقول : هذا جهد المقل ، ونتاج المبتدئ ، فما فيه من صواب فمن الله وحده وله الحمد أولاً وآخرًا ، وما كان فيه من خلل أو زلل فمن نفسي ، وحسبي أنّي توخيت الصواب .

ولا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور مهدي عبيد جاسم ، الذي اشرف على رسالتي ، والذي جاد عليَّ بكثير من وقته وعلمه في تتبع خطوات الرسالة ، فأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المساعد الدكتور مكي نومان مظلوم الدليمي ، والأستاذ المساعد الدكتور مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، اللذين حظيت برعايتهما وعلمهما ، فجزاهم الله عن العلم وأهله خير الجزاء ومدّ في عمرهما .

وأقدم شكري لكلّ من أسدى إليَّ نصيحة ، وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة في هذا العمل المتواضع بما في ذلك الأستاذ المساعد الدكتور حسن منديل حسن رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية بنات / جامعة بغداد ، فله مني تقدير وعرفان .

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفِّقت في خدمة هذه اللغة العظيمة

الباحث

الفصل الأول

مناهج التأليف عند العلماء ومصادرهم ومناقشاتهم

المبحث الأول : مناهج تأليف كتب العلة النحوية

المبحث الثاني : مصادر العلماء

المبحث الثالث : قدرات العلماء على المحاججة والمناقشة

المبحث الأول : مناهج تأليف كتب العلة النحوية

أولاً : التقسيم المنهجي لكتب العلة

١- مقدمات العلماء :

اختلفت مناهج العلماء الذين ألّفوا في العلّة النحوية في مقدمات كتبهم ، فقسمٌ منهم قد صدّر كتابه بمقدمة تفصيلية بيّن فيها أهمية كتابه أو المنهج الذي درج عليه كتابه ، ومنهم من اكتفى بالبسملة فقط ، فالزجاجي (ت٣٣٧هـ) بدأ كتابه بمقدمة تفصيلية ذكر فيها عدد الأبواب التي احتواها الكتاب ، ومنهجه في الكتاب مبينًا سبب تأليفه للكتاب ، إذ قال : " هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصّة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأنّ الكتب المؤلفة في الأصول كثيرة جدًّا "[١] .

وذكر الزجاجي أيضًا مصادر بحثه ، فذكر أنّ منها ما استخرجه من كتب العلماء وبسطه ، وهَذَّب ألفاظه وقرّبه ، ومنها ما تلقاه من علماء اللغة ، ومنها مسائل جرت بين النحويين في مجالس اجتمعوا فيها[٢] ، وهذا الكلام يدلّ على ما يأتي :

١- أنّ الإيضاح هو مختصر في علل النحو .

٢- أنّه أول كتاب يُختص بتعليل الأحكام ؛ لأنّه أول مؤلف مفرد في علل النحو ، وقد احتوى جميع العلل النحوية بعد أنْ كانت تُذكر بعقب الأصول مع خلوّ أكثر الكتب النحوية منها .

أمّا ابن الوراق (ت٣٨١هـ) فقد اكتفى بالبسملة وبعد ذلك صلّى على النبي محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم ، ثمّ بدأ بصلب الموضوع مباشرةً[٣] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٣٨ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٨ – ٤٠ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١١٨ .

وتابع ابن جني (ت٣٩٢هـ) في (علل التثنية) ما سار عليه ابن الوراق فبدأ بالبسملة أيضًا ثمّ دخل في الموضوع مباشرةً .

وذكر الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) مقدمة شملت ما ذكره المؤلف في جميع كتابه ، إذ ذكر أنّه كتاب قد ضمَّ جميع أصول العربية ، واقتُرِحَ عليَّ أن أودعه ثمارًا وعقودًا ، وأنّ فيه إعدادًا وحدودًا ، وأنْ أعدل عن الاستشهاد والتمثيل ، وأن أجعله كالمذاكير والجوامع المشتملة بإيجاز على الفوائد والمنافع[١] ، ثمّ ذكر جهده الذي بذله في سبيل إنجاز هذا الكتاب ، واسم الكتاب ، وسبب التسمية ، ثمّ ذكر اعتناءه بتخليصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة ، والله ولي الهداية إلى الصراط المستقيم[٢] .

واختلفت طريقة أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) عن الذين سبقوه في التقديم لمؤلفه ؛ لأنّه ذكر بعد البسملة مكانة العربية بين العلوم وفائدتها ، وأنّ معرفتها تفضي إلى معرفة العلوم المهمة ، وذكر أنّ الكتب المؤلفة فيها تفوق الإحصاء عدًّا ، ثمّ قال : " هذا مختصر أذكر فيه أصول النحو وما تمسّ الحاجة إليه "[٣] ، ثمّ ذكر بعد ذلك جهده الذي بذله لكي يتضح المعنى وتصح أقسام الكتاب .

أمّا الخوارزمي (ت٦١٧هـ) فإنّه يختلف عمّن سبقه من العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية ؛ لأنّه شرح كتاب (الجمل) لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) إذ بدأ الخوارزمي بإيراد متن الكتاب ثمّ تبعه بالشرح ، وعلى هذا المنهج سار الخوارزمي في جميع الكتاب ، أمّا التقديم فقد ذكر الخوارزمي بعد البسملة قول الجرجاني بقوله : " قال الشيخ الإمام رئيس النحاة "[٤] ، ثمّ ذكر جزءًا من مقدمة (الجمل) وأقسام الكتاب الخمسة .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٣ .

(٣) نفسه : ٣٣ .

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣ .

ولم يبقَ سوى بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ) صاحب (الرسالتان في العلة النحوية) ، إذ لم يذكر مقدمة لمُؤَلَّفِهِ نهائيًا ؛ لأنّ مؤلفه عبارة عن رسالتين صغيرتين بحيث لا تتجاوز الرسالة الورقة الواحدة ؛ ولذلك اكتفى بذكر نسبتهما إليه ، إذ قال : " هذا إظهار التعليل المغلق لوجوب حذف عامل المفعول المطلق للشيخ بدر الدين الدماميني (رحمه الله) "[١] .

وبذلك يكون علماء العلة قد اشتركوا في مجموعة من الأمور واختلفوا في أمور أخرى ، فمن الأمور المشتركة أنّ الزجاجي وابن جني والدماميني قد توافقوا في المنهج الذي سارا عليه في مؤلفيهما ؛ لأنّهما يشتركان في أنّ كتابيهما مختصران ، وأنّهما ذكرا ما تمسّ الحاجة إليه من دون إسهاب أو اطّراد ، واشتركا أيضًا في أنّهما ركّزا على علل النحو خاصّة كما ذكرا في المقدمة إلاّ أنّ هذا الأمر قد اشترك فيه جميع العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية خاصّة ، وإن لم يذكروا هذا في مقدمات مؤلفاتهم .

واشترك الزجاجي ، والجليس النحوي ، والعكبري في ذكر مقدمات تفصيلية بعكس ابن الوراق ، وابن جني ، والخوارزمي ، والدينوري ، واختلف العلماء الذين ذكروا مقدمات لمؤلفاتهم في ما ذكروه في هذه المقدمات التي أشرتُ إلى بعضٍ منها فيما سبق .

واشترك الخوارزمي ، والدماميني في أنّ مؤلفاتهما شرح لنصوص كتب سبقتهما ، فترشيح العلل في شرح الجمل هو نصّ الجرجاني كما أشرت إلى ذلك ، والرسالتان في العلة النحوية هما نصّان من كتاب الكافية لابن الحاجب .

وهذا يعني أنّ التقديم للكتب لا يسير على منهج واحد في أيّ وقت من الأوقات ، ومن كتاب إلى كتاب في العلم الواحد سواءًا كانت هذه الكتب علمية أم تعليمية .

---

(١) رسالتان في العلة النحوية : ٥٧ .

٢- ترتيب الموضوعات :

لم يصل إلينا كتاب من كتب العلماء الأوائل مرتبًا بترتيب موضوعات الكتب التي ألّفها المتأخرون ، فكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي هو أول كتاب يصل إلينا قد قدّم موضوعات كان حقّها التأخير ، وأخّر موضوعات كان حقّها التقديم ، والأمر نفسه في (المقتضب) للمبرد (ت٢٨٥هـ) حتى إذا وصلنا إلى ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو) نجده منهجيًا ؛ لأنّ ترتيبه لموضوعات كتابه يُمثل نظرة أكثر منهجيةً في التبويب ؛ لذلك سار تلميذه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في كتاب (الإيضاح) على خطى أستاذه في ترتيبه للموضوعات ترتيبًا منهجيًا ، وبرز عنده التنظيم والتنسيق بصورة واضحة في كتاب (التكملة) عندما فصل الصرف عن النحو[١] .

وهذا هو حال العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية فمنهم من رتّب موضوعات كتابه ترتيبًا منهجيًا ، ومنهم من قدّم وأخّر ببعض الموضوعات ، ومنهم من لم يطرق جميع أبواب النحو ؛ لذلك لم نستطع أن نحكم عليه أكان منهجيًا أم لا في ترتيب الموضوعات النحوية التي ذكرها .

١- الزجاجي :

ذكر الزجاجي في المقدمة أنّ الكتاب ينقسم على قسمين ، إذ قال : " وهذا الكتاب ينقسم على قسمين : القسم الأول منه في ذكر العلل خاصّة ، والثاني في المسائل المجردة ليكون أسهل متناولاً "[٢] ، وإنّ معظم الكتاب هو من القسم الأول أي ذكر العلل الخاصة على حدّ قول الزجاجي ، والزجاجي لم يطرق جميع أبواب النحو لكي نُحدد أكان منهجيًا أم لا في ترتيب موضوعات كتابه .

---

(١) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي : ٣٢ – ٣٧ ، ومناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام ، كريم حسين ناصح (ماجستير) ، ١٩٨٦ : ١٨٢ ، وشروح اللمع في العربية لابن جني ، أزهار الساعدي (ماجستير) : ٢٩ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٤٠ .

٢- ابن الوراق :

طرق ابن الوراق أغلب أبواب النحو على خلاف الزجاجي ، أي سار ابن الوراق على الطريقة التي شاعت في كتب النحو المتأخرة ، ويمكن تقسيم ما رتّب به ابن الوراق موضوعات كتابه بثلاث فقرات هي :

١- الأبواب التي انفرد بها : انفرد ابن الوراق بذكره لأبواب لم يذكرها أحدٌ غيره منها : (باب الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار ، وباب الحروف التي تنصب الأسماء والنعوت التي ترفع الأخبار ، وباب أسماء الأراضين[١] ، وغيرها .

٢- الأبواب التي أغفلها : لم يذكر ابن الوراق عددًا من الموضوعات وذكرها غيره ، منها : (الاسم الصحيح)[٢] الذي ذكره العكبري ، وباب (الضمائر الفصل والوصل)[٣] الذي ذكره الخوارزمي وغيره .

٣- الأبواب المشتركة بينه وبين العلماء الآخرين .

بدأ ابن الوراق كتابه بالحديث عمّا يتألف منه الكلام[٤] من دون عنوان رئيس لهذا الباب ، وهذا الموضوع ذكره جميع العلماء إلاّ ابن جني ، وبعد ذلك ذكر (باب الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع)[٥] ثمّ (باب ارتفاع الفعل المضارع ، فباب حروف النصب ، فباب حروف الجزم ، فحروف الخفض ، وحروف القسم)[٦] ، وهذه الأبواب ذكرها العكبري ، والخوارزمي في أماكن مختلفة من كتابيهما ، فذكر العكبري بعد الباب الأول ، أي أقسام الكلام باب الإعراب والبناء[٧] ، ثمّ ذكر بعد ذلك باب الاسم الصحيح ، وباب

---

(١) ينظر : علل النحو : ١٧٤ ، ١٨٨ ، ٣١٣ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٧١/١ .

(٣) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٤٤ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١١٨ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٣٦ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٧٠ .

(٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣/١ ، ٥٢ .

الاسم المعتل[١] ، ولم يذكرهما ابن الوراق والخوارزمي ، وذكر ابن الوراق كما أشرت (باب الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع) وهذان البابان ذكرهما العكبري ، والخوارزمي بعد باب الأسماء الستة بعنوان التثنية والجمع[٢] .

٣- ابن جني :

اكتفى ابن جني بذكر موضوع واحد من المواضيع التي ذكرها العلماء الآخرون وهو موضوع (علل التثنية) فقط ، فقسّم كتابه على عدة أقسام مستقصيًا أقوال العلماء في هذا الموضوع ، أي : مرجحًا بين هذه الأقوال.

والفرق بينه وبين العلماء الآخرين أنّه يذكر مناقشاته وردوده بعنوانات خاصّة ، أي هو لم يذكر آراءه في درج الكلام ، بل يفردها بعنوانات خاصّة بعكس العلماء الآخرين ، فالقارئ لا يحتاج إلى وقت كثير لكي يفهم ما يتحدث عنه ؛ لأنّه أعطى لكلّ فقرة عنوانًا خاصًّا بها يُميزها عن غيرها ، فعلى الرغم من قلة عدد الموضوعات التي حواها (علل التثنية) لكنّه مرتب ترتيبًا منهجيًا سواء في ترتيب الموضوعات أم في مناقشاته .

٤- الجليس النحوي :

ذكر الجليس النحوي في (ثمار الصناعة في علم العربية) أغلب الموضوعات النحوية مقسِّمًا كتابَهُ على ثلاثة أقسام ، ذكر في القسم الأول حدّ النحو ، والفرق بين الكلام والقول ، وائتلاف الكلام[٣] ، وغير ذلك ، أي ذكر في الجزء الأول مسائل

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٧١/١ ، ٨٠ .

(٢) ينظر : نفسه : ٩٦/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٨ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٣ – ٧٩ .

متفرقة أطلق عليها بعض النحاة : المقدمات النحوية ، أمّا الجزء الثاني فقد خصّه بالمرفوعات أولاً ، ثمّ المنصوبات ، ثمّ ذكر التوابع خاتمـــــــــــــــــــا

إيّاه بباب الحكاية ، أمّا الجزء الثالث فقد ذكر فيه مسائل مفردة منها : همزة الوصل والقطع ، والجمع المكسر ، وباب الهجاء ، وغيرها .

ولم يسبقه أحدٌ من علماء العلة النحوية في هذا التقسيم ، ومع أنّ الجليس النحوي لم يذكر في مؤلفه الكثير من الموضوعات التي ذكرها الزجاجي ، وابن الوراق ، والعكبري ، والخوارزمي إلاّ أنّه اختلف عنهم بمنهجيته التي رتّب فيها موضوعات كتابه ، التي أشرت إليها آنفًا ، ومن أدلة منهجيته أنّه يشير إلى أنّ هذا ليس موضع الكلام[١] ، ويفصل القول فيه في موضعه ، أي يذكر تفصيل كلّ باب تحت عنوانه الرئيس بحسب ما قسّم كتابه عليه .

٥- العكبريّ :

إنّ كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) هو أكبر مؤلف في العلل النحوية ، إذ استقصى العكبري فيه علل من جاء قبله جميعًا مقسمًا كتابه على أبواب ، وقسم الأبواب فصولاً ، وألحق بالفصول مسائل تتصل بها أو تكملها بحسب ما يقتضي موضوعه من أقسام ، فنراه يطيل باب (الإعراب والبناء) وباب (التثنية والجمع) لاحتشاد العلل فيه ، ويقصر باب (المفعول له) ، وباب (عطف البيان) ؛ لضؤولة حظهما من العلل والمسوغات[٢] .

ومن الجدير بالذكر أنّ العكبريّ لم يكتفِ بتنظيم الموضوعات وإنّما كان يعلل أحيانًا هذا الترتيب من ذلك قوله في باب (المعرب والمبني) : " وإنّما أُخِّر عن الإعراب والبناء ؛ لأنّهما مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين والمشتق منه أصل للمشتق "[٣] ، ومن ذلك أيضًا قوله في باب (ذكر الأسماء المرفوعة) قال

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٤ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧/١ .

(٣) نفسه : ٦٧/١ .

: " وإنّما بُدِئَ بالأسماء لوجهين أحدهما : أنّها أصول الأفعال ، والثاني : أنّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال ، وإنّما بُدِئَ بالمرفوع ؛ لأنّ الجملـــــــــــــــــــــة

المفيدة تتمّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ، ولا نجد منصوبًا ولا مجرورًا إلاّ ومعه مرفوع لفظًا أو تقديرًا "[١] .

٦- الخوارزمي :

سار صدر الأفاضل على طريق ابن الوراق ، والدينوري ، والعكبري في أغلب الموضوعات النحوية في منهج واضح وهو كحال العلماء الآخرين الذين سبقوه ، قدّم بعض المواضيع وأخّر أخرى من ذلك تقديمه لباب (الممنوع من الصرف)[٢] حيث ذكره بعد باب (الأسماء المعربة)[٣] ، في حين ذكرها ابن الوراق ، والعكبري بعد (المعرب والمبني) وأخّر موضوع (تراكيب الكلم)[٤] ، وهذا الموضوع يذكر في جميع الكتب النحوية في أول المؤلفات النحوية ، لكن الخوارزمي ذكره في بداية الكتاب ، وفصّل القول فيه في نهاية الكتاب ، أي قسّمه على قسمين ، وكرّر موضوع التمييز مرتين في كتابه[٥] .

وقد ذكر الخوارزمي أيضًا موضوعات لم يذكرها بقية العلماء منها عقده بابين للفرق هما : باب الفرق بين (المعرب والمبني)[٦] وباب (الإعراب الأصلي وغير الأصلي)[٧] ، وزاد أيضًا موضوع (معاني الواو) و (أحكام الفاء)[٨] وغيرها ، فكان

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٢٤ .
(٢) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٤٢ .
(٣) ينظر : نفسه : ٤١ .
(٤) ينظر : نفسه : ٤ – ١٧ ، ٣٤٩ .
(٥) ينظر : نفسه : ١٢٢ ، ٣٢٢ .
(٦) ينظر : نفسه : ٦٧ .
(٧) ينظر : نفسه : ٣١٨ .
(٨) ينظر : نفسه : ٢٨٧ ، ٢٩٠ .

ترتيبه واضحًا منطقيًا دالاً على عقلية صاحب المتن ومصنفه مع بعض التقديم والتأخير ، موضوع تراكيب الكلام ، ولم يكد كتاب نحويّ يخلو من هذا .

٧- الدماميني :

حال الدماميني كحال ابن جني في ذكره للمواضيع النحوية وترتيبه إياها حيث اقتصر الدماميني على ذكر مسألتين من (شرح الكافية) وفصّل القول في عللهما كذلك لا يُقرن مؤلفه بمؤلف ابن الوراق ، أو الجليس النحوي ، أو العكبري ، أو الخوارزمي ، أو حتى الزجاجي من حيث ذكرهم للموضوعات النحوية ؛ لأنّه يأخذ نصًّا من كتاب الكافية مبينًا ما فيه من علل ؛ ولأنّه لم يأخذ إلاّ نصّان من كتاب ابن الحاجب ، فلم يتضح لنا أكان منهجيًا أم لا في ترتيب موضوعات مؤلفه ؟ لأنّ الموضوعات التي ذكرها محدودة .

يتضح مما تقدّم أنّ العلماء انقسموا على أقسام عدّة في ترتيبهم لموضوعات مؤلفاتهم ، فقسم كلّ واحد منهم كتابه بحسب ما يقتضيه موضوعه من أبواب كما يراه هو ، فمنهم من قدّم وأخّر وبالعكس .

وهذا هو حال جميع الكتب ، لكن ابن الوراق كان مميزا عن العلماء الاخرين في ترتيبه للموضوعات ولكنّه تأثر بالمنطق كما أشار إلى ذلك المحقق ، ومع ذلك فقد كان ترتيبه علميًا دقيقًا على الرغم من كثرة الموضوعات التي لم يذكرها ، وذكرها صاحب (ثمار الصناعة في علم العربية) ، وصاحب (اللباب في علل البناء والإعراب) ، وصاحب (ترشيح العلل في شرح الجمل) .

٣- أساليب عرض المادة :

اختلف العلماء في طريقة عرض المادة من حيث الإيجاز والإطناب ، فالزجاجي ذكر أسلوبه في طريقة عرض المادة ، إذ قال : " اعلم أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرتُ عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهذبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها ، وضربٌ منها

مما استنبطته من أصول القوم واخترعته بحسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه "[١] .

أمّا ابن الوراق فيقوم أسلوبه على الجدل والمناظرة وعرض البراهين المختلفة لآراء النحويين ، ويعتمد في معالجة الأفكار على طريقة السؤال والجواب ، وهذا ما نجده عند جميع العلماء الذين خصّوا العلة بمؤلف خاص كما سأشير إلى ذلك في أسلوب الحوار والمناقشة في الموضوع القادم[٢] .

أمّا ابن جني فإنّنا نراه يُقسّم المادة تقسيمًا لم يسر عليه أحد من العلماء الذين درسوا موضوع العلة ؛ لأنّه قسم موضوع كتابه الرئيس على أربعة أقسام هي : العنوان الرئيس ويذكر القاعدة العامة التي لا خلاف فيها بين العلماء ، ثمّ يذكر بعد ذلك آراء العلماء فيذكر الرأي الراجح ودليله والاعتراضات التي تردّ القول .

وعلى هذا الأسلوب سار ابن جني في جميع المسائل التي حواها (علل التثنية) ومن ذلك قوله في باب (ألف التثنية) : " اعلم أنّ الألف زيدت في الاسم المثنى علمًا للتثنية وذلك قولك : (رجلان) و (قوسان) و (زيدان) "[٣] .

ثمّ عرض بعد ذلك آراء النحاة في (ألف التثنية) ، إذ قال : " واختلف الناس من الفريقين ، أي البصريين والكوفيين في هذه الألف ما هي من الكلمة ؟ فقال سيبويه : هي حرف إعراب "[٤] ، ثمّ عرض جميع آراء العلماء ثمّ الرأي الراجح ، والراجح عنده رأي سيبويه في جميع مسائل كتابه ، ثمّ يورد الاعتراضات ويردّ عليها[٥] .

الجليس النحوي ، يقوم أسلوب الجليس النحوي على ما هو الحال عند العلماء الآخرين في إيجازه في بعض المسائل وإسهابه في بعضها الآخر ، فهناك مسائل بحاجة إلى إسهاب وأخرى عكس ذلك ، أي بحسب المسألة التي يتعرض

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٧٨ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٨٦ .

(٣) علل التثنية : ٤٧ .

(٤) نفسه : ٤٧ – ٥٠ .

(٥) ينظر : نفسه : ٤٩ – ٦٩ .

لها فمن أمثلة إيجازه قوله في باب (عطف البيان) : " عطف البيان أن تعطف على الاسم فتبنيه بالكنية أو على الكنية ... "[١] .

أمّا إسهابه فمنه ما ذكره في باب (الأفعال) ، إذ يقوم عمله على ذكر القاعدة العامة التي لا خلاف فيها في عنوان الباب الرئيس ، ثمّ يقسم الموضوع على فصول متعددة يذكرها داخل شرحه للموضوع ، ومن ذلك قوله في باب (الأفعال) : " قد ذكرنا حدّ الفعل وقسمته ، وكثيرًا من أحكامه فيما تقدم ، ونذكر في هذا الباب ما ذكرنا له واخترناه لنخصّه به "[٢] ، ثمّ قسّم هذا الباب على فصول حيث قال : " **فصل** الفعل في المضي والاستقبال ينقسم أربعة أقسام ... "[٣] . وعلى هذا الأسلوب عرض الجليس النحوي جميع موضوعات (ثمار الصناعة في علم العربية) .

وأمّا **العكبريّ** فقد صاغ مواضيع مؤلفه باسلوب دقيق،فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة خالية من الاسهاب لذلك كان له أسلوب مغاير في التعبير عن الفكرة يُخالف فيه أحيانًا أساليب النحاة ومصطلحاتهم ، فهو في الترخيم مثلاً لم يستعمل مصطلحات النحاة ، بل ذكر مصطلحين هما : (لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر)[٤] ، ولم يشفع كلامه بالأمثلة ، بل اكتفى بذكر مذاهب العرب في الترخيم ، إذ قال : " وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان : أحدهما : تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ؛ لأنّ بقاءه على ذلك ينبه على الأصل . والثاني : أن يضمّ على كلّ حال ويجعل كأنه اسم قائم برأسه وفائدة اختلاف المذهبين أنّك إذا رخمت على المذهب الأول تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تعتبره على ما يوجب القياس والتصريف "[٥] ، والعكبري يعني بالأول نحو : (يا مالُ) في ترخيم (مالك) ، وبالثاني نحو : (يا عنتر) في ترخيم (عنترة) ، فكان أسلوب العكبري كما ذكر

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٥٩ .

(٢) نفسه : ٧٤ .

(٣) نفسه : ٧٤ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (مقدمة المحقق) : ٣٢/١ .

(٥) نفسه : ٣٢/١ .

محقق الكتاب دقيقًا ، كذلك جاءت فصول الكتاب محكمة موجزة خالية من الإسهاب متحففة من الشروح[١] .

وغلب على صدر الأفاضل الخوارزمي الإيجاز الواضح والاختصار البيّن في شرحه لمتن (الجمل) ، إذ سار على هذه الطريقة في أغلب موضوعات كتابه إلاّ أنّ ذلك لم يكن أسلوبه في بعض المسائل الأخرى التي أسهب فيها وفصّل القول في جزئياتها لكي يبينها للمتلقي .

ومن أمثلة اختصاراته أو إيجازه في المسائل النحوية قوله : " تلخيص هذا المعنى أن يقال : إنّ هذه الحروف ساكنة في الرفع ، وساقطة في الجزم ، متحركة في النصب إلاّ (الألف) ؛ لامتناعها من الحركة "[٢] .

وقد ذكر هذا الخوارزمي عند حديثه عن حروف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ، ويظهر إيجازه في شرحه للمتن أيضًا ؛ لأنّه في أغلب المسائل النحوية لا يورد اختلافات النحاة ، بل يقتصر على المشهور من الأقوال .

ومن أمثلة إسهابه في بعض المسائل النحوية التي تحتاج إلى تفصيل دقيق لكي يفهمها القارئ بالشكل الصحيح ، قوله في موضوع الأدلة التي تثبت أنّ (الواو) لمطلق الجمع ، إذ ذكر الخوارزمي خمسة أدلة وقد ضمنها أربعة شواهد قرآنية ، وبذلك يكون كتاب الخوارزمي من الكتب المتوسطة التي لا تقع في إيجاز مخل ولا تطويل ممل[٣] .

الدماميني : لم يحتوِ مؤلف الدماميني كما أشرت إلاّ على موضعين من الموضوعات التي ذكرها صاحب (الكافية) ، وهذان الموضوعان عندما ذكرهما الدماميني ذكر جميع ما تحتمله المسألة من الوجوه التي يمكن أن نحمل عليها النصّ بذكر علله ومسائله النحوية .

إذن أسلوب الدماميني كما هو واضح قائم على الإسهاب في المسألتين اللتين حواهما مؤلفه ، مع صغر حجم كتابه إذ إنّ جميع ما وُضِعَ أو كُتِبَ في

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧/١ – ٣٢ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٥ .

(٣) ينظر : نفسه : ٢٥٠ – ٢٥١ .

هاتين المسألتين لا يتجاوز بضع صفحات ، لم يكن في أسلوبه إيجازكما هو واضح ، ومثال ذلك قوله في المسألة الثانية وهي (إبراز التعليل الزاهر ليبرز عمل اسم التفضيل في الظاهر)[١] ، قال في (الكافية) : " ولا يعمل في المظهر إلاّ إذا كان صفة لشيء ... "[٢] .

ثمّ سرد نص ابن الحاجب ثمّ قال : " اشترط جري اسم التفضيل على غير ما هو له ليصح عمله في الظاهر ... "[٣] ، ثمّ بيّن عمله في المضمر والأماكن التي يبطل فيها فهم الزيادة منه ، وشروط ما يأتي بعده وبعد ذلك ذكر النتيجة أو الشيء الذي يريد الوصول إليه[٤] .

إذن أسلوبه قائم على الإسهاب في عرضه للمسألتين اللتين ذكرهما صاحب (شرح الكافية) كما هو واضح في المسألة التي ذكرتها آنفًا .

يتضح مما سبق أنّ العلماء انقسموا في أساليبهم على عدّة أقسام ، وكلٌّ منهم يعبر عن أفكاره بطريقته الخاصّة ، فأسلوب الزجاجي قائم على الإسهاب كما هو الحال عند الدماميني في عرضهم لمادة مؤلفاتهم كما أوضحت ذلك آنفًا ، أمّا أسلوب ابن جني فقائم على الإيجاز ؛ لأنّه يقتصر على ذكر القاعدة العامة للموضوع ، ثمّ يذكر آراء العلماء ويردّ عليهم بقول سيبويه ؛ لأنّه الرأي الراجح لديه في جميع المسائل .

أمّا العلماء الآخرون فقد ساروا على طريقة واحدة هي إيجازهم في بعض المسائل وإسهابهم في بعضها الآخر .

وهذه أساليب النحاة في عرضهم للمسائل التي حوتها مؤلفاتهم حيث تباينوا فيما بينهم من حيث الإيجاز والإطناب ، فكلّ واحد منهم يعلل حسب طريقته ، وأنا أرى أنّ لكلّ عالم من العلماء نظرة تختلف عن الآخر يطرح من خلالها مـــــــا

---

(١) رسالتان في العلة النحوية : ٦٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٢٦٩ .

(٣) رسالتان في العلة النحوية : ٦١ – ٦٥ .

(٤) ينظر : نفسه : ٦١ – ٦٥ .

يمكن للنصّ أن يتحمله ليبين ما فيه من علل ، فمنهم من يرى أنّ هذا الموضوع لا يحتاج إلى بيان أو كثيرة في التعليل ، ومنهم من يرى العكس .

ثانياً : أسلوب الحوار والمناقشة

عُنِيَ بهذا الأسلوب علماؤنا القدماء ، إذ استعمله علماء اللغة الأوائل ، ولعلّ أقدم ما وصل إلينا منه ما رُوِيَ عن أول لقاء للزجاج (ت٣١١هـ) بأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) عندما أرسله ثعلب (ت٢٩١هـ) لتفريق حلقة المبرد أنّ الزجاج سأل المبرد عن مسائل وبعد إجابة المبرد عن هذه الأسئلة قال المبرد للزجاج : " هل قنعت بالجواب ؟ فقال الزجاج : نعم ، فقال له المبرد : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا وكذا "[١] ، وجعله يوهن الإجابة ويفسدها حتى أتى على المسائل كلّها ثمّ عاد فردَّ على تلك الاعتراضات ، وصحح الجواب الأول[٢] .

واستعمل هذا الأسلوب العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية ، إذ نجدهم أكثروا منه عند شرحهم المسائل النحوية ، فهم يعرضون رأي أحد العلماء ثمّ يعترضون عليه ، ثمّ يردون هذا الاعتراض ويدافعون عن صاحب الرأي ، وهكذا حتى يصلوا إلى الرأي الذي يرتضونه ، ويبدؤون الحوار غالبًا بسؤال يثيرونه ثمّ يجيبون عنه ، وقد يكون السؤال بـ (فإن قيل) أو (فإن قال قائل) فيكون الجواب بـ (قلتُ) .

فلذلك كان أسلوب السؤال والجواب سمة رئيسة من سمات منهج التأليف النحوي واللغوي عند جلّ علماء العربية ومنهم العلماء الذين أفردوا العلة بمؤلف خاصّ ، وبهذا الأسلوب استقصى العلماء جوانب المسائل النحوية التي تعرضوا لشرحها وساعدهم ذلك على تقليب النصّ على عدة أوجه . وسأذكر مثالاً واحدًا لكلّ عالم يوضح طريقته في استعمال هذا الأسلوب :

الزجاجي : قال الزجاجي في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) : " فإن قال قائل : لِمَ اختلف النحويون في تحديد الاسم

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ١٠٩ – ١١٠ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٠٩ – ١١٠ ، وشروح اللمع في العربية : ٣٠٢ .

والفعل والحرف ؟ وهل يجوز أن يختلف الحدّ إذا كان قولاً وجيزًا يدلّ على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة ؟ ... الجواب أن يقال ... "[١] .

ابن الوراق : قال ابن الوراق في الباب نفسه الذي ذكره الزجاجي : " فإن قال قائل : فلِمَ خصصتم القسم الأول بتلقيبه بالاسم الثاني بالفعل والثالث بالحرف ؟ فالجواب في ذلك من وجهين ... "[٢] .

ابن جني : قال ابن جني في باب (آراء النحاة في ألف التثنية) : " فإن قال قائل : فإذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجرّ والنصب ؟ وهلاّ ذلك قلبها على أنّها كـ (دال) زيد ، إذ (الدال) ثابتة على كلّ حال ؟ فالجواب عن ذلك من وجهين ... "[٣] .

الجليس النحوي : اختلفت طريقة الجليس النحوي عن بقية العلماء بعض الشيء ؛ لأنّه لم يسر على طريقة السؤال والجواب ، بل سار على تضمين الباب الرئيس عدّة فصول يستقصي فيها جميع ما يحتمله النصّ من أوجه ، وهذا قريب من طريقة (السير والتقسيم) أي أن يذكر المسائل كلّها ثمّ يختار منها ما كان صحيحًا ، من ذلك قوله في باب (حروف الجرّ) : " حروف الجرّ هي التي تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها ، ولا بدَّ لها إذًا من متعلق به ... "[٤] . ثمّ بعد أن ذكر ما تجره حروف الجرّ قال : " وقد أثبتنا فيما تقدم جملتها وتفصيلها ، وتثبت ههنا من أحكامها ومعانيها ما يسنح ويتيسر بعون الله . فصل (مِنْ) لها أربعة معاني ... "[٥] ثمّ بدأ بذكر معانيها ذاكرًا رأي العلماء والخلاف في بعضها ، وعلى هذا المنهج سار الجليس النحوي في مناقشة جميع مسائل كتابه .

العكبري : قال العكبري في باب (الحذف) : " فإن قيل : قالت العرب : وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم وقد حذف ، قيل : الأصل الكسر وإنّما ضُمَّت الجيم على

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ .

(٢) علل النحو : ١١٨ .

(٣) علل التثنية : ٥٤ .

(٤) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٢٢ .

(٥) نفسه : ١٢٣ .

الشذوذ بعد أن استقرّ الحذف ، فإن قيل : فقد قالوا : وَهَبَ يَهَبُ ، ووَسِعَ يَسَعُ ، فحذفوا مع انفتاح ما بعدها ؟ قيل : الفتحة عارضة والأصل الكسر ، وإنّما فتحوا من أجل حرف الحلق والعارض يُعتدّ به ... "[1] .

الخوارزمي : قال صدر الأفاضل في باب (المبتدأ والخبر) : " المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنى يرفعهما معًا ؛ لتتناوله إياهما ؛ لأنّ الإسناد يقتضي الطرفين ، وهذا كما أنّ التشبيه الحاصل في (كأن) لما كان يستدعي مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزأين ، فإن قيل : لِمَ وجب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟ قيل : حملاً لهما على الفاعل ، فإن قيل : ما الوجه في حملها عليه ؟ قيل : أمّا المبتدأ ... "[2] .

الدماميني : اكتفى الدماميني في مناقشة الأفكار بذكره لقول ابن الحاجب بـ (قال) ثمّ يذكر النصّ ويتبعه بـ (أقول) ثمّ يرد القول في المسألة ويُبين ما قبلها من ظواهر إعرابية أو تعليل ، ومن ذلك قوله في المسألة الأولى ، قال : " ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ... ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتملٌ غيره ، أقول : وقوعه تأكيد مضمون الجملة يوجب كون الجملة قائمة مقامه والقرينة المعينة لكونه مفعولاً مطلقًا عدم ارتباطه بها لو رفع "[3] .

ونتيجة لهذا الأسلوب أكثر العلماء من التعليل في جميع المسائل فلا نجد مسألة من المسائل التي حوتها كتب العلة النحوية من دون تعليل الأصول والأقسام مما أصاب كلامهم غموض في بعض المسائل التي ذكروها .

ثالثاً : العناية بلهجات العرب

اعتمد النحويون الأوائل في وضع القواعد النحوية على السماع واستقراء كلام العرب ، وقد دعاهم هذا إلى شدّ الرحال إلى القبائل العربية المختلفة ؛ لتلقي اللغة

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٤/٢ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٦٥ .

(٣) رسالتان في العلة النحوية : ٦٠ .

من أفواه العرب الخُلَّص ، وقد وُضِعَت شروط معروفة للقبائل التي تُؤخذ عنها اللغة[١] .

فتشدد البصريون في تلك الشروط فقصروا السماع على قبائل معينة هي : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، والقبائل الثلاث الأول " هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف "[٢] .

وهذه الدعوى التي ادّعاها السيوطي غير صحيحة ؛ لأنّ كتاب سيبويه قد ضمّ لغات عربية متعددة كما سأشير إلى ذلك ، وسبب ذلك الاعتماد على الرواية التاريخية من غير الرجوع إلى الميدان الحقّ الذي ينبغي أن تستوفى منه المعلومة وهو (الواقع العلمي التطبيقي) الذي يُمثَّل بكتب النحاة أنفسهم ، سأكتفي بكتاب سيبويه بعد أن أذكر رأي الكوفيين في المسألة .

أمّا الكوفيون فقد وسّعوا دائرة السماع فكَثُرَت القبائل التي أخذوا عنها[٣] ، وقد ضمّ كتاب سيبويه لغات عربية متعددة[٤] وإن كانت لغتا الحجاز وتميم أكثر اللغات ورودًا فيه[٥] .

وعلى هذا الأساس اعتمد النحويون على اختلاف طبقاتهم على لهجات العرب بكونها مصدرًا من مصادر السماع لاستخلاص القواعد النحوية ، فسار العلماء الذين درسوا موضوع العلة في الطريق الذي سار عليه النحويون

---

(١) ينظر : الاقتراح لجلال الدين السيوطي : ٥٦ – ٥٧ .

(٢) نفسه : ٥٦ .

(٣) ينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح : ٤١ ، ٤٦ ، ٦٧ – ٧٤ .

(٤) الأحامرة : ٦٢١/٣ ، وأزد السراة : ٧١/٢ ، ٢٢٦ ، ١١٥/٤ – ١١٦ ، وأهل الحجاز : ٥٧/١ ، ٥٩ ، بنو الحارث : ٧٣/٣ ، ٤٨٤ ، ٣١/٣ ، وحمير : ١٦١/١ – ١٦٢ ، ١٩٧/٥ – ٢٠٣ .

(٥) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١٩٥/٥ – ٢٠٣ .

المتقدمون في الاعتماد على لغات العرب عند تناولهم المسائل النحوية المختلفة[١] ، ويمكن أن نلحظ على استشهادهم ما يأتي :

١-اختلف العلماء في عدد اللغات التي استشهدوا بها في المسائل النحوية ، وهي كالاتي:

لم ينسب الزجاجي سوى لغة واحدة فقط هي لغة أهل الحجاز[٢] ، أمّا اللغات التي ذكرها ابن الوراق فهي لغة أهل الحجاز[٣] ذكرها (٤) مرات ، ولغة بني تميم[٤] ذكرها (٣) مرات .

أمّا الجليس النحوي فقد فاق جميع العلماء الآخرين في عدد اللغات التي استشهدوا بها في المسائل النحوية ، إذ ذكر أربع لغات هي : لغة بني تميم[٥] ذكرها (٤) مرات ، وذكر كُلاً من اللغة الطائية[٦] ، ولغة بني الحارث[٧] مرة واحدة فقط .

وذكر الخوارزمي لغة بني تميم[٨] أربع مرات ولغة أهل الحجاز[٩] ذكرها أربع أربع مرات ، ولغة أسد[١٠] ، ذكرها مرة واحدة ، ولغة بني الحارث بن كعب[١١] ذكرها مرة واحدة كذلك . ولم يبقَ سوى الدماميني الذي لم يذكر أيّ لغةٍ من لغات العرب .

---

(١) ينظر : شروح اللمع في العربية : ٣٤ .
(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٥ .
(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٩ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ١١٤ .
(٤) ينظر : علل النحو : ٣١٥ ، ٣٣٣ .
(٥) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٩ ، ٥٠ ، ١١٤ ، ١٤٧ .
(٦) ينظر : نفسه : ٣٧ .
(٧) ينظر : نفسه : ٦٧ .
(٨) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٦١ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ٢٣٤ .
(٩) ينظر : نفسه : ٦١ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ٢٣٤ .
(١٠) ينظر : نفسه : ٢٣٤ .
(١١) ينظر : نفسه : ٢١٧ .

أمّا اللغات التي ذكرها ابن جني فهي : لغة بني الحارث بن كعب ، وبطن ربيعة[١] ، إذ ذكر كُلاً منهما مرة واحدة فقط .

أمّا العكبري والخوارزمي فقد كان استشهادهم بلغات العرب مقاربًا لاستشهادات الجليس النحوي فالعكبري استشهد بثلاث لغات فقط هي : لغة بني تميم[٢] ذكرها (٦) مرات ، ولغة أهل الحجاز[٣] ذكرها (٣) مرات ، واللغة الطائية[٤] الطائية[٤] ذكرها مرتين فقط ، ثمّ ابن الوراق ، وابن جني ، إذ استشهد كلٌّ منهما بثلاث لغات ، أمّا اللغات التي ذكرها ابن الوراق فهي : لغة أهل الحجاز[٥] ذكرها (٤) مرات .

٢- لم ينسب العلماء كثيرًا من اللغات إلى القبائل الناطقة بها ، ولا سيّما إذا تعددت اللهجات في لفظة ما من ذلك قول الجليس النحوي في باب (ما لم يسمَّ فاعله) : " الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله يختص بصيغة تميزه عن غيره وهي أن يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره في حال المضي ما لم يكن مضعف العين مثل : شدَّ ومدَّ ، فإنّه يبقى على حاله ، أو معتلها فإنّ فيه ثلاث لغات : إحداها أن يُكسر أوله وتعود ياؤه إن كان من ذوات الياء مثل باع وتنقلب واوه (ياء) إن كان من ذوات الواو لانكسار ما قبلها ، والثانية أن يُشمّ أوله الضم حرصًا على البيان ، وهاتان اللغتان جيدتان قويتان قد استعملهما الفصحاء وقرأ بهما القُراء ، والثالثة نادرة شاذة لا يُعتدّ بها ، وهي أن يُضمّ أوله وتعود واوه إن كان من ذوات الواو ، وتنقلب ياؤه واوًا إن كان من ذوات الياء لانضمام ما قبلها "[٦] .

---

(١) ينظر : علل التثنية : ٥٨ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢/١٣٦ ، ٣٣٣ ، ٤٥٢ ، ٤٧٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ١/١٧٥ ، ٢/١٣٦ ، ٤٥٢ .

(٤) ينظر : نفسه : ١/٢٣٩ ، ٢/١١٩ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٢٠٣ ، ٢٩٩ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ .

(٦) ثمار الصناعة في علم العربية : ١١٠ .

٣- يذكر العلماء أحيانًا لغات العرب في المسألة الواحدة مع بيان الأجود منها من ذلك قول العكبري في باب (ما) : (القياس ألاّ تعمل (ما) ؛ لأنها غير مختصة فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما ، ولهذا لم يعملها بنو تميم وأعملها أهل الحجاز ؛ لشبهها بـ (ليس) "[١] .

ومن الجدير بالذكر أنّ العكبري لا يذكر لغات العرب غالبًا إلاّ مرجحًا إحداها كقوله في باب (الأسماء الستة) : " (أب ، وأخ ، وفم ، وهن) محذوفات اللامات ، أو لامها واو في الأصل ، وفيها لغة أخرى وهي : (أبًا ، وأخًا ، وحمًا ، وهنًا) مثل : عصًا ، فأمّا الإضافة فاللغة الجيدة ردّ اللام نحو : أبوك وأبو زيد ، وفيه لغة أخرى هي حذف اللام مع الإضافة "[٢] ، أي أنّ في الأسماء الستة ثلاث لغات هي : الإتمام ، والقصر ، والنقص[٣] .

٤- يورد العالم أحيانًا اللغة ، ويؤاخذها بما قد تؤدي إليه من لبس في فهم المعنى من ذلك قول ابن الوراق في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار) قوله : " وأمّا الموضع الذي تبقى فيه (أيّ) فهو أن تُجريها مُجرى (الذي) وتصلها باسم مفرد كقولك : (لأضربَنَّ أيَّهم قائم) وكان الأصل : لأضربَنَّ أيّهم هو قائمٌ ، فيكون (هو) المبتدأ ، و(قائم) الخبر ، والجملة صلة (أي) كما تكون صلة (الذي) وحذف (هو) وهو قبيح ، وإنّما قَبُحَ ؛ لأنّه يجوز أن تقع موقعه أخوه وأبوه وما أشبه ذلك فيقع لبس في الكلام ، ومع هذا فإنّ المبتدأ لا بدَّ له منه ، وإنّما يجب الحذف للفضلات لما لا بدَّ منه ، إلاّ أنّ العرب قلّ ما تستعمل حذف المبتدأ مع (الذي) وقد استعملوا حذفه مع (أيّ) "[٤] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٧٥ .

(٢) نفسه : ١/٨٨ ، وينظر : المرتجل لابن الخشاب : ٥٤ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/٤٦ ، وشرح التصريح : ١/٦٥ .

(٤) الكتاب : ٢/٤٠٣ ، وينظر : علل النحو : ١٨٤ ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري : ١/٥١٢ – ٥١٤ .

ومن ذلك أيضًا قول ابن جني في باب (ثبات الألف في المثنى) : " إنّ من العرب من لا يخاف اللّبس ويُجري الباب على قياسه ، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث ، فيقول : قام الزيدان ، وضربت الزيدان ، ومررتُ بالزيدان ، وهم بنو الحارث بن كعب ، وبطن من ربيعة "[١] ، وقد وصف هذه اللغة بالقلة والشذوذ[٢] .

٥- لم يكتفِ العلماء بإيراد لغات العرب ، وإنّما علّل العلماء في بعض الأحيان استعمالاتها من ذلك قول الخوارزمي في باب (الممنوع من الصرف) عند حديثه عن منهج صاحب المتن من حسن الترتيب ، وأنواع الأسامي وما إلى ذلك ، قال : " ما هو مختلف فيه وهو (حَذامِ)ونحوها ، وذلك أنّ أهل الحجاز يبنونها على الكسر في جميع الأحوال قال شاعرهم وهو لجيم بن صعب[٣] :

إذا قالت حَذامِ فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حَذامِ

وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ؛ لاجتماع العَدْل والتعريف فيها كـ (عُمَر) لأنّه معرفة معدول عن (عامر) كما أنّ (حذام) معدولة عن حاذمة "[٤] .

٦- قد يعزو العلماء اللغات إلى أصحابها مستشهدين بها على الأحكام النحوية واللغوية[٥] من ذلك قول ابن الوراق في باب (العدد) : واعلم أنّ (عشرة) المؤنث فيها لغتان : إحداهما : كسر الشين وهي لغة بني تميم ، والأخرى : إسكانها وهي لغة الحجازيين ، واختاروا

---

(١) علل التثنية : ٥٨ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٧٣ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣٦٥/٢ ، وشرح التصريح لخالد الأزهري : ٢٢٥/٢ .

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٦١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٥ ، وعلل النحو : ٢٣٢ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٣٩ ، وعلل التثنية : ٢٥٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٥/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٦١ .

كسر الشين لثقل المؤنث في اللفظ والمعنى ، فأمّا اللفظ فلزيادة الهاء وأمّا المعنى فلوقوعه للمؤنث[١] .

ومن ذلك نستنتج أنّ أصحاب كتب العلة لم يكتفوا بالقبائل الست التي تشدد البصريون بالأخذ منهم بل خرجوا عن ذلك كما فعل سيبويه ، ومن ذلك استشهاد الجليس النحوي ، وابن جني ، والخوارزمي بلغة بني الحارث[٢] وغيرها .

رابعاً : العناية بالمعاني اللغوية

تفاوت العلماء فيما بينهم بالعناية بالألفاظ الغريبة في إيضاح المسائل النحوية التي ترد في الشواهد التي يستشهدون بها في المسائل النحوية ، فقد عُنِيَ بها العلماء جميعًا عدا ابن جني ، والدماميني ، وكان العكبري أكثرهم عنايةً بها ، ومنهج الباحث في إيضاح عناية العلماء بالمعاني اللغوية من عدمه هو ذكر عدد المعاني التي أوضحها كلّ عالم مع ذكر مثال واحد لكلّ عالم ، وهم كما يأتي :

١- الزجاجي :

شرح الزجاجي في الإيضاح معاني عشرة ألفاظ متفرقة بين ذكر تعريف في اللغة ، وبين تفسير بعض المعاني الغريبة ، ومن ذلك قوله في باب (معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف) : " وسُمِّي القسم الثالث حرفًا ؛ لأنّه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحروف حدّ الشيء "[٣] ، كما جاء هذا في (لسان العرب) : " والحرف في الأصل : الطرف والجانب ، وحرف السفينة والجبل : جانبهما ، والجمع أحرفٌ ، وحروفٌ ، وحِرَفةٌ ، شمر الحرف من الجبل : ما نتأ في جَنْبِهِ منه كهيئة الدكان الصغيرة أو نحوه "[٤] .

---

(١) ينظر : علل النحو : ٣٣٣ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٦٧ ، وعلل التثنية : ٥٨ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢١٧ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٤٤ .

(٤) لسان العرب لابن منظور (حرف) .

وذكر الرازي أنّ حرف كلّ شيء : طرفه وشفيره وحدّه ، ومنه حرف الجبل : وهو أعلاه المُحدّد[١] .

ويورد الزجاجي أحيانًا لفظًا واحدًا لمعانٍ كثيرة من ذلك قوله : " العين التي يُبصر بها ، وعين الماء ، وعين البركة ، وعين الميزان ، وعين القوم : وهو الربيئة ، والعين : الحاضر من المال ... "[٢] ، وغيرها وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي ، فذكر أكثر من عشرة معانٍ للفظ الواحد .

٢- ابن الوراق :

ذكر ابن الوراق ثلاثة عشر معنًى متباينًا بين شرح الألفاظ الغريبة ، ومعاني الألفاظ ، ثلاثة منها مذكورة في الإيضاح كما أشرت آنفًا ، وكرّر أحد الأمثلة مرتين في مؤلفه ، وهو تعريف المصدر في اللغة ، إذ قال : " هو الموضع الذي تصدر منه الإبل وترده ، فلما استحقّ هذا الاسم وجب أن يكون الفعل صادرًا عنه "[٣] .
وذكره أيضًا في باب (ما يعمل من المصادر)[٤] .

أمّا بقية الألفاظ التي شرحها فهي معاني ألفاظ ولم يشرح ألفاظًا غريبة ؛ لأنّها وإن وردت فهي قليلة جدًّا أو نادرة .

٣- الجليس النحوي :

ذكر الجليس النحوي أحدَ عشرَ معنًى لغويًّا ، وأكثر المعاني التي ذكرها هي معاني الآيات القرآنية والأبيات الشعرية ، من ذلك قوله في الباب الأول في كتابه : " فمن أفعال الظنّ : ظننتُ ، وحَسِبتُ ، وخلتُ ، وزعمتُ ، وتوهمتُ ، وقدرتُ ، وتخيلتُ ، وأنشد سيبويه بيت عمر بن أبي ربيعة[٥] :

فمتى نقولُ الدار تجمعنا

---

(١) ينظر: مختار الصحاح لأبي بكر الرازي (حرف) : ٧٨ – ٧٩ .
(٢) الإيضاح في علل النحو : ٨٧ ، وينظر : الأجناس من كلام العرب : ٨ ، وما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي السعادات الحسيني : ٢٦٢ .
(٣) علل النحو : ٢٣٠ .
(٤) ينظر : نفسه : ٣٩٧ .
(٥) ينظر : ديوانه : ٣٩٣ ، وتمامه : أمّا الرحيلُ فدونَ بَعْدِ غدٍ فمتى نقول الدار تجمعنا.

المعنى : فمتى نظنّ ، وذلك في الاستفهام للمخاطب خاصّة ، وتُفتح (أن) بعده في هذه اللغة ، ولـ (ظننت) ثلاثة معانٍ : تكون بمعنى (اتّهمتُ) فتتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى :(وما هو على الغيبِ بظنين) [التكوير : ٢٤] ، أي بمتهم ، في قراءة من قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، فأمّا من قرأ بالضاد[١] فإنّه أراد : ببخيل ... "[٢] ، وقرأ الباقون بالصاد[٣] .

وذكر أيضًا معنى الحرف والجزم في اللغة ، وقد ذكرهما الزجاجي وابن الوراق أيضًا ، أمّا باقي الألفاظ فهي أيضًا بيان للمصطلحات النحوية في اللغة كمصطلح (الإعراب) و (النعت) وغيرهما كما سأُشير إلى ذلك في الفقرة القادمة .

٤- العكبري :

عُنِيَ العكبري بشرح المعاني اللغوية ، والألفاظ الغريبة ، وقد قام فضلاً عن ذلك بشرح الألفاظ الواردة في الأشعار التي استشهد بها في مؤلفه ، وقد بلغت المواضع التي شرح بها الألفاظ (سبعة وأربعين) معنًى لغويًّا متباينًا ، فهو كحال العلماء الذين سبقوه ولكنّه زاد عليهم بشرح الألفاظ الواردة في الأبيات الشعرية ، وبيان معنى بعض الألفاظ التي ترد في الآيات القرآنية ، ومن ذلك قوله في باب (الاسم المعتل والمقصور) : " قولك : قصرته ، أي : أحبسته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرحمن : ٧٢] ، وامرأة قصيرة ومقصورة ، أي : محبوسة في خِدْرها "[٤] .

ومن أمثلة بيانه لمعنى الألفاظ الواردة في الأشعار قوله في باب (المعرفة والنكرة) : " وأمّا الضمير فبمعنى (المضمر) كـ (قتيل) بمعنى (مقتول) ، وأصل الإضمار الستر ، ومنه قول الأعشى[٥] :

---

(١) ينظر : التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي : ٧٢١ ، وتفسير ابن كثير : ٤٨١/٤ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٧ – ٤٨ .

(٣) ينظر : التبصرة في القراءات السبع : ٧٢١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٨٤/١ .

(٥) ينظر : ديوانه : ٤١ .

أيا أبتي لا تَرِمْ عندنا فإنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ

ترانا إذا أضْمَرَتْكَ البلا دُ نُجْفَى وتُقْطَعُ منّا الرَّحِمْ "[1]

٥- الخوارزمي :

أمّا صدر الأفاضل فقد ذكر أحد عشر معنًى لغويًّا في مواضع مختلفة في مجمل شرحه لمتن (الجمل) ، ومن ذلك قوله في باب (أسماء الأفعال) : " وأمّا (شتّان) فمعناه : تباين الشيئين في بعض المعاني مأخوذ من الشَّتت وهو التفريق "[2] . أمّا ابن جني ، والدماميني فلم أذكرهما ؛ لأنّهما لم يذكرا معنًى لغويًّا واحدًا في مؤلفيهما .

خامساً : الاشتقاق وأصول الكلمات

لم تخلُ كتب العلة النحوية من الحديث عن الأصل اللغوي لبعض الكلمات كما حوت اشتقاقات كلمات أُخر ، وهذه الكلمات إمّا أنّها قد وردت في النصوص التي أوردها العلماء ، أو في الأبيات الشعرية ، والآيات القرآنية التي تضمنتها مصنفاتهم . وقد امتاز العكبري من بين العلماء بكثرة عنايته بهذه المسألة ، إذ أكثر من الحديث عن أصل معظم المصطلحات واشتقاقاتها ودلالاتها اللغوية

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٧٣/١ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٣٤ .

كمصطلح : (النحو)[١] ، و(الكلام)[٢] ، و(التصريف)[٣] ، و(النداء)[٤] ، و(النعت)[٥] ، وغيرها .

ويأتي من بعده الجليس النحوي الذي لم يكن أقلّ شأنًا من العكبري في ذكره للكثير من أصول الكلمات واشتقاقاتها أو المصطلحات التي أوردها في مصنفه وعلى الرغم من صغر حجم كتابه موازنة بـ (ترشيح العلل) ، أو (علل النحو) إلاّ أنّه كان متميزًا عليهما في هذه المسألة ، إذ ذكر مصطلح (النحو)[٦] ، و(الاسم)[٧] و(الحرف)[٨] ، و(الصرف)[٩] ، و(النعت)[١٠] ، و(المصدر)[١١] فقط ، فضلاً عن بيانه لاشتقاق وأصول الكلمات التي ترد في شرحه لمسألة من المسائل[١٢] .

أمّا الزجاجي ، وابن الوراق ، والخوارزمي ، فقد اقتصر كلٌّ منهم على ذكر أصل مصطلح واحد فقط واشتقاقه ، إذ ذكر الزجاجي[١٣] ، وابن الوراق[١٤] مصطلح (الإعراب) ، وذكر الخوارزمي أصل مصطلح (المصدر)[١٥] فقط واشتقاقه .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٠/١ .
(٢) ينظر : نفسه : ٤١/١ .
(٣) ينظر : نفسه : ٣٢٠/١ .
(٤) ينظر : نفسه : ٣٢٨/١ .
(٥) ينظر : نفسه : ٤٠٤/١ .
(٦) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٤ .
(٧) ينظر : نفسه : ٣٥ .
(٨) ينظر : نفسه : ٣٦ .
(٩) ينظر : نفسه : ٤٥ .
(١٠) ينظر : نفسه : ١٥٦ .
(١١) ينظر : نفسه : ١٣٩ .
(١٢) ينظر : نفسه : ٣٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١١٣ .
(١٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩١ .
(١٤) ينظر : علل النحو : ١٢١ .
(١٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٢٥ .

ولم يبقَ سوى ابن جني ، والدماميني ، وقد أخرتهما ؛ لأنّهما لم يذكرا أصل أو اشتقاق مصطلح من المصطلحات التي ذكرتها والتي لم أذكرها .

فضلاً عن ذلك عُنِيَ العلماء بأصول المصطلحات النحوية التي أوردوها واشتقاقاتها في عرضهم للمادة ، أو تلك التي ترد في شواهدهم النثرية والشعرية ، وساقتصر على ذكر مثال واحد لكلّ عالمٍ ؛ للإيجاز وهي كما يأتي :

١- الزجاجي :

ذكر الزجاجي في باب (القول في معنى الرفع والنصب والجرّ من طريق اللغة) ، إذ قال : " وأمّا الجزم فأصله القطع ، يُقال : جزمتُ الشيء وجزمتُهُ وبترتُهُ وجذذتُهُ وقطعتُهُ بمعنى واحد "[١] ، ولم يذكر الزجاجي الجزم في العنوان الرئيس للباب ، بل اكتفى بذكره ضمنًا مع معاني الرفع والنصب والجر[٢] .

٢- ابن الوراق :

قال ابن الوراق في أول باب من كتابه : " فإن قال قائل : ما تنكرون فعل الأمر مجزومًا بلام محذوفة ؛ لأنّ الأصل في قُمْ : لِتَقُمْ ، والدلالة في ذلك قراءة النبي[٣] ﷺ : (فبذلك فلْتَفرحوا) [يونس : ٥٨] ، فحذفت اللام والتاء وبَقِيَ الفعل مجزومًا "[٤] .

٣- ابن جني :

لم يذكر ابن جني كما أسلفتُ اشتقاق الكلمات أو أصولها ولكن ذكر القلب فقط في أربعة مواضع من كتابه منها قوله في باب (الاعتراضات التي ترد على القول بأنّ الألف حرف إعراب) : " إنّ انقلاب الألف في الجرّ والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب ؛ لأنَّا قد وجدنا – فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٩٣ – ٩٤ ، وينظر : لسان العرب (جزم) .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٣ – ٩٤ .

(٣) ينظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه : ٦٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي : ١٧٠/٥ .

(٤) علل النحو : ١٢٦ ، وينظر : اللامات : ١٠٥ – ١٠٦ ، وأسرار العربية لأبي بركات الأنباري : ٣٣٦ – ٣٤٠ .

– هذا الانقلاب وذلك (ألف) (كلا ، وكلتا) من قولهم : قام الرجلان كلاهما ، والبنتان كلتاهما ، ومررتُ بهما كليهما وكلتيهما ، وضربتهما كليهما وكلتيهما ، فكما أنّ (الألف) في (كلا ، وكلتا) أحرف إعراب وقد قلبت كما رأيت فكذلك (ألف التثنية) هي حرف إعراب وإن قلبت في الجرّ والنصب "[١] ، وقد ذكر ابن جني ذلك عند جوابه عن سؤال هو : إذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجرّ والنصب ؟[٢] .

٤– الجليس النحوي :

ذكرتُ فيما سبق أنّ الدينوري يأتي بعد العكبري في ذكره لأصول الكلمات التي حواها تصنيفه ، ومن ذلك قوله في اشتقاق الحرف : " قيل في اشتقاق الحرف قولان : أحدهما : أنّه مأخوذ من حرف الشيء وطرفه ؛ لأنّ الحرف آخر متطرف ، والآخر : أنّه مأخوذ من الانحراف ؛ لأنّه انحرف عن معنى الاسم والفعل جميعًا ، إذ معنى الاسم والفعل فيهما ، ومعنى الفعل في غيره "[٣] .

وذكر أيضًا في باب (حروف الجرّ) أنّ (منذُ) أصل لـ (مُذْ) ؛ لأنّها أتمّ الكلمتين ، و(مُذْ) فرع لها مختصرة منها ، وذلك أنّ (مُنذُ) لما كانت مبنية وكان أصل البناء السكون ، ثمّ ذكر تأويلاً لقوله : وهو قول جميع البصريين ، ثمّ ذكر قول الكوفيين بقوله : والكوفيون يزعمون أنّ أصل (منذُ) من (إذ) ويقدرونها و(مذ) أيضًا[٤] .

أي لم يكتفِ الدينوري بذكر الأصول والاشتقاقات بل انفرد بذكر المذاهب النحوية لأصول بعض الألفاظ التي أوردها .

٥– العكبري :

أمّا أبو البقاء العكبري فكان أكثر العلماء ذكرًا لأصول الكلمات التي استشهد بها واشتقاقاتها ، من ذلك قوله في باب (الاستثناء) : " وأمّا (حاشا) فمذهب أكثر

---

(١) علل التثنية : ٥٤ .

(٢) ينظر : نفسه : ٥٥ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٣٦ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٣٣ .

البصريين أنّها حرف جرّ وقد جاء ذلك في الشعر ، وقال المبرد[١] والكوفيون : هي فعل لأشياء : أحدها : تصرفها نحو : (أُحاشي ومحاشي) وأصلها من حاشية الشيء ، أي : طرفه فقولك : قام القوم حاشا زيدًا ، أي صار في حاشية وناحية عنهم ، والحروف لا تتصرف ... "[٢] .

ثمّ قال : " وأمّا التصرف فليس على ما ذكر ، فأما (حاشا) فمشتق من لفظ الحرف كما قالوا : سألته حاجةً فلولا ، أي : قال لولا كذا لفعلت كذا "[٣] .

وذكر العكبري أيضًا أصول الكلمات التي فيها خلاف بين النحويين كما فعل الجليس النحوي ، من ذلك قوله في باب (ذكر إبدال الألف) قال : " الياء في (شيراز) فيها اختلاف ، فقال قوم : هي زائدة عن البدل ، وأصل الكلمة من (شرز) ؛ ولهذا قالوا في الجمع : شياريز ، وفي التصغير : شييريز ، وقال آخرون : أصلها شرّاز ، فأبدل من الراء الأولى ياءً كما فعل ذلك في قيراط ، وقال آخرون : أصلها واو ؛ لأنّهم قالوا : شواريز ، وشويريز ومنهم مَنْ قال : الواو بدل من الراء وليس بشيء ، إذ لو كانت كذلك لرجعت في الجمع والتصغير ، وإنّما الواو فيه زائدة للإلحاق بـ (شِمْلال) وليس لفظة (شيراز) مصرحًا بها في كتب اللغة ، ولكن يمكن أن يكون لها أصل وذلك أنّ الشَّرْز والشَّراسة : غلظ الخلق ، والشيراز : لبن فيه غِلَظ "[٤] .

٦- الخوارزمي :

لم يذكر الخوارزمي من أصول المصطلحات واشتقاقاتها سوى مصطلح (المصدر) ، ولكنّه ذكر أصول واشتقاقات العديد من الألفاظ التي ترد في عرضه للمادة النحوية ، ومن ذلك قوله في باب (الممنوع من الصرف) : " اعلم أنّ كلَّ اسمٍ في آخره ألف ونون يوجد في كتب اللغة بوزن (فَعْلان) فهما زائدتان ، وإذا كان بوزن (فَعَّال) فالنون أصلية ، قال الشيخ – أي الجرجاني – : (إنّ الألف والنون في آخر

---

(١) ينظر : المقتضب للمبرد : ٣٩١/٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٠/١ .

(٣) نفسه : ٣١٠/١ .

(٤) نفسه : ٣٢٤/٢ .

الاسم حكمهما أن تكونا زائدتين إلاّ أن يقوم دليل على كون النون أصلية من طريق الاشتقاق) ، وفي الأسماء ما يحتمل أن يكون (النون) فيه أصلاً ، وأن يكون زائدًا لجواز أن يكون مشتقًا من أصلين وذلك نحو : حَسَّان ، وسَمَّان ؛ لجواز أن يكونا مشتقين من (الحسن) و(السمن) فيكون (النون) أصلاً فينصرفا "[١] .

سادساً : الاستدلال بالآراء الفلسفية والفقهية

انقسم العلماء في استدلالهم بالآراء الفقهية والفلسفية على عدة أقسام ، فمنهم من استدل بالآراء الفلسفية فقط ، ومنهم من استدل بالآراء الفقهية فقط ، ومنهم من لم يستدل بالآراء الفلسفية أو الفقهية أصلاً ، وهم كما يأتي : استدلّ الزجاجي ، وابن الوراق بالآراء الفلسفية فقط ، وأمّا الجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي فقد استدلوا بالآراء الفقهية فقط ، ولم يستدل كلٌّ من ابن جني ، والدماميني بأيٍّ نص يدلّ على أنّهما كانا متأثرين بالآراء الفلسفية أو الفقهية في هذين المؤلفين ، وسأذكر لكلّ عالمٍ مثالاً واحدًا يدلّ على تأثره بالآراء الفلسفية أو الفقهية :

١- الزجاجي :

قال الزجاجي في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) : " إنّ الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ؛ لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ، كما يوجد الحد تارةً من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ؛ لأنّ المادة تشاكل الجنس ، والصور تشاكل الفصل ، ألا ترى أنّ الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم – أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك – قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها "[٢] .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٥٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ – ٤٧ .

وقد ذكر عدّة حدود للفلسفة ، وسمّى الزجاجي أيضًا بعض علماء الفلسفة منهم : أفلاطون ، وأرسطاطاليس ، وغيرهما[١] .

٢- **ابن الوراق :**

أمّا ابن الوراق فمظاهر الفلسفة في مصنفه واضحة مثل : التعليل والتحليل ، والقياس ، والتأويل والتقدير ، وتقليب المسألة على جميع الوجوه المحتملة ، والانتفاع بما لديه من العلوم الثقافية بكلّ وسيلة ممكنة .

ونحن حينما نصفه بالتفلسف إنّما نلحظ مدى قدرته على تناول المسائل الكلية ، ووضع القوانين العامة في ضوء التعليلات والتأويلات المتعددة والمتداخلة[٢] .

ومعنى الفلسفة كما قال شيشرون : " هي العلم بأفضل الأشياء ، والقدرة على الانتفاع به بكلّ وسيلة ممكنة "[٣] .

ومن أمثلة استدلاله بالفلسفة قوله في باب (الجواب بالفاء) في قوله تعالى :﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر : ٣٦] : " فإنّما جاء منصوبًا ؛ لأنّ الموت ليس بفعلهم ولا يقع مبتدأ منه ، كما يصحّ وقوع الاعتذار منه من المعتذر ، فصار القضاء سببًا للموت ؛ فلذلك وجب النصب ولا يحسن رفعه ؛ لأنّه وجب أن يكون الموت وقع مبتدأ الحكم فيه من الميتين ، ويجوز الرفع فيه بالعطف على (يُقضى) ويستدل بالمعنى ، إذ كان قد ينسب فعل الموت إلى الإنسان ، وإنّ الله تعالى هو الفاعل فيصير التقدير : لا يقضى عليهم ولا يموتون ؛ لأنّ الله ﴿وَعَلَا﴾ لا يريد موتهم "[٤] .

٣- **الجليس النحوي :**

علّل الدينوري الكثير من المسائل النحوية بعلل المفسرين والفقهاء ، ولم يذكر في ثماره مسألة واحدة ، أو علة من العلل تدلّ على تأثره بالفلسفة ، كما ذكـــــــر

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٧ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٥٤ .

(٣)ينظر:علل النحو:٥٤،ومدخل إلى الفلسفة لمجاهد عبد المنعم : ١٩ .

(٤) علل النحو : ٥٥ ، ٢٨٥ .

الزجاجي ، وابن الوراق ، إذ اقتصر ذكره على تأويل المسائل النحوية وتعليلها بربطها بأقوال الفقهاء من دون الفلاسفة .

ومن ذلك ما ذكره في باب (المبتدأ والخبر) أنّ خبر المبتدأ ضربان : مفرد وجملة ، والمفرد الأصل والجملة فرع عليه ونائبة عنه ومجزأة منه ، وقد ضرب لذلك مثالاً من علم الشريعة ، وهو قيام المرأتين مقام الرجل الواحد في الشهادة ، والمفرد ضربان : غير مشتق من الفعل ولا يتضمن ضميرًا ، ومشتق منه ، فحكم ما فيه من الاشتقاق يتضمن الضمير ، وهذا إذا كان بمعنى الاستقرار ، أو الوجود ، أو الكون ، أو الوقوع ، أو الحلول ، أو ما أشبه ذلك وتعلق به ظرف أو جار ومجرور حُذِفَ وسدَّ المتعلق به مسدّه ، وانتقل إليه ضميره ولم يبقَ له علقة في الكلام إلاّ نصبه للظرف(١) .

والعلة في أنّ الظرف نائب عن الخبر المحقق أنّ خبر المبتدأ يجب أن يُسأل عنه فيجاب بالمبتدأ ، أو يُسأل عن المبتدأ فيجاب به ، أو منزلاً منزلة ما هو على طريق التشبيه كقوله تعالى :﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [الأحزاب : ٦] ، فالأمهات غير الأزواج ولكن التقدير : وأزواجه مثل أمهاتهم ، ونحوه قول الفقهاء : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي شبهه ونظيره(٢) .

٤- العكبري :

اعتنى العكبري بالمسائل الفقهية ، وفي المسائل الفلسفية أيضًا ، ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفقهية قوله في باب (كم) : " أو ما ألحق بكم (كذا) كقولك : له

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٨١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٨٤ .

عندي كذا وكذا درهمًا ، وقد فرع الفقهاء على هذا مسائل في الإقرار تحتاج إلى نظر "[١] .

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله في باب (حروف الجرّ) : " وأمّا (على) فتكون حرف جرّ وحقيقتها الدلالة على الاستعلاء كقولك : زيدٌ على الفرس ، وتكـــون

مجازًا فيما يغلب الإنسان كقولك : عليه كآبة ، أي : تقلبه وتظهر عليه ، وعليه دين ، أي : لزمه الانقياد بسببه كانقياد المركوب لراكبه ، وهو معنى قول الفقهاء على الإيجاب "[٢] .

ومن الأمثلة التي توضح تأثره بالفلسفة قوله في باب (المفعول له) : " من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا يصح تقديره باللام التي يعلل بها الفعل والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل ، ولما كان كلّ حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلاّ لغرض جعل ذلك الغرض (مفعول من أجله) وهو منصوب بالفعل الذي قبله لازمًا أو متعديًا ؛ لأنّ الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف وكما حذف حرف الجرّ في الظرف جاز هنا "[٣] .

٥- الخوارزمي :

سار الخوارزمي على خطى العكبري في استدلاله بالمسائل الفقهية والفلسفية التي يتضح المراد منها في تراكيب الجملة ، وما يتبع ذلك من الأحكام الفقهية ، ولا سيّما إذا عرفنا أنّ للخوارزمي كتابًا في الفقه وهو (لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه) كما أشار إلى ذلك المحقق[٤] .

ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفقهية التي ذكرها في كتابه قوله في باب (الحروف الجازمة) عند جوابه لسؤال عن فائدة (الفاء) في جواب الشرط : " مثال الأول : إن دخلتِ الدار أنتِ طالق ، فالطلاق في الحال واقع قبل دخول الدار ؛ لأنّ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٩/١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٩/١ ، وينظر : الهمع للسيوطي : ٢٩/٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧٧/١ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل (مقدمة المحقق) : ٤٩ .

قولك : (أنت طالق) كلام مبتدأ غير متعلق بشرط ، وقوله : (إن دخلت الدار) لغوٌ ، حيث لم يدخل عليه الحرف الرابط للجزاء بالشرط ، واستفتيتُ فقهاء العصر فأفتوا بموقفي هذا "[1] .

ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفلسفية قوله : " الخبر على ضربين : مفرد وجملة ، فالجملة على أربعة أضرب ... وضرب فيه نحو : المالُ لزيدٍ ، والحمدُ لله ، والتقدير : المالُ مالٌ لزيدٍ ، والحمدُ حقٌّ لله ، وزيدٌ في الدار ، أي : استقرّ ، ولا تقدر فعلاً في ذلك خاصًّا لا يدلّ الحال عليه ، فلا تقول : (جلس) أو (قعد) هو المقدّر في قولك : زيدٌ في الدار ؛ لأنّ الظرف لا يدلّ إلاّ على كونه واستقراره دون قعوده وقيامه "[2] .

سابعاً : التأثر بالمنطق وعلم الكلام

مثلما تأثر النحويون بالفلسفة والفقه في استدلالاتهم ، تأثروا واستدلوا بالمنطق وعلم الكلام أيضًا ، ويظهر هذا جليًا من خلال كثرة تعليلاتهم وتأويلاتهم فقد تأثر كلٌّ من : الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي بالمنطق وعلم الكلام ، أمّا ابن جني والدماميني فلم يستدلا بشيء من هذا بحكم صغر حجم كتابهما واقتصارهما على موضوع واحد من مواضيع العربية على عكس العلماء الآخرين الذين توسعوا في شرح أبواب النحو وجاؤوا باستدلالات من علوم مختلفة ؛ لكي يرجحوا أقوال العلماء ويؤولوا الرأي الذي يخالف آراءهم من خلال كثرة التعليلات سواء أكانت من علم المنطق ، أم من علم الكلام .

وسأذكر لكلّ عالم مثالاً واحدًا يدلّ على استدلاله ، أو تأثره بالمنطق وعلم الكلام وهم كما يأتي :

١- الزجاجي :

أكثر الزجاجي من استدلاله بالآراء المنطقية والكلامية ومن تعليلاته الكلامية قوله في باب (أقسام الكلام) عند جوابه عن سؤال هو : كيف استدلّ العلماء على أنّ كلام العرب يقع في ثلاثة أقسام ؟ قال : " الجواب أن يقال : إنّ من الأشياء أشياء

---

(١) نفسه : ١٩٠ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٨٣ .

تُعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل بها يُستدل بشكل الملبس الغامض الخفيّ ، كما أنَّا نعلم بديهة بغير دليل أنّ وجود جسم في حال واحدة ساكنًا متحركًا محال ... "[١] .

ثمّ طال الكلام بعد ذلك وهو أسلوب علماء الكلام في الدفع عن فكرة ما اتّبعه الزجاجي ليستدلّ على أنّ كلام العرب يقع على ثلاثة أقسام .

أمّا استدلال الزجاجي بالمنطق أو تأثره به فواضح ؛ لأنّه يذكر أكثر من تعليل أو تأويل للمسألة الواحدة ، وهذا أسلوب المناطقة في أجوبتهم عن الأسئلة ، ومن ذلك قوله في باب (امتناع الأفعال من الخفض) : " سؤال على أصحاب سيبويه في امتناع الأفعال من الخفض "[٢] .

فالزجاجي يطرح الأسئلة بلسان غيره وكان أحدٌ يسأله ثمّ يجيب عن السؤال الذي يطرحه ، فيُعلل ويؤول القول لصالح الرأي الذي يراه صحيحًا ، مثل جوابه عن هذا السؤال ، إذ قال : " وهو أن يقال لهم : إذا كان اعتمادكم في امتناع الأفعال من الخفض إنّما هو لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاَّ تضاف الأفعال البتة ؛ لأنّ الشيء المحال لا يصير غير محال ما دام على الجهة التي وجد فيها مجالاً من غير تغيير حال ولا بناء ... "[٣] .

ويورد الزجاجي من خلال جوابه عن هذا السؤال أبياتًا من الشعر لكي يُثبت الرأي الصحيح ، فذكر مثلاً بيتًا ليزيد بن عمرو الكلابي المعروف بابن الصعق ، إذ قال[٤] :

ألا أبلغ لديك بني تميمٍ بآية ما تحبُّون الطعاما

ثمّ ذكر بيتًا آخر للشاعر نفسه ، وبدأ بالجواب بعد أن أبطل ما ذكروه ، إذ ذكر أنّ الجواب في ذلك أن يقال : إنّ الشيء إذا اطّرد عليه الباب فصحَّ في القياس وقام في

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٤٢ .

(٢) الكتاب : ٤/١ – ٢٤ ، وينظر : الإيضاح في علل النحو : ١١٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ١١٢ – ١١٣ .

(٤) ينظر : الكامل للمبرد : ٢٢٣/١ .

العقول ، ثمّ بدأ بذكر التعليلات من العلوم المختلفة ، ثمّ ذكر جوابًا آخر لهذه المسألة وبالطريقة نفسها يذكر جواب ثالث ورابع وهكذا[١] .

إذن طريقة الزجاجي تتلخص بذكر سؤال ثمّ يفسد ما ادّعاه في السؤال بالشواهد والتأويلات ثمّ يذكر بعد ذلك الرأي الراجح لديه كما هو واضح آنفًا .

٢- ابن الوراق :

اتّبع ابن الوراق أيضًا الأسلوب نفسه مع كثرة التعليلات والتأويلات في استدلالاته جميعًا ، فقد يذكر أكثر من خمسة تعليلات أو أوجه كما يسميها هو للمسألة الواحدة ، ولا أريد أن أطيل ؛ لأنّ هناك مبحثًا عن التعليل سأفصل القول فيه .

فابن الوراق قد سلك طريق المتكلمين في إرجاع الظواهر اللغوية إلى عللها وأسبابها مثلما كان تقسيمه للكلام على ثلاثة أقسام ، إذ قال : " ليس ها هنا معنى يوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ؛ فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام ، إذ لا معنى يتوهم سواها ، ووجه آخر هو أنّ المعاني قد أحطنا بعلم جميعها ، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ، فإذا كان كلّ معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلاّ بأحد هذه الأقسام الثلاثة دلّ ذلك على أنّ جميع الأقسام ثلاثة "[٢] .

أمّا تعليلات ابن الوراق المنطقية فكثيرًا ما يعلل ابن الوراق المسائل النحوية بعلل منطقية ويعرضها عرضًا منطقيًا كما في قوله : " إن قال قائل : لِمَ وجب أن ينتصب المستثنى من الموجب ، نحو :جاءني القوم إلاّ زيدًا ، ولم يجز البدل منه كما جاز في النفي ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ ؟ فالجواب في ذلك : أنّ البدل مستحيل وذلك أنّ المبدل منه يجوز أن يقدر كأنّه ليس في الكلام وإذا قدّرنا الكلام على هذا صار اللفظ : جاءني إلاّ زيدٌ ؛ لأنّه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد ، وليس يستحيل هذا في النفي ؛ لأنّك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد ، فالكلام صحيح ؛ لأنّه يجوز أن ينفي مجيء زيدٍ ؛ فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب "[٣] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١١٣ .

(٢) علل النحو : ١١٨ .

(٣) نفسه (مقدمة المحقق) : ٥٤ .

٣- الجليس النحوي :

سلك الدينوري طريق علماء الكلام والمنطقيين في التعبير عن طائفة من المسائل ، أو في تأويل المسائل التي ذكرها العلماء وأوردها في مؤلفه ، فلأجل أن يُثبت قاعدة نحوية أو يُبين حجة مذهب معين سواء ردّه أم أخذ به يجب أن يذكر العالم جملة من المسائل المشابهة من العلوم المختلفة ؛ لكي يُكوِّن العالم فكرة في ذهن المتلقي كي يفهم ما يقرأ ، وقد سلك هذا الطريق جميع العلماء باختلاف العلوم التي تأثروا بها في شتى المسائل النحوية التي تناولوها في مصنفاتهم ، ومنهم الجليس النحوي ، إذ تأثر بأسلوب علماء الكلام كما أشرت آنفًا ، ومن ذلك قوله في أقسام الاسم : " وينقسم الاسم بنحو آخر إلى قسمين : نكرة ومعرفة ، فالنكرة : كلّ اسمٍ شائع في جنسه عام لما تحته لا يختص به واحد دون آخر ، وعِبْرَته أن تحسن معه (رُبّ) ، وأنكر النكرات (شيء) ؛ لأنّه لكلّ موجود ، وللمعدوم على رأي بعض المتكلمين ... "[١] .

إذن هو يذكر رأي المتكلمين صراحةً ؛ فلهذا اتّسم منهجه بالوضوح ، ومن ذلك أيضًا قوله في باب (المبتدأ والخبر) : " وجمهور النحويين على تسمية هذين المعنيين المبتدأ والخبر ، وبعضهم يسميها : المبني والمبني عليه ، وسمّاها سيبويه المسند والمسند إليه ، وتفسير هذين اللفظين يفتن إلى وجوه أربعة ذكرها المفسرون أجودها وأرضاها أن يكون أراد بالمسند إليه المبتدأ ، وقد أجاز قوم أن يوسما بالموصوف والصفة ، وليس هذا بمحمود ؛ لأنّ الموصوف والصفة قد يقعان معًا مبتدأ مفتقرًا إلى خبر ، وأهل المنطق ينعتونها بالموضوع والمعمول ، فالموضوع عندهم المبتدأ ، والمعمول عندهم الخبر "[٢] .

٤- العكبري :

سار العكبري على خطى الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي في عرض المسائل النحوية من خلال استخدام أساليب علماء المنطق وعلماء الكلام ،

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٣ .

(٢) نفسه : ٨١ .

ومن ذلك قوله في باب (النعت) متأثرًا بعلماء الكلام : " النعت والوصف بمعنى فأمّا الصفة فهي عند النحويين بمنزلة الوصف وأصلها (وصفة) فحذفت واوها كما حذفت في (عدة وزنة) ، وأمّا المتكلمون فيفرقون بين الوصف والصفة ، فالوصف كقولك : ظريف وعالم ، والصفة هي المعنى العام للموصوف "[١] .

وأمّا تأثره بالمنطق فلم يكن العكبري مقلاً في الإفادة من المنطق لتوضيح القضايا التي يدرسها إلاّ أنّه كان على تمرسه به يستخدمه بقدر ، فهو عالمٌ بأساليب علماء المنطق ؛ لأنّ له كتابًا في الجدل كما ذكرت كتب التراجم اسمه (المفلح في الجدل)[٢] ، أو (المفلح من الخطل في الجدل)[٣] .

ومما يدلّ على تأثره بالمنطق مناقشته للحدود التي وضعها غيره ، واعتراضه على العلل غير الدقيقة ودحضها بالمنطق المحض والجدل المحكم ، فقد اعترض على من عرّف الاسم الصحيح بأنّه : " ما لم يكن حرفًا إعرابه ألفًا ولا ياءً قبلها كسرة "[٤] ، فقال : " الحدّ الحقيقي لا يكون نفيًا ؛ لأنّ الحدّ الحقيقي ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين حقيقة المحدود "[٥] .

٥- الخوارزمي :

تأثر صدر الأفاضل في كثير من المسائل النحوية بأسلوب المناطقة وعلماء الكلام ، ومن أمثلة تأثره بأسلوب علماء الكلام قوله في باب (التثنية والجمع) : " فإن قيل : لِمَ أُعطي (الألف) التثنية و(الواو) الجمع ؟ ... فإن قيل : فما الدليل على أنّ التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ؟ قيل : لأنّ كل جمع يتضمن التثنية ، وليست التثنية تتضمن الجمع ؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء يُثنى ولا يجاوز إلى الجمع ، وأيضًا فإنّه ليس كلّ مثنى يجمع بالواو والنون بل هو مختص في أغلب الأحوال بأولي العلم

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٠٤/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٢٨/١ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(٣) ينظر : نكت الهميان : ١٧٩ ، وإنباه الرواة : ١١٧/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨/١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٠/١ .

(٥) نفسه : ٧١/١ .

من العقلاء مما يكون اسم أو صفة كزيد ، وعمرو ، ومسلم ، وضارب وكلّ اسم لا يُثنى إلاّ بالألف والنون ، أو الياء والنون ... "[١] .

ومن أمثلة تأثره بأسلوب علماء المنطق قوله في باب (المصدر المنصوب) : " فإن قيل : ما الدليل على ما ادّعى البصريون من أنّ الفعل مشتق من المصدر ؟ قيل : كون الفعل دالاً على الحدث مع الزمان ، ودلالة المصدر على الحدث دون الزمان ، فصار مثال الفعل مثل الخاتم المصوغ من الفضة ، ومثال المصدر مثال الفضة ، فكما أنّ الفضة أصل الخاتم فكذلك المصدر أصل الفعل لدلالته على الأمرين ، وإن شئت جعلت اسمه دليلاً على أنّ الفعل يصدر عنه "[٢] .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠ .

(٢) نفسه : ١٢٧ .

المبحث الثاني
مصادر العلماء

درج بعض المصنفين على عزو الأقوال التي يثبتونها في كتبهم إلى أصحابها ، وقيّد آخرون هذا العزو في كتبهم بأسماء الكتب التي قبسوا منها .

ومن المعروف أنّ أقدم كتاب في النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه ، وقد ضمّ هذا المؤلف آراء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) ، وعيسى بن عمر (ت١٥٠هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ، وضمّ أيضًا علم الخليل (ت١٧٥هـ) ، وأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت١٧٧هـ)[١] ، وغيرهم .

وتوالى التأليف النحوي بعد ذلك فاللاحق يأخذ من السابق ويزيد عليه ما يعن له ، وهذا هو حال العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية أيضًا ، فمنهم من يردّ القول إلى قائله مباشرة ، ومنهم من يذكر الكتاب الذي استقى منه مادته .

ولذلك اقتضى الأمر أن أذكر مصادر العلماء ، وهي على ضربين : الأول : العلماء ، والآخر : الكتب .

أولاً : العلماء :

نقل العلماء كثيرًا من أقوال النحاة واللغويين سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ، وهم في الغالب معروفون في هذا العلم ، فضلاً عن عدد من علماء التفسير والفلاسفة ، وسأذكر فيما يأتي أسماء العلماء الذين نُقِلَ عنهم ، وأذكر عدد المرات التي ذُكِروا فيها في جداول ، ذاكرًا إيّاهم حسب سنوات وفياتهم ، وعلى النحو الآتي :

علماء البصرة	الزجاجي (ت٣٣٧هـ)	ابن الوراق (ت٣٨١هـ)	ابن جني (ت٣٩٢هـ)	الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ)	العكبري (ت٦١٦هـ)	الخوارزمي (ت٦١٧هـ)	الدماميني (ت٨٢٧هـ)
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)	١	-	-	-	-	-	-
عيسى بن عمر الثقفي (ت١٥٠هـ)	-	١	-	-	-	-	-

(١) ينظر : شروح اللمع في العربية : ٥٧ .

أبو عمربن العلاء(ت١٥٤هـ)	-	١	-	١	-	-	-
الخليل بن احمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)	٣	١٢	-	٣	١٨	٥	-
سيبويه (ت١٨٠هـ)	٣٧	٣٥	١٢	٣٠	٧١	١٠	-
خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)	-	-	-	-	١	-	-
يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)	-	٣	-	-	٤	-	-
محمد بن المستنير قطرب (ت٢١٠هـ)	٥	-	١	١	٣	-	-
أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)	١	-	-	-	-	١	-
أبو زيد الأنصاري(ت٢١٥هـ)	-	-	-	-	١	-	-
سعيد بن مسعدةالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)	٨	-	-	٩	-	-	-
عبد الملك قريب الأصمعي(ت٢١٦هـ)	١	-	-	-	٣	-	-
أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)	٣	١	٤	٤	٩	-	-
أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)	٤	٤	-	٢	١١	١	-
أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)	٣	١٦	١	٥	٢٢	٢٠	-
أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)	٥	٤	١	٣	١٣	٧	-
علي بن سليمان الأخفش (ت٣١٥هـ)	١	١٩	٣	-	٥١	١	-
أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)	٤	٤	١	٥	٦	-	-
أبو بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـ)	٥	-	-	-	-	-	-
ابن دريد (ت٣٢١هـ)	-	-	-	-	١	-	-
أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)	-	-	-	٩	٣	-	-
أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)	-	-	-	١	-	٧	-
أبوعلي الفارسي (ت٣٧٧هـ)	-	-	١٠	١٠	٧	٤	-
ابن الوراق (ت٣٨١هـ)	-	-	-	-	-	٣	-
علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)	-	-	-	١	٢	٢	-
أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)	-	-	-	-	٣	٤	-
علي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ)	-	-	-	١	٣	-	-

أبو الحسن الحوفي (ت٤٣٠هـ)	-	-	-	٢	-	-	-
أبو نصر الواسطي الضرير(ت٤٦٩هـ)	-	-	-	١	-	-	-
الأعلم الشنتمري (ت٤٧٩هـ)	-	٣٢	-	-	-	-	-
ابن بابشاذ (ت٥٢٨هـ)	-	-	-	-	١	-	-
علماء الكوفة	**الزجاجي (ت٣٣٧هـ)**	**ابن الوراق (ت٣٨١هـ)**	**ابن جني (ت٣٩٢هـ)**	**الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ)**	**العكبري (ت٦١٦هـ)**	**الخوارزمي (ت٦١٧هـ)**	**الدماميني (ت٨٢٧هـ)**
علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)	٢	١	-	٩	١١	١	-
يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)	٩	٩	٣	٥	٢٨	٥	-
أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير (ت٢٠٩هـ)	١	-	-	-	-	-	-
أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)	٢	-	-	١	١	-	-
ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)	٣	-	١	١	٢	-	-
أبو موسى سليمان بن أحمد الحامض (ت٣٠٥هـ)	١	-	-	-	-	-	-
أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)	٥	-	-	-	-	-	-

اختلف العلماء فيما بينهم في ذكر علماء الفلسفة أو التفسير فمنهم من ذكر ، ومنهم من لم يذكر .

فالزجاجي ذكر من علماء الفلسفة : (أفلاطون) ، و(أرسطاطاليس) في باب (القول في اختلاف النحويين) فذكر حدّ الفلسفة لهؤلاء ، وذكر الاختلاف بين الحدين[١] .

أمّا ابن الوراق ، وابن جني ، والدماميني ، فلم يذكروا غير علماء النحو وتابعهم في ذلك العكبري ، أمّا الخوارزمي فقد ذكر أسماء القُراء فهو عندما يذكر شاهدًا قرآنيًا يذكر جميع القراءات التي يحتملها هذا الشاهد ، فذكر صدر الأفاضل عددًا من القُراء والمفسرين منهم : ابن كثير (ت١٢٠هـ) ، وابن عامر (ت١١٨هـ) ، وحمزة الزيات (ت١٥٦هـ) ، وغيرهم ، إذ ذكر الخوارزمي هؤلاء في باب (الممنوع من الصرف)[٢] ، وذكر قراءة ابن السمّـــــــــــــــــــــــــــــاك

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٧ .

(٢) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٥٤ .

(ت٣٤٤هـ) والجحدري (ت١٣٠هـ) ، والعقيلي (الذي لم تذكر المصادر سنة وفاته) في باب (البناء اللازم والعارض)[١] .

وذكر أيضًا قراءة أهل الشام ، وأبي بكر شعبة بن عياش (ت١٩٣هـ) ، وإبان بن تغلب الربعي (ت١٥٣هـ) ، والفضل بن محمد بن يعلى بن عامر (ت١٦٨هـ) ، إذ ذكر ذلك في باب (الفاعل)[٢] وغيرهم ، وسأفصل القول في أسمائهم في الفصل الثاني .

ومن الجداول السابقة نلاحظ أنّ كلّ عالم امتاز من غيره بمجموعة من المميزات ، واشتركوا جميعًا في مميزات أخرى نذكر منها :

١- امتاز الزجاجي بكثرة العلماء الذين استقى منهم مادته العلمية مع ذكره لأسمائهم مما يدلّ على حرصه على نسبة الآراء إلى أصحابها ، ثمّ يأتي بعد ذلك العكبري ، فالخوارزمي ، فابن الوراق ، ثمّ أخيرًا ابن جني ، فالزجاجي ذكر (٢٥) عالمًا ، والعكبري ذكر أيضًا (٢٥) عالمًا ، والجليس النحوي ذكر (٢١) عالمًا ، والخوارزمي ذكر (١٦) عالمًا ، وابن الوراق ذكر (١٣) عالمًا ، وابن جني ذكر (١١) عالمًا[٣] .

---

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٧٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ٩١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٠ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ٢٩١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٣/١ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، ١٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٧٢ ، ٣٩٧ ، ٤٥٧ ، ٤٨١ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٤٦٠ ، ٥٠٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣ ، ٢٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢٣٤ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، وعلل النحو : ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ٢٠٧ ، ٢٥٤ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، وعلل التثنية : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٩ .

٢- إنّ الذي تصدر قائمة مصادر جميع العلماء سيبويه ، وهذا أمر طبيعي ، إذ لا يكاد مُؤَلَّف نحوي يخلو من ذكر كتاب سيبويه في رأس قائمة المصادر وكان أبو البقاء العكبري أكثرهم اعتمادًا عليه ، إذ ذكره في (٧١) موضعًا في لُبابه ، يليه بعد ذلك الزجاجي ، فابن الوراق ، فابن جني ، فالخوارزمي .

٣- اشترك جميع العلماء في أنّ الرأي الراجح في جميع المسائل النحوية هو رأي سيبويه ، وكان ابن جني متميزًا من الآخرين في ذكر رأي سيبويه في البداية ؛ لأنّه الرأي الراجح لديه في جميع المسائل على الرغم من صغر حجم كتابه ، واقتصاره على عدد قليل من الموضوعات النحوية .

٤- اشترك العلماء أيضًا في اعتمادهم على علماء البصرة أكثر من اعتمادهم على علماء الكوفة ، وإنّ الرأي الراجح في جميع كتب العلة لعلماء البصرة ، والرأي الضعيف لعلماء الكوفة ، فضلاً عن ذلك فإنّ جميع العلماء ينقلون المسائل النحوية بالمعنى لا بالحرف من كتب النحاة ، أو من أقوالهم ولكنّهم ينقلون القول بكلّ دقة وأمانة من دون قطع النصّ أو حذف كلمة .

٥- لم يصرح العلماء في أغلب المسائل بأسماء النحويين ، بل يكتفون بالإشارة إليهم مثل قولهم : (قال قوم) ، أو (قال بعضهم) ، أو (قال بعض البصريين) ، أو (قال بعض الكوفيين) ، ومثل هذا نجده عند العلماء في ذكرهم لعلماء الفقه ، فهم لم يذكروا أسماء الفقهاء في أغلب المواضع مع كثرة المواضع التي استشهدوا بها من علم الفقه ، أو ذكرهم للآراء الفقهية التي لم يصرحوا بأسماء أصحابها .

ثانياً : الكتب :

أمّا الكتب التي ذكرها العلماء في كتب العلة فهي على النحو الآتي :

الزجاجي :

- الكتاب لسيبويه ، ذكره مرتين[١] .
- شرح رسالة سيبويه للزجاجي ، ذكرها (٣) مرات[٢] .
- المُختار لابن كيسان ، ذكره مرة واحدة[٣] .

ابن الوراق :

- الكتاب لسيبويه ، ذكره (٤) مرات[٤] .
- الأصول في النحو لابن السراج ، ذكره مرة واحدة[٥] .

ابن جني :

- لم يذكر أيَّ كتابٍ في (علل التثنية) .

الجليس النحوي :

ذكر الدينوري خمسة كتب هي :

- اقتراح النجيب للدينوري (٤٩٠هـ) ، ذكره مرة واحدة[٦] .
- كتاب تصفح الجمل للدينوري أيضًا ، ذكره مرة واحدة[٧] .
- كتاب شرح الجمل لأبي نصر النحوي (الواسطي الضرير) ، ذكره مرة واحدة[٨] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٤١ ، ٤٥ ، ٥٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٠ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١٦٠ ، ٢٠٦ ، ٢٧٤ ، ٣٤٩ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٧٥ .

(٦) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٢٤ .

(٧) ينظر : نفسه : ١٠٤ ، ١٠٨ .

(٨) ينظر : نفسه : ٩٣ .

- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، ذكره مرة واحدة[١] .
- كتاب الموضح لأبي الحسن الحوفي ، ذكره مرة واحدة[٢] .

العكبري :

ذكر أبو البقاء أربعة كتب هي :

- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، ذكره مرة واحدة[٣] .
- كتاب الجمل للزجاجي ، ذكره أيضًا مرة واحدة[٤] .
- كتاب شرح الجمل لابن بابشاذ ، ذكره مرة واحدة[٥] .
- كتاب إعراب القرآن للعكبري ، ذكره ثلاث مرات[٦] .

الخوارزمي :

ذكر صدر الأفاضل القاسم بن حسين كتابين فقط هما :

- كتاب سيبويه ، ذكره مرة واحدة[٧] .
- كتاب الجمل للجرجاني (ت٤٧١هـ) ،او(٤٧٤)كما يقول الدكتور احمد مطلوب(رحمه الله) ذكره (٨) مرات[٨] .

الدماميني :

لم يذكر الدماميني سوى كتاب الكافية ، وقد ذكره مرتين فقط[٩] .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٨٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ٩٢ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١١/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٢٥/١ .

(٥) ينظر : نفسه : ٤٦٠/١ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٢١/٢ ، ١٢٤ ، ٢٧٢ .

(٧) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٩٤ .

(٨) ينظر : نفسه : ٤٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٥٤ ، ١٩٥ ، ٢٣٦ ، ٣٠٢ ، ٤٨٠ .

(٩) ينظر : رسالتان في العلة النحوية : ٥٧ ، ٦١ .

المبحث الثالث
قدرات العلماء على المحاججة والمناقشة

لقد رافق التعليل نشأة النحو ولكنّه كأي علمٍ آخر يبدأ عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره إلى أن تثبت جذوره في الأرض ويستقل عن غيره ويصبح علمًا قائمًا بنفسه .

وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الوضع أسئلة عن السبب والعلة التي تقف وراء كلّ حكم نحوي لكلّ كلمة تمرّ بهم ، ولا سيّما إذا علمنا أنّه كلما تقدّم العالم في بيان أو تفصيل مسألة نحوية ما ازدادت عليه الأسباب والعلل لبيان هذه المسألة بشكل واضح .

ولقد كانت العلل النحوية في المرحلة الأولى من نشأة النحو يسيرة لا تخضع إلاّ لأسلوب العرب في الكلام[١] ، ولقد أشار الدكتور حسن خميس الملخ إلى : " أنّ أنّ التعليل النحوي نشأ إحساسًا فنيًا يرفض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحًا علميًا يعلل ذلك الرفض "[٢] ، أي أنّ التعليل النحوي نشأ فطريًا في بداية التأليف النحوي قبل أن يصبح علمًا قائمًا بذاته خاضعًا لأدلة النحو .

ولذلك تعددت وتشعبت مصادر المحصول اللغوي ، فتباين العلماء في تفاصيل التعامل مع هذا الخضم الواسع من النصوص والقواعد ، فحين يفكر عالم في شرح كتاب نحوي متكامل الأبواب ، أو تفصيل قول في مسألة من مسائل النحو فلا بدّ أن يواجه آراء متعددة ومسالك مختلفة فيؤيد ويضعف ، ويمنع ويُجوّز ، ويصوّب ويُخطِّئ[٣] ، وهكذا كان حال العلماء الذين خصّوا العلة بمؤلف خاصّ ، ولكنّهم تباينوا في ميلهم إلى المناقشة والمحاججة بين مقل ومكثر ، ومتوسط بين الأمرين .

---

(١) ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني (رسالة) : ٣٦ – ٣٨ .

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي : ٣٦ .

(٣) ينظر : شروح اللمع في العربية (رسالة) : ٢٦٠ .

وكان أكثرهم عنايةً بالمناقشة والمحاججة العكبريُّ ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، ويليهم الخوارزمي ، والزجاجي ، وأقلّهم عنايةً في ذلك ابن جني ، أمّا الدماميني فلم أجد لديه ردًّا واحدًا على أيّ عالم من علماء العربية .

وسأتناول في هذا المبحث ردود آراء العلماء التي لا تُمثل رأي مدرسة نحوية ، بل هي خلافات فردية بين العلماء على اختلاف مدارسهم النحوية ، أو وجهة نظر يبديها عالم معين يتناولها عالم آخر بالردّ والمناقشة .

الزجاجي :

ردّ الزجاجي أقوال عدد غير قليل من العلماء ، وصرّح برأيه في أغلب المسائل النحوية التي حواها كتابه ، من ذلك ردّه قول الأخفش الأوسط في باب (معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف) ، إذ ذكر الأخفش الأوسط أنّ الاسم ما جاز فيه أن يخبر عنه[١] ، فردّ عليه الزجاجي بقوله : " وفساد هذا الحدّ بيّن ؛ لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأنّى ، وأيّان ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره ؛ لأنّها في حيّز المفعول به ؛ لأنّ (كيف) سؤال عن الحال ، والحال مفعول به عند البصريين[٢] ، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت ، والوقت مفعول فيه ، وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن ، وله في ذلك شرح طويل إلاّ أنّه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلاّ المفعول[٣] ، أو ما كان في حيّزه ، و(أين) وأخواتها ظروف ، والظروف كلّها مفعول فيها ، وقال آخرون : " الاسم ما دلّ على مسمى ، وهذا وصف له لا حدّ "[٤] .

---

(١) ينظر : الصاحبي لأحمد بن فارس : ٤٩ ، ونظرات في كتاب (معاني القرآن) للفراء محمد عبد الله : ٣٥٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٩ – ٥٠ .

(٣) ينظر : مجلة تراثنا ، العدد ٢٧ : ١٢٧ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٤٩ – ٥٠ .

إذن أسلوب الزجاجي في المناقشة والمحاججة قائم على عرض أقوال العلماء وبيان فسادها أو ترجيحها مع وضع الأدلة والبراهين بين يدي القارئ ؛ لكي يكون على بيّنة مما يقرأ .

ويبدو أنّ السبب في اختلاف العلماء في حدّ الاسم يرجع إلى سيبويه ؛ لأنّه لم يحدّ الاسم حدًّا يفصله عن غيره ، ولكن مثّله فقال : " فالاسم رجل وفرس "[١] فقال أصحابه : " ترك تحديده ظنًّا منه أنّه غير مشكل "[٢] .

ومن ردود الزجاجي على العلماء أنّه يذكر قول العالم ، ثمّ يذكر رأيه فيه من غير التمييز بين المذاهب ، أو المدارس النحوية التي ينتمي إليها ذلك العالم ، من ذلك ترجيحه لقول المبرّد في موضوع (حدّ الاسم) ، إذ قال : " فأمّا حدّ أبي العباس المبرّد[٣] للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب[٤] حين قال :الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وقد أُخِذ على المبرد في هذا الحدّ قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، وقيل : إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو : كيف ، وصَه ، ومَه ، وما أشبه ذلك ، وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما : ما قدّمنا ذكره ، وهو أنّه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب أو المستحقة له ، وهي لا تنفك مما ذكرته ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلّها ، والجواب الآخر : هو ما احتججتُ به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أرَ أحدًا من أصحابنا ذكره ، أقول : إنّ حدّ أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد ؛ لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثمّ يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله "[٥] .

---

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٤٩ ، وينظر : أسرار العربية : ١٠ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٤١/١ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٥١ .

ولم يقتصر عمل الزجاجي على ترجيح الآراء أو تضعيفها ، بل كان حريصًا على إيراد الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ، من ذلك قوله في باب (القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع) أهي إعراب أم حروف إعراب ؟ : " اعلم أنّ للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال : قال الكوفيون كلّهم : الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه[١] ، وقال المازني[٢] ، والمبرد[٣] ، والأخفش سعيد بن مسعدة[٤] : هذه الحروف دليل الإعراب ، وليست بإعراب ولا حروف إعراب ، وقال الخليل وسيبويه[٥] ومن تابعهما : هذه حروف الإعراب "[٦] .

.

ثمّ ذكر الزجاجي بعد ذلك منهجه في مناقشة هذه الآراء كلاً على حدة ، إذ قال : " ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب ، وما له وما عليه ، ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتجّ به له أو عليه ؛ لأنّه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله "[٧] .

نستنتج مما سبق أنّ منهج الزجاجي في مناقشة آراء العلماء ومحاججتهم يتلخص بما يأتي :

١- خرج الزجاجي في كثير من الأحيان عن نزعته البصرية ، أي هو يرجح ويذكر الرأي الصحيح بغض النظر عن مذهب العالم الذي يذكر رأيه سواء كان بصريًا أم كوفيًا ، ومن المعروف أنّ مذهبه النحوي بصريّ كما سأُفصل القول في ذلك في الفصل الثالث إن شاء الله .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل النحو : ١٣٨ ، وعلل التثنية : ٥٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣٣/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٣/١ .

(٢) ينظر : أبو عثمان المازني (رسالة ماجستير) : ١٩٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٥٢/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٥/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٧/١ .

(٦) الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ .

(٧) نفسه : ١٣١ .

٢- يذكر الزجاجي أحيانًا رأيه من دون أن يُبين ميله إلى أحد المذهبين[١] .

٣- الرأي الحاسم لديه كما هو عند جميع العلماء هو رأي الخليل وسيبويه في أغلب المسائل النحوية .

ابن الوراق :

كانت لابن الوراق شخصية بارزة في ردّه على النحاة سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ، ولكنّه كان أكثر تشددًا مع الكوفيين فردّ جميع أقوالهم وفنّد جميع آرائهم ، وساكتفي بذكر ردود ابن الوراق لعالمين من علماء الكوفة ، وردوده أيضًا لعالمين من علماء البصرة ، وردّ من ردوده الثلاثة التي ردّ بها على الخليل والتي انفرد بها من غيره من العلماء الآخرين ؛ وذلك خشية الإطالة ذاكرًا في البداية ردوده على الكوفيين وتفنيده لآرائهم ، ثمّ مناقشته لآراء البصريين وردّها في بعض الأحيان ، ثمّ أذكر بعد ذلك ردًّا من ردوده على الخليل ، وهي كما يأتي :

١- ردّه على الكسائي :

قال ابن الوراق في باب (ارتفاع الفعل المضارع) : " اعلم أنّ الفعل المضارع إنّما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم ، وسواء كان الاسم مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا "[٢] ، والفراء يقول[٣] : إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وعند الكسائي[٤] أنّه يرتفع عمّا في أوّله من الزوائد ، ثمّ قال ابن ابن الوراق : " فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ ولأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا وهي موجودة فيه ؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع ؛ لأنّه لو دخل عليه لوجب أن يبقى حكمها فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في حال ، وهذا محالٌ ،

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤٨ .

(٢) علل النحو : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٥٣/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف لأبي البركات الأنباري : ٥٥١/٢ – ٥٥٣ .

فلما وجدنا هذا الفعل يُنصب ويُجزم والحروف في أوله موجودة عَلِمنا أنّها ليست علةً في رفعِهِ "[١] .

" وأمّا الفراء فقوله أقرب إلى الصواب ، وفساده مع ذلك وهو أنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع ؛ لأنّه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وأول أحوال الإعراب الرفع ، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ؛ فلهذا فسد ، فاعْلَمْهُ "[٢] .

٢- ردّه على الفراء :

قال ابن الوراق في باب (الحال) : " كان الفراء يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر نحو : ضاحكًا جاء زيدٌ ، وعلة ذلك عند الفراء أنّ في (ضاحك) ضميرًا يرجع إلى (زيد) لا يجوز تقديمه عليه "[٣] ، ثمّ بعد أن عرض رأي الفراء قال : " وهذا ليس بشيء عندنا ؛ لأنّ الضمير إذا تعلق باسم وكان ذلك الاسم مقدّماً على شريطة التأخير جاز تقديمه كقولك : ضربَ غلامَهُ زيدٌ ؛ لأنّ المفعول شرطه أن يقع بعد الفاعل ، فكذلك حكم الحال "[٤] .

٣- ردّه على أبي الحسن الأخفش :

قال ابن الوراق : " وأمّا أبو الحسن الأخفش فكان يجيز أن يُرفع (زيدًا) بتقدير (استقرّ) إذا تقدمت الظروف ، أي في قولنا : (إنّ عندك زيدًا) ... وهذا القول ضعيف ؛ لأنّ ليس أحدًا من العرب حُكِيَ عنه الامتناع من قولك : إنّ عندك زيدًا "[٥] .

٤- ردّه على الجرمي :

---

(١) علل النحو : ١٥٤ .

(٢) نفسه : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٣) نفسه : ٥٧ .

(٤) نفسه : ٢٣٩ .

(٥) نفسه : ٦٠ ، ٢٠٩ .

اختار سيبويه الرفع في قوله تعالى :﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] وهو قول الخليل ووافقه سيبويه[١] ، واختار أبو عمر الجرمي ، وأبو عثمان المازني ومن تابعهما النصبَ ، فأمّا الرفع فعلى العطف على اللفظ ، وأمّا النصب فبالعطف على الموضع[٢] ، فردّ ابن الوراق عليهم بقوله : " والحجة لمن اختار الرفع قوية ، وذلك أنّ ما فيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد وهو معرفة ، فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصد مع (يا) ألا ترى أنّ قولك : يا رجل ، إذا قصدت قصده يجري في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام ، لم يجز فيه إلاّ الضمّ ووجب أن يختار ما يشاكله وهو الرفع ، وأمّا من اختار النصب فقد جعل الألف واللام مقام التنوين والإضافة، فلو كان الاسم مضافًا آمنوا بالنصب ، فكذلك ما قام مقامهما يوجب لهما النصب ، وهذه العلة فيها إدخال "[٣] .

٥- ردّه على الخليل :

ردّ ابن الوراق في باب (حروف النصب) على قول الخليل الذي نصّه : " إنّ أصل (لن) : لا أنْ ، ولكنّها حُذِفَت فبقيت (لن) تخفيفًا "[٤] ، فردّوا ذلك عليه بأن قالوا : " إنّ ما بعد (لن) لا يعمل فيما قبلها ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز : زيدًا لن أضرب ، فتقدم ما بعد (لن) عليها ، وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول : وجدت الحروف متى رُكِّبت خرجت عما كانت عليه ... "[٥] .

إلاّ أنّ قول الخليل ضعيف من وجه آخر : وهو أنّ اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك ، فلما وجدنا أنّ معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أنّ أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة ، ويدلّ أيضًا على ضعف

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٨٦/٢ – ١٨٧ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٨٧/٢ ، والمقتضب : ٢١٢/٤ ، وأبو عثمان المازني : ٢٠٧ .

(٣) علل النحو : ٦١ ، ٤٢١ .

(٤) الكتاب : ٥/٣ ، والمقتضب : ٨/٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ٤٤١/٨ .

(٥) علل النحو : ٥٩ ، ١٥٦ – ١٥٧ .

قول الخليل أنّه يجوز أن يليها الماضي ، وأنّ (أنْ) لا يليها إلاّ المستقبل ، فعَلِمنا أنّ حكم (أنْ) ساقط ، وأنّ (لنْ) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل[١] .

ومن هنا استطيع أن أقول : إنّ ابن الوراق ردّ على أغلب العلماء بغض النظر عن المذهب الذي ينتمون له ، وهذا واضح فهو في هذه المسألة التي ردّ بها على الخليل لم يكتفِ بتأويل قول الخليل بحجة واحدة ، وإنّما ذكر له أربع حجج على ضعف قوله ، وهذا ما لم يستطع أحد أن يفعله ، فهو فضلاً عن أنّه لم يخطئه أنّه أيّد أقواله وردّ بها على أقوال بعض العلماء أيضًا ، من ذلك قوله في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار) : " اعلم أنّ سيبويه[٢] لم يجز في (إنّ ، ولكنّ) العمل إذا دخلتها (ما) ، وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج في كتاب (الأصول)[٣] ، وأظنّ ذلك سهوًا منه على مذهب أصحابنا "[٤] .

ابن جني :

لم يكن ابن جني مكثرًا من ردوده على العلماء ؛ بسبب صغر حجم كتابه واقتصاره على مسألة من المسائل التي تناولها العلماء الآخرون إلى أنّه وإن لم يلمس عنده منهجية ترتيب الموضوعات ؛ لأنّه تناول موضوعًا واحدًا إلاّ أنّه غيّر مما غيره بمنهجية عالية في أمور أخرى ، فهو يذكر أولاً آراء النحاة في المسائل التي حواها (علل التثنية) ، ثمّ يعرض الرأي الراجح ودليله ، ثمّ يذكر الاعتراضات التي تردّ القول الذي رجحه ، ويردّ على العلماء واحدًا واحدًا ، فيؤول أقوالهم ويرجحها ، أو يُبين فسادها من خلال ذكر رأي سيبويه وذكر جميع آراء العلماء بعده ، فالذي يوافق رأي سيبويه هو الرأي الراجح لديه ، وما يعارض رأي سيبويه يُبين فساده ويؤوله لصالح رأي سيبويه أيضًا[٥] .

---

(١) ينظر : علل النحو : ١٥٦ – ١٥٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٣٨/٢ .

(٣) ينظر : ٢٣٢/١ .

(٤) علل النحو : ٦٣ ، ١٧٥ .

(٥) ينظر : علل التثنية : ٥١ – ٥٤ .

ردّ ابن جني على أبي الحسن الأخفش الذي عزي إليه أنّه قال : " إنّ الألف ليست حرف إعراب ولا هي إعراب ولكنّها دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب "[١] .

فردّ عليه ابن جني بقوله : " لو كانت حروف إعراب لما عملت بها رفعًا من نصب ولا جرّ ، كما أنّك إذا سمعت (دال) زيد لم تدلّ على رفع ولا نصب ولا جرّ "[٢] .

وهذا الذي ذكره غير لازم وذلك أنّا قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر ، وهي أبوك وأخواته ، وأمّا قوله : ليست بإعراب فصحيح ، وذلك تبين في فساد قول الفراء والزيادي[٣] .

وأمّا قوله : لو كانت (الألف) حرف إعراب لوجب أن يكون فيها إعراب هو غير ما ، كما كان ذلك في دال (زيد) فيفسده ما ذكرناه من الحجاج في هذا عند شرح مذهب سيبويه أولاً ، أي الذي ذكره بعد آراء النحاة في ألف التثنية ، ثمّ ذكر بعد ذلك قول شيخه أبي علي الفارسي ، إذ قال : " ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه أنّها حرف إعراب أنْ تدلّ على الرفع كما دلّت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب ، وفي قول سيبويه هذا ردٌّ ليس هذا موضعه وسأشير إليه في الخلاف في هذه الحروف .

ولكن وجه الخلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي هو أنّ سيبويه قد زعم أنّها حرف إعراب ولا تدلّ على الإعراب[٤] .

إذن تتخلص طريقة ابن جني في مناقشة آراء العلماء وردّها في ذكر آراء العلماء أولاً ، ثمّ رأي سيبويه ، ثمّ يورد الاعتراضات التي تردّ قول سيبويه ،وفي النهاية يحاول ابن جني أن يوفق بين رأي سيبويه ورأي شيخه أبي علي الفارسي

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٥٢/١ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، والإنصاف : ٣٣/١ .

(٢) علل التثنية : ٦٣ – ٦٤ .

(٣) ينظر : نفسه : ٦٤ .

(٤) ينظر : نفسه : ٦٤ – ٦٥ .

بتأويل قول شيخه ، وبهذه الطريقة ردّ ابن جني على قول أبي عمرو الجرمي ، وعلى قول الفراء ، وأبي إسحاق الزيادي فقط في مجمل كتاب (علل التثنية) .

الجليس النحوي :

لا يقلّ الجليس النحوي شيئًا في ردّه على أقوال العلماء والإدلاء بآرائه عن العلماء الذين سبقوه ، فهو من العلماء المكثرين في ردّ أقوال العلماء كما أشرتُ إلى ذلك فيما سبق .

لذلك ساقتصر على ذكر ردٍّ من ردوده الأربعة على الكسائي ، وأذكر أيضًا ما اشترك في ذكره هو والعكبري في ردّهما على الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وردّه على سيبويه ، وأذكر أخيرًا ردّه لمذهب البصريين ؛ تجنبًا للإسهاب ؛ لأنّه ردّ على مجموعة غير قليلة من العلماء بغض النظر عن مذاهبهم النحوية .

ردّ الجليس النحوي على الكسائي في باب (نعم وبئس) ، إذ قال : " والكسائي يجيز (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ)[1] وهو غير جائز ؛ لأنّه إن جعل (فيك) صلة الألف واللام فالصلة لا تتقدم الموصول ، وإن جعله أجنبيًا فـ (نِعْم وبئس) لا يعملان فيما بَعُدَ عنهما ، وحالت واسطة بينه وبينهما ؛ لأنّهما ضعيفان غير متصرفين "[2] .

وردّ على الكسائي ، والفراء ، وثعلب في باب (العوامل) عند حديثه عن عامل رفع الفعل المضارع ، قال : " وقوع الفعل المضارع بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع ؛ لأنّه معنوي والفعل معه مجرد من العوامل اللفظية ، فأشبه الابتداء فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ ، وقلنا بنفسه احترازًا من وقوعه مع (أنْ) الخفيفة موقع اسم مصدري ؛ لأنّه هناك منصوب بأن ؛ ولهذا قال بعض النحويين : إنّ الفعل المضارع إذا وقع بنفسه موقع الاسم ارتفع ، وإذا وقع مع غيره موقع الاسم انتصب ، وإذا لم يقع بنفسه ولا مع غيره موقع الاسم انجزم ، والاعتراض بارتفاعه ومعه السين أو سوف غير مؤثر في صحة ما قلناه ؛ لأنّهما كالجزء منه قياسًا على نظيرتهما وهي لام التعريف ؛ فلهذا جاز دخول لام التأكيد عليه ومعه (سوف) في مثل قوله تعالى :﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى : ٥] ، وفي رفعه ثلاثة أقوال بعد

---

(١) ينظر : الأصول لابن السراج : ١١٩/١ ، وهمع الهوامع : ٢١/٣ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٣ .

المذكور ، أحدها : قول الكسائي : إنّ عامل الرفع فيه حرف المضارعة ، وهو خطأ ؛ لأنّ حرف المضارعة موجود معه في حال النصب والجزم ، فإن اعتذر له بتغليب أقوى العاملين قيل : لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، والثاني قول ثعلب : إنّ المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه ، والثالث قول الفراء : إنّ تجرده من العوامل ، عامل الرفع فيه تشبيهًا بالمبتدأ وهذا أيضًا وهمٌ وغلط في الأصل والفرع ، أي في المقيس والمقيس عليه ؛ لأنّ فقدان العامل لا يكون عاملاً ؛ لأنّ عدم الشيء لا يوجب بذاته وجود غيره ، وإنّما العلة المحققة الجامعة بين المبتدأ والفعل المضارع ما قدّمنا شرحه "[1] .

إذن منهج الجليس النحوي قائم على إيراد آراء العلماء في المسألة الواحدة وبيان فسادها أو صحتها مع إثبات الأصح بالحجة والدليل ، وهذا المنهج نجده عند العكبري من بين العلماء الآخرين ، حيث ذكر الأخير هذه المسألة نصًّا في الباب الأول من الجزء الثاني في (لبابه)[2] ، ولكنّه ردّ على الكسائي والفراء فقط ، إلاّ أنّه اختلف عن الجليس النحوي بكثرة الحجج التي ردّ بها عليهما ؛ لأنّ منهجه قائم على الإسهاب في إيضاح بعض مسائل مؤلفه ، على عكس الجليس النحوي .

ومن ردوده المهمة التي تميز بها هو والعكبري ردّه على سيبويه ، قال سيبويه في باب (اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرةً منونًا) : " وكذلك إنْ جئت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى مفعولين وذلك قولك : هذا معطي زيدٍ درهمًا وعمرٍو ، إذا لم تُجْرِهِ على الدرهم ، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله وتقول : هذا معطي زيدٍ وعبدَ الله ، والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى ؛ لأنّك قد فصلت بينهما "[3] .

وقد ردّ على هذا القول الجليس النحوي في باب (ما لم يُسمَّ فاعله) ، إذ قال : " ولا يجوز أن يبنى غير المتعدي لما لم يسمّ فاعله لئلا يبقى حديثًا عن غير محدث

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٦ – ٧٧ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/٢٥ – ٢٦ .

(٣) الكتاب : ١/١٧٥ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢/٣٠ .

عنه إلاّ عند سيبويه ، فإنّه يجيز ذلك على إضمار المصدر وهو ضعيف ؛ لأنّ فائدة المصدر كأصله من نفس لفظ الفعل إلاّ أن ينعت فتحسن عند ذلك إقامته مقام الفاعل ؛ لأنّ في النعت زيادة فائدة "[1] كقوله سبحانه :﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، وأرى أنّ ردّ الجليس النحوي على سيبويه ليس في موضعه ؛ لأنّ سيبويه يتحدث عن المتعدي إلى مفعولين في النصّ الذي ردّ به عليه ، أمّا الجليس النحوي فيتحدث عن عدم جواز بناء غير المتعدي .

وقد ردّ الجليس النحوي على مذهب البصريين عند حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال الفعل الأول أو الثاني في المفعول في جملة (قام وقعد زيد) حيث ذكر الجليس النحوي مذاهب الفريقين ذاكرًا بيت امرئ القيس[2] :

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فذكر أنّ قوله : (لم أطلب) معناه : لم أسعَ وهو غير متعدٍّ ، فلذلك لم يحفل به ولا أعمل الأول ولا يُدرى كيف خُفِيَ ذلك[3] .

العكبري :

اختلف العكبري عمّن سبقه من العلماء الآخرين جميعًا في مناقشة آراء العلماء ومحاججتهم وردّه لآرائهم ، فقد كان العكبري مكثرًا في ردّه لآراء الكثير من العلماء وهذا أمر طبيعي ؛ لأنّ كتابه حوى أغلب موضوعات النحو بشكل مفصل ، فهو في ردّه لأي رأي من آراء العلماء يذكر أكثر من أربعة أو خمسة حجج تدلّ على فساد هذا الرأي ، ويذكر العدد نفسه في بيان وجه ترجيحه لأيّ رأي من آراء العلماء ، ولكنّه اختلف عن الآخرين بأنّه في أكثر من مسألة يرجح رأي الكوفيين ، وهذا أمر ذكره الذين سبقوه ، ولكن نجدهم قد يرجحون رأيًا أو اثنين على الأغلب في جميع مؤلفاتهم ، ولكنّه رجّح آراءهم في أكثر من مسألتين[4] .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١١٠ .

(٢) ديوانه : ٣٩ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٧ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٢٢/١ ، ٤٠٨/٢ .

ومما ذكره العكبري ولم يذكره أحدٌ غيره سوى الجليس النحوي هو ردّه لرأي سيبويه ، حيث ردّ عليه مرتين : مرة ذكر رأيه وصرّح باسمه ، ومرة ذكر رأيه أو ما ذهب إليه من دون أن يصرّح باسمه ، وأشار إلى ذلك الجليس النحوي الذي ردّ عليه هو أيضًا ولكن في موضع واحد من مؤلفه ، وسأذكر في هذا الموضع ردّه الذي صرّح باسم سيبويه فيه ؛ لأنّ الموضع الثاني الذي ردّ به على سيبويه قد ذكرته مع ردود الجليس النحوي ؛ لأنّه اشترك مع العكبري في الردّ على سيبويه ، وقد انفرد الاثنان في الاشتراك بالردّ على العلماء في موضعين من مؤلفيهما ، وهو ما لم أجده عند العلماء الآخرين ، وسأذكر أيضًا ردّين من ردوده على الكوفيين ومثلهما على البصريين ، وهي على النحو الآتي :

ردّ العكبري في أول باب يطالعنا في لبابه على الكوفيين عند ذكره لاشتقاق الاسم عندهم وعند البصريين ، إذ قال في باب (أقسام الكلام) : " واشتقاقه أي الاسم عند البصريين من (سما يسمو) : إذا علا ، فالمحذوف منه (لامه) ؛ لأنّ المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه نحو : سمّيت وأسميت وسَمَّى وسُمِّي وأسماء وأسام ؛ ولأنّ الهمزة فيه عوض من المحذوف ، وقد أُلِفَ من عاداتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف "[1] .

" وقال الكوفيون : هو من السمة ، فالمحذوف (فاؤه) ، وهو خطأ في الاشتقاق ، وفيه الخلاف ، وهو صحيح في المعنى "[2] .

يردّ العكبري أحيانًا في موضع واحد على أكثر من عالم على اختلاف مدارسهم النحوية ، من ذلك ردّه في باب (المفعول معه) على أبي الحسن الأخفش والزجاج ، وردّ أيضًا على الكوفيين ورجح مذهب سيبويه ، إذ قال : " كلّ اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم منصوب واختلفوا في ناصبه "[3] ، فمذهب سيبويه والمحققين أنّه الفعل المذكور كقولك : (قمتُ وزيدًا) فالناصب (قمت) ؛ لأنّ الاسم منصوب والنصب عمل ، ولا بدّ للعمل من عامل ،

---

(١) نفسه : ٤٦/١ .

(٢) نفسه : ٤٦/١ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧٩/١ .

و(الواو) غير عاملة للنصب ، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاّ الفعل[١] ، وكلام سيبويه الذي نصّه : " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنّه مفعوله معه ومفعوله به ... والواو لم تغير المعنى تعمل في الاسم ما قبلها "[٢] ، والذي بدا لي من كلام سيبويه أنّ الواو اشتركت مع الفعل في العمل ، أو أنّها هي التي جعلت الفعل يعمل في الاسم أو بواسطتها .

وقال الزجاج : " الناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لابست) أو (صاحبت) زيدًا ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما "[٣] ، ثمّ قال العكبري : " وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يُجعل العمل لمحذوف ، وقد صحّ بما تقدم ، وأمّا الواو فغير مانعة لوجهين : أحدهما : أنّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثره فيه لفظًا ، والثاني : أنّها في العطف لا تمنع كقولك : ضربتُ زيدًا وعمرًا ، فالناصب لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف "[٤] ، وقال الكوفيون : " ينتصب على الخلاف "[٥] ، ثمّ ردّ عليهم بقوله : " وقد أفسدناه في باب (ما) ، ومعنى كلامهم أنّ الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور فلم يرفع لذلك بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف "[٦] .

.

" وقال أبو الحسن الأخفش[٧] : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ؛ لأنّه ناب عن (مع) كما أنّ (غيرًا) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف ، و(مع) ظرف ، و(الواو) قائمة مقامها في المعنى ، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفًا ، ولا فرق بين

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٩٧/١ ، ٣٠٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٩٧/١ .
(٢) الكتاب : ٢٩٧/١ .
(٣) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨١ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٥٨/٢ .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧٩/١ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٨/١ .
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٧٩/١ – ٢٨٠ .
(٧) ينظر : معاني القرآن : ٩٣/١ .

تقوية الفعل بحرف الجرّ والواو حتى يتصل معناه بالاسم ، إلاّ أنّ حرف الجرّ عَمِلَ والواو لا تعمل ، فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجار والمجرور "[١] .

ومن ردوده أيضًا في باب (الاستثناء) ، إذ قال : " والمستثنى من موجب بـ (إلا) منصوب بالفعل المقدم ، وما في معناه بواسطة (إلاّ) "[٢] ، ورُوِيَ عن الزجاج[٣] أنّ نصبه بـ (إلاّ) ؛ لأنّها في معنى : (استثني) ، وقال الكوفيون : " (إلاّ) مركبة من (إن) و(لا) فإذا نصبت كان بـ (إن) وإذا رفعت كان بـ (لا) "[٤] ، ثمّ قال : " وحجة الأولين أنّ الفعل هو الأصل في العمل إلاّ أنّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه ، وبـ (إلاّ) وصل إليه ، فصار كواو (مع) وكحروف الجرّ ، ويدلّ عليه أنّ (غيرًا) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لما كانت مبهمة كالظرف ، واتّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثَمَّ ما يصح عمله فيها إلاّ الفعل "[٥] ، ثمّ ردّ على الزجاج بقوله : " وأمّا الزجاج فيبطل مذهبه من أوجه : أحدها : ما ذكرناه من (غير) ولا يصحّ معها تقدير (استثني) ؛ لأنّه

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٢) نفسه : ١/٣٠٣ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/١٦٠ ، ١٦١ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٢٦٠ – ٢٦١ .
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٣٠٣ .

يصير (زيد) داخلاً في حكم الأول ، وغيره مخرجًا منه ، وهذا معنى فاسد ... "[1] وهكذا الثالث ، والرابع ، والخامس ، فهو يذكر أكثر من حجة تدلّ على فساد مذهب من يخالفه في أي مسألة من المسائل النحوية .

وأمّا مذهب الفراء فيبطل من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلاّ بدليل ظاهر ولا دليل بحال ، والثاني : أنّه لو سلم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و(كأنّ) لا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال ، والثالث : أنّ النصب بـ (إنّ) فاسد ؛ لأنّها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ولا خبر ، و(لا) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضًا[2] .

وأمّا ردّه على سيبويه فقد ذكره في باب (ما ينتصب بفعل محذوف) ، إذ قال : " وأمّا (لبيك ، وسَعْديك ، وحَنانيك) فمصادر ، والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت بها سعدًا بعد سعدٍ ، وتحننت علينا تحننًا بعد تحننٍ، واشتقاق (لبيك) من : ألبَّ بالمكان ، ولبّ به : إذا أقام ، وهذه في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه ، وقال سيبويه : هو مفرد قلبت ألفه ياءً مع المضمر مثل : كلا[3] ، وهذا غير صحيح ؛ لأنّه قد جاء بالياء مضافًا إلى الظاهر ، قال الشاعر[4] :

دعَوْتُ لِمَا نَابني مِسْورَا فلبَّي فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ "(٥)

وردّ على سيبويه أيضًا من العلماء العكبري ولكنّه لم يذكر اسم سيبويه بل اكتفى بذكر ما ذهب إليه ، وردّ عليه بقوله : " إنّ قومًا ذهبوا إلى جواز أن يكون المصدر المحذوف مضمرًا فيه وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه وهذا ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ المصدر المحذوف لا يفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغني عنه ، ولا

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٠٤/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٢/١ .

(٤) البيت بلا عزو في : خزانة الأدب : ٩٢/٢ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦٥/١ .

يصح تقدير مصدر موصوف ولا دال على عدد ، إذ ليس في الفعل دلالة على الصفة والعدد "[١] .

وبذلك يكون العكبري قد ردّ على سيبويه مرتين في (لبابه) وهو ما لم يفعله الآخرون من العلماء ، وهو واهمٌ في ردوده هذه التي ردّ بها على سيبويه كما سأذكر ذلك في الفصل الخامس ، وسأذكر ردّه الثاني في موضعه إن شاء الله .

ومن المسائل التي أيّد بها العكبريُّ رأي الكوفيين قوله في مسألة من مسائل منع الصرف ، إذ قال : " يجوز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف للضرورة على الإطلاق ، وقال الكوفيون : ليس له ذلك في (أفعل منك) ... حجة الأولين أنّه اسم معرب نكرة ، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء التي لا تنصرف ، واحتجّ الآخرون بأنّ (منك) تجري مجرى الألف واللام والإضافة ، ولذلك ينوبان عن (من) فكما لا تنون مع الألف واللام والإضافة لا تنون مع (منْ) ، والجواب أنّ ذلك لا يصحّ ؛ لأنّ (مِنْ) وإن خصصت ولكن بعض التخصيص ، والاسم بعد ذلك نكرة بخلاف الألف واللام والإضافة "[٢] .

الخوارزمي :

ردّ صدر الأفاضل الخوارزمي على عدد غير قليل من آراء العلماء ، وهو كحال العلماء الذين سبقوه عندما يردّ على رأي عالم ما يذكر أدلته وحججه التي جعلته يردّ على هذا الرأي ، وتابع الخوارزميُّ ابنَ الوراق في ردّه على الخليل في موضعين في مجمل (ترشيح العلل) ، وردّ الخوارزمي أيضًا على علماء بصريين وكوفيين كحال العلماء الآخرين[٣] .

وساقتصر على ذكر ردّين من ردوده على كلّ مذهب مع ذكر ردوده على الخليل وترجيح رأي سيبويه على رأي الخليل في أحد المواضع .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٨/١ – ١٥٩ .

(٢) نفسه : ٥٢٢/١ – ٥٢٣ .

(٣) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٣ ، ٢٤٨ ، ٣٣٧ .

ردّه على الفراء ، قال الخوارزمي في باب (إضمار الشرط) : " إنّ من المتأخرين من يُضعف قول الفراء حول إعراب قوله تعالى :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّتٍ ﴾ [الصف : ١٢] حيث قال الفراء[١] : إنّ (يغفر) مجزوم بـ ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ [الصف : ١٠] ؛ لأنّ مجرد الدلالة على التجارة لا يكون سببًا في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبول والعمل بما دلّهم عليه ، ولهذا مال أبو إسحاق إلى أن يكون (يغفر) مجزومًا بـ (تؤمنون) ؛ لأنّه بمعنى : آمِنُوا ، وقرأ ابن مسعود (آمنوا)[٢] ، وإن كان أبو سعيد رجح قول الفراء على قول الزجاج لوجه ذكره في (شرح الكتاب) "[٣] .

ومن ردوده على الكوفيين أيضًا قوله في باب (إنّ وأخواتها) ، إذ قال : " فإن قيل : ما تقول في قول الكوفيين إنّ هذه الحروف تنصب الاسم والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها لا عمل لها فيه ؟ قيل : قد بيّنا المقتضى لكونها عاملة في الجزأين فبطل قولهم ، ومما يزيد ذلك وضوحًا أنّ لها معاني في دخولها في الجملة ، فتأثيرها المعنوي في الخبر أدخل وأظهر في المقصود من تأثيرها في الاسم ، مثاله قولك : إنّ زيدًا منطلقٌ ، فهي للتأكيد بالاتفاق ، والتأكيد إنّما يكون في الانطلاق لا في (زيد) ، فإذا أثّر معناها في الخبر فلأنْ يؤثر عملها فيه أولى ؛ ولأنّ تأثير العمل تابع للمعنى ؛ ولذلك نجد كثيرًا من الحروف لا تعمل ، ولا نجد عاملاً لا معنى له ، فظهر بهذا أنّ هذه الحروف عاملة في الخبر والاسم جميعًا "[٤] .

وردّ الخوارزمي على الزجاج فقال في باب (مواضع فتح وكسر همزة إن) : " فإن قيل : هل يجوز رفع صفة اسم المكسورة حملاً على المحل كما ذكرته في المعطوف ؟ قيل : هذا مختلفٌ فيه ، فأجازه أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) وحمل عليه قوله تعالى :﴿ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ : ٤٨] ، وقال غيره :

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٣١٦/٣ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٥٦ ، والبحر المحيط : ٢٦٠/٨ – ٢٦١ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٣ .

(٤) نفسه : ١٤١ .

(علاّم) خبر مبتدأ محذوف لا صفة ؛ لأنّه لا يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ؛ لأنّ إيراد الخبر إعلام بتمامية الاسم ، وإيراد الصفة إعلام بعدم تماميته وقت الإخبار ، وهما في طرفي نقيض "[1] .

وكان موقف الخوارزمي من صاحب (الجمل) موقفًا وسطًا ، فنراه مرة يؤيده ويدافع عنه ، ومرة أخرى يعارضه ويردّ عليه ، وسأذكر مسألتين من مسائله التي أوردها مرة للتأييد والدفاع عن شيخه ، ومرة للردّ عليه .

فمن دفاعه عنه وتأييده له قوله في باب (تمييز كم) ، إذ قال : " فأمّا (كم) فعلى وجهين : استفهامية ، وخبرية ، فالاستفهامية تنصب مميزها مفردًا نحو : كم رجلاً عندك ؟ وانتصابه على التمييز ، وحمله بعض النحويين على (أحد عشر) ، وحمله الشيخ على (عشرون) ، أمّا الوجه فحملها على (أحد عشر) وجدان مميزها مفردًا منصوبًا ، وحمل الشيخ إياها على (عشرون) أحسن وأولى ؛ لأنّ (عشرون) أول عدد غير مركب جاء تمييزه مفردًا منصوبًا ، فحصل الشبه بينهما وبين (عشرون) من جهتين : المميَّز والمميِّز فصار حمله على (عشرون) أقوى وأولى بذلك ... "[2] .

ومن ردوده على شيخه قوله في باب (البدل) ، إذ قال : " فإن قيل : ما معنى بدل الاشتمال ؟ قيل : هو الذي يتعلق بالمُبدل ولا يكون بعضًا ولا كُلاً ، والذي يعتقده بعض الناس أنّ معناه : أن يشتمل البدل على المبدل كالثوب على زيدٍ فخطأ ، ألا ترى أنّ قولك : أعجبني زيدٌ علمُهُ بدل الاشتمال ، ولا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك قوله تعالى :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] والقتال لا يشتمل على الشهر "[3] .

ومن ردوده أيضًا ردّه على قول الخليل ، إذ ذكر في باب (المضمرات) أنّ الحرف الذي يتصل بـ (إيّا) من (الكاف) و(الهاء) و(الياء) ونحوها دلالات على

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٤٨ .

(٢) نفسه : ٣٢٦ .

(٣) نفسه : ٢٨٤ .

مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من التكلم ، والخطاب لها ، والغَيْبة ، والتأنيث ، والتذكير ، والتثنية ، والجمع ، ولا محل لها من الإعراب ، ولا عبرةَ لما حكاه الخليل عن بعض العرب : (أنّه إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب) عند شيوخنا النحويين[١] .

(١) ينظر : الكتاب : ٢٧٩/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٣٧ .

الفصل الثاني

أصول النحو

المبحث الأول : السماع

المبحث الثاني : القياس

الفصل الثاني
أصول النحو

أصول النحو : هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه ، وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله ، وفائدته كما ذكر أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الاطّلاع على الدليل ، فإنّ المخلد إلى الدليل لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب "[١] .

أمّا السيوطي (ت٩١١هـ) فقال : " هو علم يبحث عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل "[٢] .

وعرّفه من المحدثين الشيخ يحيى بن محمد الشاوي (ت١٠٩٦هـ) بقوله : " دلائله الإجمالية ، وقيل : معرفتها والأصولي العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها "[٣] .

واختلف العلماء فيما بينهم في أقسام أصول النحو فهي عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) ثلاثة : السماع ، والقياس ، والإجماع[٤] ، وعند أبي البركات الأنباري ثلاثة أيضًا هي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال[٥] ، وهي عند السيوطي أربعة : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال[٦] .

أما العلماء الذين أفردوا العلة بمؤلف خاص فأصول النحو عندهم هي : السماع ، والقياس ، إلاّ ابن جني كما ذكرت آنفًا ولكن ليس في المؤلف الذي هو

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري : ٨٠ .
(٢) الاقتراح : ٢١ .
(٣) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى الدين الشاوي : ٢٥ .
(٤) ينظر : الخصائص لابن جني : ١٨٩/١ – ١٩٠ .
(٥) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري : ٤٥ .
(٦) الاقتراح : ٢١،وينظر:شروح اللمع في العربية:٦٦

أحد محاور الدراسة ولدم ذكر العلماء لأصلي : (استصحاب الحال) ، و(الإجماع) ساقتصر في هذا الفصل على الأصول التي ذكرتها آنفًا .

المبحث الأول
السماع

السماع لغةً : " السَّمْع : الأُذن ، وهي المِسْمَعة ... والسماع ما سمَّعتَ به فشاع وتُكُلِّم به ، وكلّ ما التذته الأُذن من صوتٍ "[1] .

وفي **الاصطلاح** عرّفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) بأنّه : " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[1] .

---

(١) لسان العرب (سمع) ، وينظر : الصحاح (سمع) .

وعرّفه السيوطي بقوله : " أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُولِّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلٍّ منها من الثبوت "(٢) .

وقد اعتنى العلماء في السماع عناية كبيرة ، ومن هؤلاء العلماء من أفرد العلة بمؤلف خاص شأنهم شأن النحويين الآخرين ، يتضح ذلك من خلال استشهاداتهم الكثيرة بالقرآن الكريم ، والقراءات ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب من شعر ونثر .

وسأعرض في هذا الموضع من الدراسة مصادر المادة المسموعة التي تندرج تحت السماع لبيان موقف العلماء منه وهي :

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته

وهو المصدر الأول لجميع اللغويين والنحاة في الاستشهاد لإثبات الأحكام وتقعيد القواعد ، فهو إلى جانب فصاحته وبلاغته لا يخضع لما يخضع له الشعر من ضرورات ومسوغات .

والقرآن الكريم " أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "(٣) ، وتأتي أهميته أيضًا من أنّه " حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة ، كما هو حجة في الشريعة "(٤) .

وقد عرّفه أبو البركات الأنباري ، إذ قال : " فأمّا التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليله قطعي من أدلة النحو يفيد العلم "(٥) .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ ، وينظر : لمع الأدلة : ٨١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : ١٢٩ .

(٢) الاقتراح : ٣٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢/١ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق عضيمة : ١/١ .

(٥) الإغراب في جدل الإعراب : ٨٣ .

والقرآن هو كلام الله المعجز للخلق في أسلوبه ونظمه ، وفي علومه وحكمه ، وفي تأثير هدايته ، وفي كشف الحجب عن الغيوب الماضية والمستقبلية[١] .

ولم يخرج العلماء عمّن سبقهم في الغاية من الاستشهاد بألفاظ الكتاب العزيز ، فهم يوردون الآيات الكريمة لإثبات قاعدة مستنبطة ، أو لتقوية حكم نحوي ، أو بيان دلالة بنية معينة ، أو بيان أصل الحروف المحذوفة أو لنفي وردّ حكم نحويّ .

ومما أورده العلماء في إثبات القواعد المستنبطة وتقوية حكم نحوي قول الزجاجي في القسم الثاني من كتابه في (مسائله المتفرقة) قال : " الاثنان أول الجمع بدليل قوله تعالى :﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] ، أي : إن كان جمع فوق هذا ، فله مثل الجمع الأول وهو الاثنان "[٢] .

ومن ذلك ما ذكره ابن الوراق في بيان معنى أو دلالة معينة قوله في باب (الفاعل والمفعول به) قال : " إنّ الفعل يدلّ على مصدر مبهم والمصدر المبهم لا يُثنى ولا يُجمع فكذلك ما يدلّ عليه ، وإنّما سقطت تثنية المصدر ؛ لأنّه اسم على الواحد فما فوقه ، فلا معنى لتثنية المصدر ؛ لأنّه اسم جنس الضرب والأكل وما أشبهها كقولك : ضربتُ زيدًا ضربتين ، إذ كان أحدهما شديدًا والآخر خفيفًا ، وعلى هذا قوله تعالى :﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب : ١٠] ، أي : ظنونًا مختلفة "[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره العكبري في باب (ما حذف على خلاف القياس) قال : " إنّ الحرف المحذوف من كلمة (عِضة) هو الواو لقولهم في الجمع : عضوات ، ومن هذا الأصل قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر : ٩١] ، أي : فرّقوه كما تفرق شعب الشجرة "[٤] .

ومما ذكره العلماء في توضيح العلل وإثبات صحتها ما قاله صدر الأفاضل عن (لا) المزيدة حيث مثّل عليها بقوله تعالى :﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة

---

(١) ينظر : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي : ١٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ١٣٧ .

(٣) علل النحو : ٢١٥ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٨٠/٢ .

: ٧٥] ، ثمّ قال : " ودليل كونها زائدة أنّه قال سبحانه وتعالى بعده :﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] "[١] .

وهم في جميع المسائل التي أوردوها قدّموا فيها الشاهد القرآني وجعلوه أعلى مرتبةً ، وكانت له الغلبة في مصادرهم ، وقلّما نجد موضوعًا أو مسألة تخلو منه[٢] .

وانقسم علماء العلة على عدة أقسام من حيث كثرة عدد الشواهد القرآنية وقلتها ، فالجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي أكثروا من الاستشهاد بالقرآن بشكل يدلّ على عنايتهم الواضحة بهذا الأصل ، وأمّا الزجاجي ، وابن الوراق فلم تكن شواهدهم بحجم كتبهم بسبب تأثرهم بالمنطق وعلم الكلام .

أمّا ابن جني ، والدماميني فلم يرد عندهما في هذين المؤلفين هذا الأصل ، إذ لم يستشهدا بآية قرآنية واحدة في كتابيهما ، وعلة ذلك ترجع إلى صغر حجم كتابيهما وقلة عدد الموضوعات النحوية ، ومما يُلحظ على استشهاد العلماء بالشواهد القرآنية ما يأتي :

أولاً : تفاوتهم في عدد الشواهد القرآنية :

أ – فاق صدر الأفاضل العلماء الآخرين في عدد الشواهد القرآنية ، يليه العكبري ، فالجليس النحوي ، فابن الوراق ، ثمّ الزجاجي ، إذ بلغت عدد الشواهد عند العلماء في كتب العلة كما يأتي وقد رتبتها ترتيبًا تنازليًا :

بلغت عدد الشواهد القرآنية عند صدر الأفاضل من غير القراءات القرآنية (٥١٩) من غير المكرر .

ثمّ يأتي بعده ابن الوراق من حيث عدد الشواهد إذ بلغت (٢٦) شاهدًا قرآنيًا ثمّ يأتي بعده الجليس النحوي مستشهدًا بـ (٢٠٩) من غير المكرر .

وبلغت عند العكبري (٢٨٥) ذكر أغلبها في الجزء الأول ، إذ بلغت في الجزء الأول (١٩٧) وفي الجزء الثاني (٨٨) شاهدًا .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢١٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٥ ، وعلل النحو : ٢٨٥ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٤٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٤/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٥٧ .

أمّا الزجاجي فلم يذكر سوى (١٢) شاهدًا ، ولم يستشهد كلٌّ من ابن جني ، والدماميني بأيّ شاهد من القرآن الكريم أو قراءاته كما أشرت إلى ذلك آنفًا .

ب – تفاوت العلماء فيما بينهم في عدد الآيات التي استشهدوا بها من موضوع لآخر :

ففي موضوع (أقسام الكلام) مثلاً لم يستشهد الزجاجي بأيّ شاهد ، واستشهد ابن الوراق ، والعكبري بشاهد واحد ، أمّا صدر الأفاضل فاستشهد بـ (٦) شواهد من القرآن الكريم[١] .

فالفارق كبير بين عدد شواهد صدر الأفاضل وبين الآخرين ، في حين نجد أنّ صدر الأفاضل في موضوع (التثنية والجمع) لم يذكر سوى شاهد واحد ، والزجاجي ذكر في هذا الموضوع شاهدين ، أمّا ابن الوراق ، والعكبري فلم يستشهدا بأيّ شاهد ، وهذا التفاوت نجده في معظم الموضوعات التي ذكرها العلماء[٢] .

ومن الإكثار في الاستشهاد قول الزجاجي في باب (ذكر الفائدة من تعلم النحو) ، قال في جوابه عن الفائدة من تعلم النحو : " الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مبدل ولا مغير ، وتقويم كتاب الله ﷻ الذي هو أصل الدين والدنيا ... ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، وقال :﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٥] ، وقال :﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ [الزمر : ٢٨] ، فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان قوله :﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ ، كما وصفه بالعدل في قوله :﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد : ٣٧] "[٣] .

أمّا ابن الوراق فقد استشهد في باب (الجواب بالفاء) بثلاث آيات وهي قوله تعالى :﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] ، وقوله :﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٤١ – ٤٦ ، وعلل النحو : ١١٨ – ١٣٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٦ – ١٠٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٢ – ٣٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٢١ – ١٣٠ .

(٣) نفسه : ٩٥ .

﴿ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] ، وقوله :﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [فاطر : ٣٦][١] .

واستشهد الجليس النحوي بثلاث آيات أيضًا في الباب الأول من كتابه في فصل أقسام الحرف ، إذ ذكر عند حديثه عن أصل التنوين أن يكون في النكرة ؛ لأنّه الأخف والأمكن ، وإنّما دخل في المعارف الأعلام للفرق ، ويدخل التنوين لخمسة أشياء : للتمكن[٢] ، وللمقابلة في مثل : مسلمات ؛ لأنّ التنوين فيها مقابل للنون في جمع المذكر ، ولهذا لم يسقط من (عرفات) في قوله تعالى :﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، ومنها حرف للتوقع وهو (قد) ولهذا قال بعض النحويين : وفيها حرف للسكت والاستراحة وهي (الهاء) في مثل قوله تعالى : ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٨] ، وقوله :﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٩][٣] .

ت – على الرغم من كثرة الشواهد التي استدلّ بها العلماء إلاّ أنّ قسمًا من الموضوعات قد خلت من الشواهد القرآنية :

وهي عند الزجاجي (١٧) موضعًا في القسم الأول من كتابه و(١٠) في مسائله المتفرقة ، وعند ابن الوراق (٤٦) موضعًا ، وعند الجليس النحوي (٢٦) موضعًا متباينًا في ذكرها بين فصل وباب ؛ لأنّه قسّم مؤلفه على فصول وأبواب ، وعند العكبري (٤٣) موضعًا ، وعند صدر الأفاضل (١٥) موضعًا ؛لذلك يعدّ صدر الأفاضل أكثر العلماء استشهادًا بهذا الأصل ؛ لأنّه على الرغم من كبر حجم كتابه إلاّ أنّه لم يترك مسألة إلاّ واستشهد بها إلاّ في (١٥) موضعًا كما مرَّ آنفًا .

ثانيًا: اعتماد العلماء على الشواهد في إثبات الأحكام لغرض توثيق القواعد وتبيانها :

من ذلك استشهاد ابن الوراق في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار) عند جوابه عن تقديم (ما) بالزيادة من بين سائر الحروف ، قال : " لأنّها تصرف على جهات كثيرة ، ومع هذا ليس لها معنى في نفسها ... وقد يمكن أن نجعل (ما) في قوله تعالى :﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء : ١٥٥] غير زائدة ،

---

(١) ينظر : علل النحو : ٢٨٤ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٢ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٣ .

وتكون اسمًا بنفسها مبهمًا ، و(نقضهم) بدلاً منها ، فعلى هذا الوجه لا تكون قد فصلت بين الباء وما تعمل فيه "[1] .

ومن ذلك أيضًا قول العكبري في باب (حروف الجر) : " و(إلى) لانتهاء الغاية ، وهي مقابلة لـ (مِنْ) ، وقال قوم : تكون (إلى) بمعنى (مع) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء : ٢] ، و ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الصف : ١٤] ، و ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود : ٥٢] ، و ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] ، وهذا كلّه لا حجة فيه ، بل هي للانتهاء والمعنى : لا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكنّى عنه بالأكل ، كما قال :﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [النساء : ٢٩] ، أي: لا تأخذوا ، و(من أنصاري) ، أي : مَنْ ينصرني إلى أن أتمّ أمر الله أو موضعها حال ، أي : (من أنصاري مضافًا إلى الله ومثله : (إلى قوّتكم) ، أمّا (إلى المرافق) ففيه وجهان : أحدهما : على بابها ، والثاني أنّ (إلى) تدلّ على وجوب الغسل إلى المرفق "[2] .

ثالثاً : استدلال العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية بالشاهد القرآني على مذاهب النحاة :

ومن ذلك قول ابن الوراق في باب (العدد) ، إذ قال : " وأمّا قوله تعالى :﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾ [الكهف : ٢٥] ، فذكر أبو إسحاق الزجاج[3] أنّ (سنين) نُصِبَ على البدل من الثلاث مائة ، قال : ولو نصب السنين على التمييز لكانوا قد لبثوا تسع مائة سنة وأكثر من ذلك ، والدليل على صحة ما قالوا أنّك لو قلت : (عندي عشرون رجالاً) لاحتمل أن يكون كلّ واحد من العشرين رجالاً فتكون الجموع مئتين أو أكثر "[4] .

---

(١) علل النحو : ١٧٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٧/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي : ٣٣٥/١ .

(٤) علل النحو : ٣٤٥ – ٣٤٦ .

ومن ذلك أيضًا قول صدر الأفاضل في باب (الحروف الجازمة) عند كلامه على أنّ أصل(اللام) الكسر ، وإن دخل عليها (الفاء) و (الواو) فالأحسن السكون وجُوِّز الكسر ، وذكر ابن جني[١] قراءة الكسائي (ثُمَّ لْيَقْضُوا) [الحج : ٢٩] يعني : بسكون اللام مردودة ، وذلك لأنّ (ثمّ) حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها ، وإذا أمكنك الوقوف لَزِمَك الابتداء بالساكن ، وهذا غير جائز بالإجماع[٢] .

رابعاً : ذكر الشاهد القرآني غير مسبوق بعبارات كقولهم : (قال تعالى) ، أو (قال عز وجل) ، أو (كما جاء في التنزيل) :

إلاّ أنّنا نجد أنّ الزجاجي ، وابن الوراق ، والعكبري ، وصدر الأفاضل الخوارزمي يأتون بالشاهد القرآني من دون عبارات تميزه ، فذكر الزجاجي مثلاً في باب (القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام) عند حديثه عن إجماع النحويين على أنّ حركات الإعراب وُضِعت لتُبيِّئ عن المعاني إلاّ قطربًا (ت٢٠٦هـ) الذي عاب عليهم هذا الاعتلال ؛ لأنّه قال : إنّنا نجد في كلامهم أسماءً متفقة المعاني مختلفة الإعراب ، وبالعكس ، ومثله :﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ، و(إنّ الأمرَ كلُّه لله) قُرِئ[٣] بالوجهين جميعًا ، أي : برفع (كلّه) على الابتداء ، وبنصبها على التوكيد[٤] .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن الوراق في باب (المجازاة) ، إذ قال : " وأمّا (أنّى) فمستعمل بمعنى (كيف) وفيها معنى الحال ، وهي تقتضي العموم ويدخلها أيضًا من باب التعجب كقوله في الاستفهام :﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ ﴾ [آل عمران : ٤٠] "[٥] .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني : ٣٣٥/١ .

(٢) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٨٦ – ١٨٧ .

(٣) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي : ٣٩١/٢ – ٣٩٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .

(٥) علل النحو : ٢٨٩ .

وأمّا العكبري ، وصدر الأفاضل فلم يذكرا في كثير من المواضع عبارات تميز الشاهد القرآني ، من ذلك قول العكبري في باب (حروف الجرّ) عند حديثه عن معاني (من) ، إذ قال : " إنّ (مِنْ) تكون لبيان الجنس كقوله :﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] ، أي : الرجس الحاصل من جهة الأوثان[١] .

- القراءات القرآنية :

" هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل ، وغيرهما "[٢] .

ويحتفظ تراث القراءات القرآنية بشروط هي : موافقتها للعربية ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصحة سند القراءة[٣] .

وقد عدَّ كثيرٌ من العلماء القراءات القرآنية مصدرًا من مصادر الاستشهاد النحوي ، والاعتماد عليها في الاستشهاد من شأنه أن يُغني اللغة ، إذ يمدّها بفيضٍ غزير من الاستعمالات مختلف الأساليب لعلاقتها الوثيقة باللهجات العربية[٤] ، فضلاً عن أنها سُنّة مُتبعة كما صرّح بذلك سيبويه .

والقراءة أعلى درجة من الشعر في الاستشهاد ؛ لأنّ القراءة ليست من اجتهاد القُرّاء وباختيارهم لكي يقرؤوا بالوجه الأقوى والأحسن[٥] .

وقد عُنِيَ علماء العلة النحوية بهذا الجانب ؛ لكونه أصلاً مهمًا من أصول النحو عندهم ، ولا سيّما ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي ، إذ كان عدد استشهاداتهم بها على النحو الآتي :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٤/١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣١٨/١ .

(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٩/١ .

(٤) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار النايلة : ٢٢٥ .

(٥) ينظر : نفسه : ٢٣٦ .

ذكر الزجاجي قراءتين ولم ينسب أيًّا منهما إلى أحد[١] ، وأمّا ابن الوراق فقد استشهد بـ (٥) قراءات نسب منها اثنتين فقط[٢] ، ولم يستشهد ابن جني بأيّ قراءة قرآنية ، واستشهد الجليس النحوي بـ (٢٢) قراءة نسب منها (٧) قراءات[٣] .

واستشهد أبو البقاء العكبري بـ (١٦) قراءة نسب منها ثلاثًا فقط[٤] ، واستشهد الخوارزمي بـ (١٢) قراءة نسب منها (١٠) قراءات[٥] ، وذهب الدماميني إلى ما ذهب إليه ابن جني في عدم استشهاده بأيّ قراءة من القراءات القرآنية .

ويُلاحظ على استشهاد العلماء بالقراءات القرآنية ما يأتي :

١- عُنِيَ العلماء بتوجيه بعض القراءات التي استشهدوا بها ، ومن ذلك قول ابن الوراق في باب (إنَّ وأنَّ) عند حديثه عن (لا) التي قد تقع عوضًا وغير عوض ، إذ قال : " وأمّا (لا) فقد تقع عوضًا وغير عوض ، فإذا كانت عوضًا ارتفع الفعل بعدها ؛ لأنّها في موضع خبر (أنْ) ، وإذا لم تكن عوضًا وكانت (أنْ) خفيفة انتصب الفعل بعدها كقوله ﴿وَعَجَلَّ﴾ :﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقُرِئ بالرفع[٦] ، فمن رفع جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة أضمرت اسمها وجعل (لا) عوضًا ، فارتفع

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، ١١٧ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٩٨ ، ١٢٦ ، ١٩٨ ، ٢٩٨ ، ٤٢١ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٨ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٩ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٦٠ ، ١٨٢ ، ٢٢١ ، ٤٣٣ ، ٤٧٥ ، ٢/١٨ ، ٣٦ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٣٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٣٤١ ، ٤٠١ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٦ ، ١٧ ، ٥٤ ، ٧٣ ، ٩١ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ ، ٣٠٣ .

(٦) قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألاّ تكون فتنةٌ) ، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألاّ تكون فتنةً) بالنصب ، ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٣/١٠٦ ، والبحر المحيط : ٣/٥٤٢ – ٥٤٣ .

الفعل ؛ لأنّه في موضع خبر (أنْ) ، ومن نصب جعل (أنْ) خفيفة نفسها ، ولم يجعل (لا) عوضًا ، فعَمِلَت (أنْ) في الفعل فنُصِبَ بها "[١] .

ومنه أيضًا قول العكبري في باب (إنّ وأخواتها) ، إذ قال : " يجوز أن تعمل (أنْ) المخففة من الثقيلة عملها قبل التخفيف ، وقرأ بعض القراء[٢] : (وإنَّ كُلاً لمّا لَيُوَفينَّهم ربُّك أعمالَهُم) [هود : ١١١] بتخفيف النون ونصب (كلّ)[٣] ، ولا يجوز أن يكون معنى (ما) وأن بنصب (كلاً) بفعل مقدر ؛ لأنّك إن قدرته من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ؛ لأنّه يصير : (ما يوفي كلاً أعمالهم) ، وإنّ قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع ؛ لأنّ أحسن ما يقدر به : (ما نهمل كلاً) على أنّ (لمّا) لا تكون بمعنى (إلاّ) في غير القسم "[٤] .

٢- تباين العلماء فيما بينهم في الاستشهاد بقراءة معينة في أيّ موضع من المواضع التي تناولوها ، فقد استشهد قسم منهم بقراءة معينة في موضوع واحد ، في حين اختلف الآخرون في القراءات التي استشهدوا بها في الموضوع الواحد وهم في أغلب الأحيان لم ينسبوا القراءات إلى أصحابها إلاّ الخوارزمي فهو ينسب كلّ قراءة إلى صاحبها في جميع المسائل النحوية ، ولم ينسب أيّ قراءة إلاّ في موضع واحد من مؤلفه ، إذ ذكر في موضوع (علامات الفعل) عند حديثه عن بيان الأصل في كيفية استخراج الأمر من الأفعال ، قال : " لأنّ في العرب من يسكن آخر الفعل في الحكاية ومن قراءة من قرأ[٥] : (ويوم نحشرْهم) [الأنعام : ٢٢] "[٦] .

---

(١) علل النحو : ٢٩٨ .

(٢) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر ، وقرأ الباقون بالتشديد ، ينظر : حجة القراءات : ٣٥٠ ، والتبصرة : ٢٢٥ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٦٦/٥ ، وتفسير ابن كثير : ٣٥٣/٤ – ٣٥٤ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢١/١ .

(٥) ينظر : المبسوط : ١٢٩ ، وتفسير القرطبي : ٤٤٤/١ .

(٦) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٦ .

٣- الاستدلال بالقراءات القرآنية على إقرار الأحكام والقواعد ، ومن ذلك ما ذكره الجليس النحوي في باب (الفاعل) عند حديثه عن جواز تقديم المفعول على الفاعل ، إذ قال : " والوجه تقديم الفاعل على المفعول لفظًا ؛ لأنّه يقدم عليه معنى ؛ وذلك لقوة الفاعل وشرفه ؛ ولأنّه علة المفعول وسببه ، وقد أجازوا تقديم المفعول على الفاعل واكتسبوا بذلك ضربًا من التوسع ؛ لأنّه كلام فيه الأشعار والأسجاع أيضًا ، قال الله سبحانه :﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [إبراهيم : ٥٠] ... "[١] ، " وقال : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر : ٤١] ، وقوله :﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر : ٢٨] ، ولا اعتداد بما خرج لجواز رفع اسم الله ونصب العلماء مع وقوع الخشية موقع العلم ؛ لأنّه يؤدي إلى أنّ علم الله سبحانه لا يتناول من عباده من ليس بعالم ، كما أنّ القراءة المشهورة تقتضي أنّه لا يخشاهُ حقّ خشيته إلاّ من كان عالمًا "[٢][٣] .

ومن ذلك أيضًا ما أورده الخوارزمي في باب (الممنوع من الصرف) قال : " فإن قيل : هلاّ مُنِعَ الصرف في القرآن :﴿ سَلَٰسِلَا۠ ﴾ [الإنسان : ٤] ، و﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ [الإنسان : ١٥] ، قيل : رجوعًا إلى الأصل ، وهو أنّ الأصل في جميع الأسماء الصرف ؛ ولذلك جاز في الشعر أن يُصرف جميع ما لا ينصرف على أنّ أكثر القراء يمنعونها الصرف ، وذلك أنّ ابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، قرؤوا (سلاسل) بغير تنوين ، وفي الوقف بغير ألف ، وقرأ ابن عامر ، وحفص : (قواريرا

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٣ .

(٢) نفسه : ٩٣ .

(٣) قرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء ، وروي عن عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة عكس ذلك ، ينظر : البحر المحيط : ٢٩٨/٧ .

– قواريرا)[1] بغير تنوين فيهما إلاّ أنّ أبا عمرو ، وحفصًا يثبتان الألف في الأولى في الوقف فاعرف ذلك "[2] .

٤– لم يُميز الشُرّاح القراءات المشهورة من الشاذة سواء من حيث نسبتها إلى أصحابها ، أم من حيث التصريح بشذوذها إلاّ ما ندر عند قسم منهم ، من ذلك ما ذكره العكبري في باب (عطف النسق) ، إذ قال : " لا يُعطف على المضمر المجرور إلاّ بإعادة الجار ، وأجازه الكوفيون من غير إعادة ... واحتجّ الآخرون بقوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] على قراءة الجرّ قال[3] : فقراءة الجرّ فيها ضعيفة والقارئ بها كوفي تنبيهًا على أصولهم ، وقيل : هي واو القسم وجواب قسم ما بعدها "[4] .

وقد ذكر الخوارزمي الآية ذاتها وقال : " فلما عطف حمزة (الأرحام) على الهاء في (به) من غير إعادة العامل استضعفوا قراءته ، أمّا إذا كانت (الواو) للقسم فلا طعنَ عليه "[5] .

٥– استدل العلماء ببعض القراءات القرآنية لإثبات بعض لغات العرب ، ومن ذلك ما ذكره الخوارزمي في باب (أسماء الأفعال) ، قال : " وأمّا (هيهات) فقال عبد الرحمن الدهان : معناه : بَعُدَ الأمر جدًّا ، وأكثر ما تستعمل مكررة ، قال الله تعالى :﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] عن

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣٨٩/٨ – ٣٩٠ ، وحجة القراءات لابن زنجلة : ٧٩٣ ، والمبسوط : ٤٥٤ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٥٤ .

(٣) قرأ بالجر حمزة ، ينظر : حجة القراءات : ١٨٨ ، والمبسوط : ١٧٥ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣٣/١ .

(٥) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠٣ .

ابن عباس : (بعيد بعيد لما توعدون) وفيه لغات كثيرة فتح (التاء) لغة أهل الحجاز ، وكسرها لغة أسد وتميم ، وفيهم من يضمّها وقُرِئَ بهنّ "[١] .

وفيما يأتي أسماء القراء الذين ذكرهم كلّ عالم مرتين بحسب وفياتهم :

ابن الوراق :

استشهد ابن الوراق بقراءة النبي ﷺ مرة واحدة[٢] ، واستشهد بقراءة الأعرج (ت١١٧هـ) وهو عبد الرحمن بن هرمز أحد القراء المشهورين ، وأحد القراء الذين أخذ الأربعة عشر عنهم ، ورواتهم أو رواة رواتهم ، وذكره ابن الوراق في موضع واحد[٣] .

الجليس النحوي :

استشهد الدينوري بثلاثة قراء اثنان منهم من القراء السبعة ، وواحد من القراء الثلاثة المكملين للعشرة :

- القراء السبعة ذكر منهم :

١- عبد الله بن عامر اليحصبيّ (ت١١٨هـ) ذكره (٤) مرات[٤] .

٢- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت١٥٦هـ) ذكره مرة واحدة[٥] .

وذكر من القراء الثلاثة المكملين للعشرة : محمد بن يعقوب بن إسحاق الحضرميّ (ت٢٠٥هـ) ذكره مرة واحدة[٦] .

العكبريّ :

---

(١) (هيهات هيهات) قراءة أبي جعفر المدني وعيسى ، (هيهات هيهات) بالتنوين عيسى أيضًا وخالد بن إلياس ، (هيهاتْ هيهاتْ) بالسكون خارجة بن مصعب وأبي حيوة والأحمر ، ينظر : شواذ القراءات : ٩٩ ، والمبسوط : ٣٢١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٣٤ .

(٢) ينظر : علل النحو : ١٢٦ .

(٣) ينظر : نفسه : ٤٢١ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٥ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١٤٧ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٥٦ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٤١ .

استشهد العكبري بثلاثة قُرّاء : اثنان منهم من القراء السبعة ، وواحد من الثلاثة المكملين للعشرة :

- القراء السبعة ذكر منهم :

١- عاصم بن أبي النجود الكوفي (ت١٢٧هـ) ذكره مرة واحدة[١] .

٢- نافع بن نعيم المدني (ت١٦٩هـ) ذكره مرة واحدة أيضًا[٢] .

ومن القراء الثلاثة المكملين للعشرة ذكر أبا جعفر بن يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٠هـ) ذكره مرتين[٣] .

الخوارزمي :

استشهد بقراءة النبي محمد ﷺ مرة واحدة[٤] ، وذكر من القراء السبعة ثلاثة ثلاثة هم :

١- عبد الله بن عامر اليحصبيّ ، ذكره (٣) مرات[٥] .

٢- عبد الله بن كثير المكيّ (ت١٢٠هـ) ، ذكره مرة واحدة[٦] .

٣- حمزة بن حبيب الزيات ، ذكره مرتين فقط[٧] .

وذكر من القراء الأربعة المكملين للأربعة عشر أبا محمد سليمان بن الأعمش (ت١٤٨هـ) ذكره مرة واحدة[٨] .

أمّا قراء الصحابة ، والقراء الذين أخذ الأربعة عشر عنهم ، ورواتهم أو رواة رواتهم ، فقد استشهد الخوارزمي بـ (١١) قارئًا هم :

١- عبد الله بن مسعود (ت٣٢هـ) رضي الله عنه ذكره مرة واحدة[١] .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٠/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٤٧٥/١ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٦٠/١ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٧ .

(٥) ينظر : نفسه : ٥٤ ، ٢٤٠ .

(٦) ينظر : نفسه : ٥٤ .

(٧) ينظر : نفسه : ٥٤ ، ٣٠٣ .

(٨) ينظر : نفسه : ٢٦٢ .

٢- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (حَبْر الأمة) (ت٦٨هـ) ذكره مرة واحدة[٢] .

٣- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسين المدني ﴿رضي الله عنه﴾ (ت١٢٢هـ) ذكره مرتين[٣] .

٤- عاصم بن أبي الصباح الجحدري (ت١٢٨هـ) ذكره مرة واحدة[٤] .

٥- عون العقيلي بن أبي الصباح العجاج (ت١٣٠هـ) ذكره مرة واحدة[٥] .

٦- إبان بن تغلب الكوفي (ت١٤١هـ) ذكره مرة واحدة[٦] .

٧- المفضل الضبيّ (ت١٦٨هـ) ذكره مرة واحدة[٧] .

٨- حفص بن سليمان الأسدي (ت١٨٠هـ) ذكره (٣) مرات[٨] .

٩- معاذ بن مسلم الهراء (ت١٨٧هـ) ذكره مرة واحدة[٩] .

١٠- أبو بكر شعبة بن عياش الكوفي (ت١٩٣هـ) ذكره مرة واحدة[١٠] .

١١- عثمان بن أحمد بن عبد الله أبو عمرو بن السماك البغدادي (ت٣٤٤هـ) ، ذكره مرة واحدة[١١] .

ثانيًا : الحديث النبوي الشريف

---

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٤ .

(٢) ينظر : نفسه : ٢٣٤ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٨٧ .

(٤) ينظر : نفسه : ٧٣ .

(٥) ينظر : نفسه : ٧٣ .

(٦) ينظر : نفسه : ٩١ .

(٧) ينظر : نفسه : ٩١ .

(٨) ينظر : نفسه : ٥٤ .

(٩) ينظر : نفسه : ٢٦٢ .

(١٠) ينظر : نفسه : ٦٢ .

(١١) ينظر : نفسه : ٧٣ .

يعدّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو بعد القرآن الكريم وقراءاته ، وإن كان الخلاف في مراحل مضت قد قام على أساس أنّ بعض الحديث قد رُوِيَ بالمعنى ، ويمكننا أن نقسم النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث على ثلاث طوائف : طائفة منعت الاحتجاج به مطلقًا وعلى رأسها أبو الحسن الضائع (ت٦٨٦هـ) متابعين في ذلك مَنْ تقدّمهم من النحاة من شيوخ المدرستين ، وطائفة اتخذت الوسط سبيلاً وعلى رأسها الشاطبي (ت٧٩٠هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ) وكثير من المحدثين ، وطائفة ثالثة أجازت الاستشهاد به كلّه وعلى رأسها ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[١] .

وقد انقسم علماء العلة النحوية على قسمين ، فمنهم من استشهد بالحديث ولكن بشيء قليل ، ومنهم من لم يستشهد بالحديث مطلقًا .

فالزجاجي ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي استشهدوا بالحديث الشريف ، وأمّا ابن الوراق ، وابن جني ، والدماميني فلم يستشهدوا بالحديث مطلقًا .

فالزجاجي استشهد بحديثين[٢] ، وذكر الجليس النحوي (٣) أحاديث[٣] ، وذكر العكبري (٩) أحاديث في الجزء الأول وحديثين في الجزء الثاني[٤] ، وذكر الخوارزمي (٣) أحاديث[٥] . فتباينوا فيما بينهم في الاستشهاد بالحديث وعدمه ، وفي وفي عدد الأحاديث التي استشهدوا بها بالنسبة للعلماء الذين استشهدوا بالحديث .

ويلاحظ من استشهاد العلماء بالأحاديث الشريفة ما يأتي :

١- أنّ أغلب الأحاديث التي ذكرها العلماء كانت لبيان معنى اللفظ كما في قول الرسول ﷺ : (البِكْرُ تُستأذن وإذنها صماتها ، والثيبُ يُعرب عنها

---

(١) ينظر : سيبويه – حياته وكتابه ، د. خديجة الحديثي : ١٦٢ ، والاقتراح : ٥٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩١ ، ٩٦ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٦ ، ٧٣ ، ١٠٧ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١١٨/١ ، ١٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٨ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٦ ، ١٣٢/٢ ، ٣٧٩ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩ ، ١٦٦ ، ٢٤١ .

لسانُها)[١] ، فهذا الحديث استشهد به الزجاجي[٢] ، والجليس النحوي[٣] ، والخوارزمي[٤] على أنّ الإعراب في اللغة بمعنى الإفصاح والإبانة[٥] .

ومن ذلك أيضًا قول الجليس النحوي في باب (الأسماء التي تعمل عمل الفعل) : " وأمّا الصفة المشبهة باسم الفاعل فإنّها تشبّه به في أنّها تُثنى وتجمع وتُذَكَّر وتُؤنث إلاّ (أفعل) "[٦] .

وما كان منها على مثال (أفْعَل) لا يرفع الظاهر إلاّ في مسألتين : ما رأيتُ رجلاً أحْسَن في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيد ، و (ما من أيامٍ أحبّ إلى الله الصومُ منه في عشر ذي الحجة)[٧] . وأضافتها غير محضة ولا حقيقية ؛ لأنّها يقدر فيها التنوين ، وينوى بها الانفصال ، ولهذا يجمع بين لام التعريف والإضافة[٨] ، ثمّ ذكر ذكر قول الزجاجي في المسألة وردّ عليه وذكر قول سيبويه ورجحه[٩] . وقد ذكر العكبري في هذه المسألة الحديث النبوي نفسه ، ولكن لم يضف شيئًا على ما ذكره الدينوري[١٠] ، وذكرها أيضًا الدماميني في الرسالة الثانية من دون أن يذكر الحديث ، أي اقتصر على نقل نصّ ابن الحاجب ، وفصّل القول فيه[١١] .

٢- استدلّ العكبري ، والخوارزمي بقسم من الأحاديث للدلالة على أحكام نحوية ، من ذلك ما ذكره العكبري في باب (الحال) ، إذ قال : " ومن ذلك مجيء

---

(١) سنن الترمذي : ٢٨٦/٢ .
(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩١ .
(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٦ .
(٤) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩ .
(٥) ينظر : لسان العرب (عرب) .
(٦) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٧ .
(٧) سنن ابن ماجة (١٧٢٨) ، وينظر : مسند أحمد (٦٤٦٩) .
(٨) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٧ .
(٩) ينظر : نفسه : ١٠٧ ، ١٠٨ .
(١٠) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٤٧/١ .
(١١) ينظر : رسالتان في العلة النحوية : ٦١ .

صاحب الحال نكرة كما جاء في الحديث (فجاء رسول الله ﷺ على فرس سابقة)[١] ، في قوله من جعل سابقةً حالاً من الفرس ، فإن كانت الرواية هكذا كان أمكن أن يكون سابقًا حالاً من الفاعل ، وإن كانت الرواية لا يمكن فيها ذلك حملاً على مجيء الحال من النكرة "[٢] .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره الخوارزمي في باب (الإضافة) قال : " يُبنى اسم الزمان عند إضافته إلى فعل ماضٍ ، ومنه ما جاء في الأحاديث : (خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)[٣] فبُني (يوم) على الفتح[٤] .

٣- استشهد العلماء بالحديث لبيان أصل الحرف المحذوف ، ومن ذلك قول العكبري في باب (ما حذف خلاف القياس) ، قال : " ومن ذلك : است ، والأصل : ستهه لقولهم : ستيهة واستاه ، ورجل ستاهي : عظيم الاست ، ومنهم من يحذف التاء فيقول : سه ، ومنه الحديث عن النبي ﷺ : (العينان وكاء السَّهِ)[٥] "[٦] .

ولم يقتصر العلماء على الاستشهاد بأقوال رسول الله ﷺ وإنّما استشهدوا كذلك بأقوال الصحابة (رضوان الله عليهم) ولكن كان استشهادهم بها قليلاً جدًّا ، إذ استشهد الزجاجي بـ (٦) أقوال ، واستشهد العكبري ، والخوارزمي بقولين فقط .

وقد استدلّ العلماء بأقوال الصحابة على إقرار الأحكام النحوية من ذلك قول الزجاجي في باب (أقسام الكلام) عند كلامه على تقسيم الكلام على اسم ، وفعل ، وحرف ، قال : " وقد رُوِيَ لنا أنّ أول من قال ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) ، أعني : فالكلام اسم وفعل وحرف "[٧] .

---

(١) لم أقف عليه فيما وقع بين يدي من كتب الحديث ، شرح الكافية : ٢٤/١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٧/١ .

(٣) صحيح البخاري : ١٤١/٢ ، وصحيح مسلم : ١٠٧/٤ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٤١ .

(٥) سنن ابن ماجة : ١٦١/١ ، وتمامه : (فمن نام فليتوضأ) .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٧٩/٢ .

(٧) الإيضاح في علل النحو : ٤٣ .

ومن ذلك أيضًا قول العكبري في باب (لا) قال : " وأمّا قولهم : (لا خيرَ بخير بعده النار ، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنة)[١] ، ففيه قولان : أحدهما : أنّ قوله : (بخير) خبر (لا) وبعده صفة الخبر والباء بمعنى (في) ، والآخر : أنّ (بعده) صفة اسم (لا) و (بخير) خبر مقدم والباء زائدة ، والتقدير : لا خيرَ بعده النار خيرٌ ، وهذا الشاهد من خطبة أبي بكر الصدّيق ﴿رضي الله عنه﴾ "[٢] .

واستشهد الخوارزمي بأقوال الصحابة من ذلك ما استشهد به في باب (النداء) ، إذ قال : " قال (رحمه الله) : وإن وصفت المضموم بـ (ابن) والابن بين علمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح فقلت : يا زيدُ بن عمرو ، فإن لم يقع بين علمين تركت المنادى على ضمّه ونصبت الابن فقلت : يا زيدُ بن أخينا ؛ لأنّ صفة المضموم تنصب إذا كانت مضافة البتة ، وتحلق المنادى اللام الجارة مفتوحة للاستغاثة كقول عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ : (يا لَلّه لِلمسلمين) ، بفتحها في الأول وكسرها في الثاني فرقًا بين المدعو والمدعو إليه "[٣] .

ثالثًا : كلام العرب المنظوم والمنثور

الاستشهاد بكلام العرب هو أن يذكر النحوي أدلة نصية من كلامهم ؛ لاستنباط القواعد النحوية ، وهذه الأدلة تُستقرأ من كلام العرب نظمًا ونثرًا .

وقد استقرّ الأمر على الاستشهاد بكلام العرب الجاهليين ، والمخضرمين ، والإسلاميين ، وعدم الاستشهاد بكلام المولدين نظمًا ونثرًا[٤] .

وكلام العرب الذي يُحتج به قسمان : شعر ونثر ، وفيما يأتي الاستشهاد بكلام العرب بقسميه مبينًا موقف العلماء فيه :

أ ــ الشعر :

---

(١) تاريخ الطبري : ٢١١/٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٦/١ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٧٣ .

(٤) ينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٤٧ – ٤٨ .

هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم ، وأماكنهم ، وأزمانهم معظم شواهدهم ؛ لأنّه ديوانهم ومرجع أنسابهم ، وسجل تاريخهم ووقائعهم[١] .

وكانت عناية علماء العربية بالشعر عناية بالغة ، إذ اتّخذوه مادة يحتجون بها في دراساتهم النحوية ، فلا عجب في ذلك فهو كما وصفه ابن فارس : " ديوان العرب ، وبه حفظت الألسن ، وعُرِفت المآثر ، وغريب حديث رسول الله ﷺ ، وحديث صحابته والتابعين "[٢] .

ويعدّ إبراهيم بن هرمة (ت١٥٠هـ) آخر الشعراء الذين يحتجّ بهم[٣] ، ومن الجدير بالذكر أنّ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أجاز الاحتجاج بشعر أبي تمام الطائي (ت٢٣١هـ) وهو من المولّدين[٤] .

وكان اعتماد النحاة على الشعر أكثر من النثر في مجال الاحتجاج ، إذ إنّ الشعر أهون على النفس ، وإذا حفظ كان أعمق وأثبت ، وكان شاهدًا وإن احتيج إلى ضرب مثلٍ كان مثلاً[٥] .

وقد سار علماء العلة على نهج العلماء المتقدمين في كثرة الاستشهاد بالشعر في إثبات الأحكام وشرحها ، ويُلاحظ من استشهاد العلماء بالشعر ما يأتي :

١- أنّ أغلب الكتب النحوية تزيد فيها الشواهد الشعرية على الشواهد القرآنية إلاّ أنّ علماء العلة خرجوا عن منهج المتقدمين هذا ، فساروا في شواهدهم القرآنية على شواهدهم الشعرية ، إلاّ ابن الوراق ، وابن جني اللذين زادت شواهدهما الشعرية على شواهدهما القرآنية ، والجدول الآتي يُبين ذلك :

العلماء	عدد الشواهد القرآنية	عدد الشواهد الشعرية
الزجاجي	١٢	١١

(١) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩ – ٣٢ .

(٢) الصاحبي : ٢٧٥ ، وينظر : شروح اللمع في العربية : ١٠٠ .

(٣) ينظر : طبقات الشعراء لابن المعتز : ٢٠ .

(٤) ينظر : الكشاف للزمخشري : ١/٢٢٠ – ٢٢١ .

(٥) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٤ .

ابن الوراق	٢٦	٥٨
ابن جني	-	٢
الجليس النحوي	٢٠٩	٧٧
العكبري	٢٨٥	٢٢٢
الخوارزمي	٥١٩	٥٢
الدماميني	-	-

٢- فاق العكبري العلماء الآخرين في عدد الشواهد الشعرية ، يليه الجليس النحوي ، فابن الوراق ، فصدر الأفاضل الخوارزمي ، فالزجاجي ، فابن جني ، أمّا الدماميني فلم يذكر أيَّ شاهد شعري ، حيث ذكر العكبري (٢٢٢) ، والجليس النحوي ذكر (٧٧) شاهدًا ، وابن الوراق ذكر (٥٨) شاهدًا ، والخوارزمي (٥٢) شاهدًا ، والزجاجي (١١) شاهدًا ، وأمّا ابن جني فلم يذكر سوى شاهدين فقط .

٣- قدّم العلماء في أغلب المسائل التي استشهدوا بها الشواهد القرآنية على الشواهد الشعرية في المواضع التي استشهدوا بها معًا ، من ذلك قول الجليس الدينوري في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) : " المرتفع بنِعْمَ وبئس ثلاثة أشياء : معرف باللام تعريف الجنس ، ومضاف إلى ذلك ، وضمير لذلك قد ألزم التفسير بنكرة من جنسه منصوبة على التمييز ، فالأول كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، والرجل ههنا لا يراد به رجل بعينه ، بل الجنس كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ... "[1] .

وقد أجاز المبرد : نِعْمَ الذي قام زيدٌ[2] ، على أنّ (الذي) اسم جنس قياسًا على قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر : ٣٣] ، والوجه أن يكون فاعلهما ما له نكرة تفسره إذا أضمر ، والثاني كقولك : نِعْمَ وافدُ العشيرة زيدٌ ،

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٩ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٤٣/٢ .

ولا يجوز أن يرتفع بهما مضاف إلى غير المذكور ، فأمّا ما سمع من ذلك فشاذ لا يُعرّج عليه ، وهو في مثل قول كثير بن عبد الله النهشلي[١] :

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بنُ عفانا

ومن ذلك أيضًا قول العكبري في باب (ما يعمل من المصادر عمل الفعل) قال : " ويعمل المصدر إن لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل ؛ لأنه قوي بكونه أصلاً للفعل ، وأنّه موصوف لا صفة ، ولم يأتِ في القرآن منه مُعملاً في غير الظرف فيما عَلِمنا وإن جاء معملاً في الظرف كقوله تعالى :﴿ **لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ** ﴾ [النساء : ١٤٨] ، فأما قول الشاعر[٢] :

ضعيفُ النَّكايةِ أعْداءَهُ يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَلْ

فتقديره : (ضعيف النكاية في أعدائه) فلما حذف حرف الجرّ وصل المصدر ، وقيل : لا يحتاج إلى حرف يُعدِّيه ، فأمّا قول المرار الأسدي[٣] :

لقد عَلِمَتْ أولى المُغيرةِ أنّني كررتُ فلم أنكلْ عن الضربِ مِسْمَعا

فـ (مسمعًا) منصوب بـ (الضرب) ، وقيل : منصوب بـ (كررتُ) ، وحرف الجرّ محذوف ، والأول أقوى[٤]

وقد رُوِيَ هذا البيت برواية غير هذه وهي :

لقد عَلِمَتْ أولى المُغيرةِ أنّني لحقتُ فلم أنكلْ عن الضربِ مِسْمَعا

وقد أورد هذه الرواية سيبويه في كتابه ، إذ قال : " يحتمل أن يكون ، أي هذا الشاهد من باب التنازع بإعمال (لحقتُ) في (مسمعًا) ، وعلى هذا الأخير لا شاهدَ فيه هنا "[١] ؛ لذلك لم يورده العكبري بل أورد فقط الرواية الأولى .

---

(١) شرح المفصل : ١٣١/٧ ، وينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٩ – ١٠٠ ، وخزانة الأدب : ١١٧/٤ ، ١١٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٢/١ ، والمنصف لابن جني : ٧١/٣ ، وشرح المفصل : ٥٩/٦ ، والمقرب لابن عصفور : ١٣١/١ .

(٣) شعره ، شعراء أمويون : ٤٦٤/٢ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٥٠/١ .

٤- يذكر العلماء أحيانًا الشاهد الشعري كاملاً ، أو يذكر الشطر الذي فيه موضع الشاهد فقط ، ومن ما ذكره الزجاجي في باب (ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض) في احتجاجه على إضافة (أية) إلى الفعل حيث استشهد الزجاجي بقول جندل بن المثنى الطهوي[٢] :

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

فاضطرّ إلى حذفها ، أي حذف (الياء) ضرورة وهو ينويها ، فلم يهمز الواو وقد وقعت طرفًا بعد ألف ؛ لأنّ تقديره : بالعواوير[٣] .

ومن ذلك أيضًا استشهاد الخوارزمي في باب (أفعال المقاربة) ، إذ ذكر عند حديثه عن حذف (أن) من خبر (عسى) تشبيهًا لها بـ (كاد) قول رؤبة بن العجاج[٤] :

قد كادَ من طول البِلَى أن يَمْصَحا

٥- الاستشهاد بأكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة ، إذ كان ابن الوراق ، والعكبري يميلان إلى الكثرة من الاستشهاد في المسألة الواحدة ، أمّا العلماء الآخرون فكانوا لا يتجاوزون الاستشهاد بأكثر من بيتين في أغلب المسائل ، من ذلك استشهاد ابن الوراق بثلاثة أبيات في باب (النسب إلى الاسم المضاف) وقد استشهد بها عند حديثه عن (يد ، ودم ، وغد) التي لا تستعمل في التثنية ، وإنّما تردّ المحذوفات منها في الشعر ، قال علي بن بدال السلمي[٥] :

جَرَى الدَّمَيَان بالخَبرِ اليَقِينِ

---

(١) الكتاب : ١٩٣/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٧٠/٤ ، والأصول : ٣٩٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١٣١/٣ ، وحُرّكت اللام في (كحل) بالكسر في الأصول ، وبالفتح في الكتاب .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١١٧ .

(٤) ديوانه : ١٧٢ ، وينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٠٥ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٢٦٧/١ ، ٤٨٥ .

وقال آخر[١] :

يَدَيَانَ بِالمَعْرُوفِ عندَ مُحَلَّمِ

وقال لبيد[٢] :

وما النَّاسُ إلاّ كالدّيارِ وأهْلُها بها يوم حَلُّوها وَغَدْوًا بلاقع

ومن ذلك أيضًا استشهاد العكبري في باب (ذكر الأسماء المرفوعة) عند حديثه عن الاسم الواقع بعد (لولا) قال : " والدليل على أنّه مبتدأ وجهان : الأول : أنّ (لولا) تقتضي اسمين ، والثاني : أنّ (لولا) تختصّ بالأسماء بل تدخل عليها وعلى الأفعال بدليل قول أبي ذؤيب الهذلي[٣] :

ألا زَعَمَت أسماءُ أنْ لا أحبّها فقلتُ بلى لولا يناز عني شغلي

وقال جرير[٤] :

أنتَ المبارِكُ والميمون سيرتُهُ لولا تُقَوِّمُ درءَ الناسِ لاختلفوا

وقال الجموح الظفري[٥] :

قالت أميمةُ لمّا جئتُ زائرَهَا هلاّ رميتَ ببعض الأسهم السودِ

لا درَّ درُّك إنّي قد رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا غدري لمحدودِ "[٦]

٦- يوجه العلماء أحيانًا بعض الأبيات التي يستشهدون بها على مسألة ما ، وهذا التوجيه يكون إمّا باختلاف الحركات أو يكون باختلاف كلمات ، ومن ذلك قول الزجاجي في باب (علة امتناع الأسماء من الجزم) ، إذ قال : " إنّ من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيحرك آخره في حال الرفع ، ولا يحذف منه في حال الجزم إلاّ الحركة وحدها ويدع الحرف فيجعل

---

(١) ينظر : المنصف : ٦٤/١ ، والمخصص لابن سيده : ١٦٦/٥ ، وخزانة الأدب : ٤٧٦/٧ .

(٢) ديوانه : ٥٦ ، وينظر : علل النحو : ٣٧٠ .

(٣) شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري : ٨٨/١ .

(٤) ديوانه : ٣٠٨ .

(٥) ينظر : الأغاني لأبي فرج الأصفهاني : ١٣١/١٧ ، والخزانة : ٣٥٩/٨ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٣٣/١ .

حذف الحركة علامة للجزم ، وهي لغة للعرب مشهورة متفق على حكايتها ، وأنشدوا من هذه اللغة قول قيس بن زهير[١] :

ألمْ ياتيك والأنباء تَنْمي بما لاقت لبون بني زيادِ

حيث جعل إسكان الياء في (يأتيك) علامة للجزم ؛ لأنّه كان بضمها في حال الرفع "[٢] .

٧- أمّا نسبة الشواهد إلى أصحابها ، فكان العلماء ينسبون الأبيات أحيانًا إلى قائليها ، ولا ينسبونها في أحيان أخرى ، فكان العكبري أكثرهم عناية بنسبة الأبيات ، إذ نسب (١٩) بيتًا ، يليه الخوارزمي الذي نسب (١٦) بيتًا ، ثمّ الجليس النحوي الذي نسب (١٥) بيتًا ، ثمّ ابن الوراق الذي نسب (٩) أبيات ، أمّا الزجاجي فلم ينسب إلاّ بيتين .

وفيما يأتي أسماء الشعراء الذين ذكرهم العلماء مرتبين بحسب الطبقات :

١- الزجاجي :

لم ينسب الزجاجي إلاّ بيتين كما مرّ آنفًا ، فنسب بيتًا لحسان بن ثابت وهو من الشعراء المخضرمين[٣] ، ونسب البيت الآخر للعجاج ، وهو من الشعراء الإسلاميين وذكره مرتين في كتابه[٤] .

٢- ابن الوراق :

أ- الشعراء الجاهليون :

وذكر منهم (٥) شعراء هم : الخنساء[٥] ، والنابغة الذبياني[٦] ، وطرفة بن العبد[١] ، وطفيل الغنوي[٢] ، والربيع بن ضبع الفراري[٣] ، وذكر كُلاً منهم مرة واحدة واحدة .

---

(١) شعره : ٢٩ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ١٠٤ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٢٣ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٣٦ ، ١٣٩ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٢٣٣ .

(٦) ينظر : نفسه : ٢٥٨ .

ب- الشعراء المخضرمون : ذكر منهم ابن الوراق شاعرًا واحدًا هو حسان بن ثابت[٤] .

ت- الشعراء الإسلاميون : وذكر منهم اثنين هما : العجاج[٥] ، والفرزدق[٦] .

٣- الجليس النحوي :

خرج الجليس النحوي بيتين من الأبيات الشعرية التي استشهد بها إلى العلماء الذين ألّفوا في النحو العربي من دون أن يشير إلى الشاعر ، إذ قال في نسبته : أحدهما بيت عمر بن أبي ربيعة[٧] من الشعراء الإسلاميين ، أمّا البيت الآخر فهو للمخبل السعدي ، وذكره الجليس عندما ردّ على أبي إسحاق الزجاج[٨] ، أمّا الأبيات الأخرى فكانت نسبته إياها على النحو الآتي :

أ- الشعراء الجاهليون : ذكر منهم امرأ القيس[٩] ذكره (٥) مرات ، النابغة الذبياني[١٠] ذكره مرتين ، وذكر كُلاً من الأعشى[١١] ، والمتنخل الهذلي[١٢] ، وابن دريد[١٣] مرة واحدة .

ب- الشعراء الإسلاميون: لم يذكر الدينوري سوى الفرزدق[١٤] ذكره مرة واحدة .

---

(١) ينظر : نفسه : ٢٩٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ٢٨٧ .

(٣) ينظر : نفسه : ٣٥١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٣٤٣ .

(٥) ينظر : نفسه : ٢٣٥ .

(٦) ينظر : نفسه : ٤٠٦ .

(٧) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٨ .

(٨) ينظر : نفسه : ١٤٣ .

(٩) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٥ ، ٩٧ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٥٠ .

(١٠) ينظر : نفسه : ١١٧ ، ١٤٦ .

(١١) ينظر : نفسه : ١١٧ .

(١٢) ينظر : نفسه : ١٢٥ .

(١٣) ينظر : نفسه : ١٧٣ .

(١٤) ينظر : نفسه : ١٦٦ .

ت- الشعراء المحدثون : ذكر شاعرًا واحدًا منهم وهو المتنبي[١] .

٤- العكبري :

أ- الشعراء الجاهليون : ذكر منهم طرفة بن العبد[٢] ، وامرأ القيس[٣] ولبيدًا[٤] ، وزهيرًا[٥] ، ذكر كُلاً منهم ثلاث مرات ، وذكر الأعشى[٦] مرتين ، وسراقة البارقي[٧] البارقي[٧] ، والحسين بن علي[٨] مرة واحدة .

ب- الشعراء المخضرمون : ذكر منهم (اثنين) فقط هما : أبو ذؤيب الهذلي[٩] ، والعباس بن مرداس[١٠] .

ت- الشعراء الإسلاميون : ذكر منهم خمسة هم : الفرزدق[١١] وقد ذكره ثلاث مرات ، وجرير[١٢] ذكره مرتين ، والشماخ[١٣] ، وذو الرمة[١٤] مرة واحدة ، والعجاج[١٥] ذكره سبع مرات .

ث- الشعراء المحدثون : ذكر منهم عائد الكلب[١٦] فقط وذكره مرة واحدة .

---

(١) ينظر : نفسه : ١٠٦ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٢/١ ، ٤٤٢ ، ١٧/٢ .

(٣) ينظر : نفسه : ٣٨٧/١ ، ١٠٦/٢ ، ٣٤٤ .

(٤) ينظر : نفسه : ٤٧١/١ ، ٩٦/٢ ، ١١١ .

(٥) ينظر : نفسه : ٤٥٦/١ ، ١٤/٢ ، ٣٤٧ .

(٦) ينظر : نفسه : ٤٧٢/١ ، ٢٠١/٢ .

(٧) ينظر : نفسه : ٣٣٦ .

(٨) ينظر : نفسه : ٣٥٧/٢ .

(٩) ينظر : نفسه : ١٣٢/١ .

(١٠) ينظر : نفسه : ٢٣/١ .

(١١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٧/٢ ، ١١٨ ، ٣٢٩ .

(١٢) ينظر : نفسه : ١٣٣/١ ، ١٠٤/٢ .

(١٣) ينظر : نفسه : ٤٤٦/١ .

(١٤) ينظر : نفسه : ٣٤٥/١ .

(١٥) ينظر : نفسه : ٢٣٨/١ ، ٢٧٧ ، ٤٠١ ، ٩٦/٢ ، ١١١ ، ٢٣٠ ، ٣٥٠ .

(١٦) ينظر : نفسه : ٤٨٤/١ .

٥- الخوارزمي :

أ- الشعراء الجاهليون : ذكر منهم ثلاثة فقط هم : الحارث بن حلزة اليشكري[١] وحاتمًا الطائي[٢] ، والنابغة الذبياني[٣] ، إذ ذكر كلاً منهم مرة واحدة فقط .

ب- الشعراء المخضرمون : ذكر منهم أبا ذؤيب الهذلي[٤] مرة واحدة فقط .

ت- الشعراء الإسلاميون : ذكر منهم أربعةً فقط هم : جرير[٥] ، والكميت[٦] والفرزدق[٧] ، والعجاج[٨] ، حيث ذكر جريرًا أربع مرات ، وذكر الآخرين مرة واحدة فقط .

ث- الشعراء المحدثون : ذكر منهم أبا الطيب المتنبي[٩] ، مرتين فقط .

ب – أمثال العرب وأقوالهم :

المثل : هو القول المأثور الذي لا نُعنى كثيرًا بقائله في الأصل ويتضمن تجربة حياة ، ولكلّ مثل مورد ، أي مناسبة نشأته ، ومضرب أي مناسبة الاستشهاد به[١٠] .

والأمثال من الشواهد التي حفلت بها كتب النحاة واللغويين ورُوِيَ عن أبي عبيد أنّه قال : " حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها ، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق ، بكناية غير تصريح فيجتمع لها بذلك

---

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٢١ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٣٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٤١ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٩٩ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٩ .

(٧) ينظر : نفسه : ٩٢ .

(٨) ينظر : نفسه : ١٩٦ .

(٩) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٧٦ ، ٣٠٥ .

(١٠) ينظر : النحو العربي شواهده ومقدماته : ١٠١ .

ثلاث خلال : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وقد ضربها النبي ﷺ وتمثل بها هو ومن بعده من السلف "[١] .

وقد تباين علماء العلة فيما بينهم في الاحتجاج بالأمثال فمنهم من احتجّ ، ومنهم من لم يحتج ، أمّا عدد الأمثال التي احتجوا بها فهي كما يأتي : احتجّ الزجاجي بمثلين فقط ، أمّا ابن جني فلم يذكر أيَّ مثلٍ أو قول من أقوال العرب ، وكذلك هو الحال عند الدماميني ، واحتجّ ابن الوراق بـ (٩) أمثال ، والجليس النحوي استشهد بـ (٣) أمثال ، واحتجّ العكبري بـ (١٠) أمثال ، ولم يستشهد الخوارزمي إلاّ بمثلين .

ويمكن توضيح المنهج الذي اتّبعه العلماء في الاحتجاج بالأمثال على النحو الآتي :

١- إنّ أغلب الأمثال التي استشهد بها العلماء غير منسوبة إلى أصحابها ، وإنّما قدّموا لها بعبارات مثل قولهم : (قال بعض العرب) أو (كقولهم) أو (ومن كلامهم) أو (ومن أمثالهم) ، وقد يُنسب القول إلى صاحبه ، من ذلك قول الزجاجي في باب (ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض) قال : " وأمّا القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : اذهب بذي تسلم ، فإنّ هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل ، قال الأصمعي : تقول العرب : (اذهب بذي تسلم)[٢] ، والمعنى : اذهب والله يسلمك ، دعا له بالسلامة ، ثمّ قال : فإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإنّ الأمثال يحتمل فيها ما يحتمل في غيرها ، ولا تنزل كثيرًا عن القياس "[٣] وأحيانًا يُنسب العالم المثل إلى الكتاب الذي نُقِلَ منه المثل كقول الخوارزمي في باب (الإضافة) : " وقد يبقى المضاف إليه بعد حذف المضاف على حركته كقولهم : (ما كلّ سوداء

---

(١) المزهر لجلال الدين السيوطي : ٤٨٦/١ ، وينظر : شروح اللمع في العربية : ١١٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والمزهر : ٤١٥/١ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ١١٨ .

تمرة ، ولا بيضاء شحمة)[١] ، قال سيبويه[٢] : كأنّك أضمرت (كلّ) فقلت : ولا كلّ بيضاء شحمة "[٣] .

٢- يذكر العلماء الأمثال والأقوال أحيانًا في تقعيد القواعد اللغوية والنحوية ودعم أحكامها ، من ذلك قول ابن الوراق في باب (التمييز) : " اعلم أنّه لا يجوز أن تقدّم شيئًا من التمييز على ما قبله ؛ لأنّ العامل فيه ضعيف ؛ لأنّه ليس بفعل متصرف والمنصوب به مفعول في الحقيقة ؛ فلذلك ضَعُفَ تقديمه ، وأمّا قولهم : (هو يتصببُ عرقًا ، ويتفقأ شحمًا)[٤] ، ففيه خلاف ، أمّا سيبويه[٥] فكان لا يرى التقديم في هذا الباب وإن كان العامل فيه فعلاً وأمّا المازني ، والمبرد[٦] فكانا يجيزان تقديم التمييز إن كان العامل فيه فعلاً ويشبهه بالحال ، فأمّا حجة سيبويه في امتناعه من ذلك فإنّ التمييز في هذه الأفعال فاعل الحقيقة وذلك أنّك إذا قلت : تصبب عرقًا فالفاعل العرق في المعنى وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلاّ على نية التأخير ، وكذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلاً "[٧] .

ومن ذلك أيضًا قول العكبري في باب (الحال) : " العامل في الحال ضربان : فعل ومعنى ، فالفعل مثل : أقبل وجاء ونحوهما ، فهذا يجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى العامل فيه ؛ لأنّ العامل قوي متصرف والحال كالمفعول ، وقال

---

(١) ينظر : مجمع الأمثال لأبي فضل الميداني : ٢٧٥/٣ ، والمستقصى في أمثال العرب لجار الله الزمخشري : ٣٢٨/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٦٥/١ – ٦٦ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٤١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٤/١ ، والمقتضب : ٣٦/٣ ، والأصول في النحو : ٢٢٢/١ ، وأسرار العربية : ١٩٦ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٠٤/١ .

(٦) ينظر : المقتصد لعبد القاهر الجرجاني : ٦٩١ .

(٧) علل النحو : ٢٥٤ .

الفراء[١] : لا يجوز تقديمها لما يلتزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنّ النية به التأخير فيصير كقولهم : (في أكفانه لُفَّ الميت)[٢] ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه : ٦٧] "[٣] .

٣- اختلف العلماء في طريقة تناول الأمثال ، ووجوه الاستشهاد بها بين التفصيل والإجمال كما في المثل : (ما كلّ سوداء تمرة ، ولا كلّ بيضاء شحمة) ، إذ استشهد به ابن الوراق في باب (ما) ، واستشهد به الخوارزمي في باب (الإضافة) ، قال ابن الوراق : " وإن وضعت بعد (كلّ) ؛ لأنّه اسم علم ممتنع من الصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة لخفة النكرة ، وكلّ وصف على (فعلاء) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ فلهذا امتنع (سوداء وبيضاء) من الصرف ، ولم تؤثر فيه (كلّ) فاعرفه "[٤] ، وأمّا ما قاله الخوارزمي في باب (الإضافة) فقد ذكرته في نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وعدم نسبتها[٥] .

ومن ذلك أيضًا المثل الذي استشهد به الجليس النحوي في باب (المبتدأ والخبر) ، إذ قال : " يجب أن تعتبر في المبتدأ ستة أحكام لا يوجد منفكًا منها ، أو مما يرجع في المعنى إليها : الأول : أن يكون اسمًا ؛ لأنّه مخبر عنه ، وذلك من خواص الأسماء ، أو مقدرًا تقدير اسم كـ (ما) المصدرية من الفعل و(أن) المصدرية أيضًا معه مذكورة كقوله تعالى :﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، أو منوية كقولهم : (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[٦] ، ولا يجوز رفع (تسمع) في هذه المسألة "[٧] .

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٦٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٨٥ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٩/١ .

(٤) علل النحو : ٢٠٦ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٤١ .

(٦) ينظر : مجمع الأمثال : ٢٢٧/١ ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري : ٢٦٦ .

(٧) ثمار الصناعة في علم العربية : ٨٢ .

وذكر هذا المثل العكبري مرتين في الجزء الأول من (اللباب) حيث ذكره في باب (أقسام الكلام) عندما ذكر حدَّ الفعل ، وقال : " لا ينتقض هذا الحدّ بقولهم : (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) ؛ لأنّ (خيرًا) هنا ليس مخبر عن (تسمع) بل عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره : (أن تسمع) وحذف (أن) وهي مرادة جائزة "[١] ، وذكره أيضًا في باب (ذكر الأسماء المرفوعة) ، وذكر ما ذكره في باب (أقسام الكلام) مما يُغني عن إعادة ذكره[٢] .

وواضح من هذه المسألة أنّ الجليس النحوي ذكر هذا المثل عرضًا ،أو ذكره لكي يسند ما جاء به في تشبيه المسألة في (ما المصدرية) مع الفعل وأن المصدرية ؛ لذلك لم يفصل القول في المسألة ؛ لأنّه ذكر قول الله تعالى وهو أقوى الحجج في السماع ، أمّا العكبري فقد فصّل فيها القول في الموضعين اللذين ذكر فيهما ؛ لأنّ أسلوبه قائم على الإسهاب في عرض أغلب المسائل التي تناولها في (اللباب) ، والعكبري لم يذكر سوى هذا الشاهد ؛ لذلك احتاج إلى أن يبينه للمتلقي عن طريق تفصيل المسألة بالشكل الذي مرَّ آنفًا .

ومن ذلك أيضًا المثل : (عسى الغوير أبؤسًا)[٣] الذي استشهد به العكبري والخوارزمي ، حيث استشهد به العكبري في باب (عسى) ، قال عند حديثه عن الفعل الذي تدلّ عليه (عسى) بعد الاسم : " يكون في موضع نصب ، وقال الكوفيون : موضعه رفع على أنّه بدل مما قبله ، والدليل على القول الأول من وجهين : أحدهما : أنّ (زيدًا) هنا فاعل (عسى) ، والثاني : أنّ (عسى) دلّت على معنى في قولك : (أن يقوم) كما دلّت (كان) على معنى في الخبر فوجب أن يكون منصوبًا كخبر (كان) ، يشهد له قول رؤبة بن العجاج[٤] :

أكثرتَ في اللومِ مُلحًّا دائما لا تلحني إنّي عسيتُ صائما

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٢٥/١ .

(٣) ينظر : مجمع الأمثال : ٣٤١/٢ ، والمستقصى في أمثال العرب : ١٦١/٢ .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة : ١٨٥ .

ومنه المثل : (عسى الغوير أبؤسًا) ولا يصح أن يقدر بـ (أن) يكون أبؤسًا ما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته "[١] .

واستشهد به الخوارزمي في باب (أفعال المقاربة) ، قال : " قال السيرافي[٢] : ولا يجوز وقع (الخروج) موقع (أن يخرج) الواقع مفعولاً وفاعلاً ، وكذا كلّ مصدر و(عسى الغوير أبؤسًا) مؤول بمعنى : عسى الغوير أن يكون لنا أبؤسًا "[٣] .

واستشهد العلماء بأقوال العرب فضلاً عن استشهادهم بالأمثال ، وكان استشهادهم بها أكثر من الأمثال في ثلاثة كتب إلاّ الجليسَ النحويَّ ، والخوارزمي اللذين اقتصرا على الاستشهاد بالأمثال فقط ، وابن جني ، والدماميني اللذين لم يستشهدا بالأمثال والأقوال أصلاً .

وأمّا ابن الوراق فكان أكثرهم ، ثمّ العكبري ، فالزجاجي ، وتباينت أغراضهم من الاستشهاد بأقوال العرب ، فتارةً يستشهدون بها لإثبات الأحكام أو ترجيحها ، وتارةً للاستئناس لا غير .

من ذلك قول العرب : (أتت الناقة على منتجها)[٤] الذي احتجّ به ابن الوراق ، والعكبري في مواضع مختلفة ، إذ استشهد به ابن الوراق عند حديثه عن أنّ بعض النحويين لا يجعل علامة الاسم دخول الألف واللام عليه والتنوين وغيرهما من علامات الاسم ، فرارًا من أن تلزمهم معارضة لقولهم : (أتت الناقة على مضربها) ، أي : على الزمان الذي يضربها فيه الفعل ، وذلك أنّه يقول : إنّ المضرب قد دلّ على زمان وضرب ، وهو مع ذلك اسم وهذا لا ينقض حدّ الاسم[٥] .

أمّا العكبري فقد استشهد به في باب (زيادة الميم) قال : " حكم الميم إذا وقعت أولاً : حكم الهمزة إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها ، وإن كان مع أربعة أصول فهي أصل ، فمن الأول زيادتها في اسم الفاعل والمفعول نحو :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢/١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣٧٨/٣ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٠٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٣٤/١ ، ٨٨/٤ ، ٨٩ .

(٥) ينظر : علل النحو : ١٢٠ .

مكرم ، ومضرب ، ومضراب ، ومنحار للمبالغة وتزاد في أول المصدر نحو : مضرب ، ومدخل ، وفي أول المكان نحو : مجلس ، وفي أول الزمان نحو : أتت الناقة على منتجها ، أي وقت نتاجها ، وهذا كلّه ظاهر فإنّ الاشتقاق يدلّ عليه "[١] .

ولم يكتفِ العلماء بإيراد أقوال العلماء التي تعضد القواعد المطردة في النحو ، وإنّما أرادوا الأقوال التي شذّت عن هذه القاعدة ، من ذلك قول العرب الذي حكاه الخليل : (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب)[٢] ؛ للدلالة على أنّ (إيّا) اسم مضمر والياء والكاف ونحوهما أسماء مضمرة أيضًا في موضع جرّ بالإضافة بدليل إضافتها إلى الاسم المظهر ، وقد ذكر هذا القول ابن الوراق[٣] ، والعكبري[٤] .

ومن ذلك أيضًا قول ابن الوراق في باب (نِعْمَ وبِئسَ) : " والله ما هي بنِعْمَ المولودة ، نصرها بكاءٌ وبرّها سرقة "[٥] ، والذي استدلّ به الكوفيون على اسمية (نِعْمَ) لدخول حرف الجرّ عليها ، قال العكبري : " أمّا الدليل على أنّهما فعلان فثبات علامة التأنيث فيهما على حدّ ثباتها في الفعل نحو : نِعْمت وبِئْسَت ، كما تقول : قامت وقعدت ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتاء عَلِمَ أنّهما فعلان وليسا اسمين "[٦] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥٢/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٧٩/١ ، وعلل النحو : ٢٧٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨٠/١ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٢٧٢ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨٠/١ .

(٥) علل النحو : ٣٨٧ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٠/١ .

المبحث الثاني
القياس

القياس في **اللغة** : التقدير ، يقال : " قاس الشيء يقيسُهُ قَيْسًا وقياسًا ، واقتاسه وقيسه : إذا قدّره على مثاله "[١] .

أمّا في **الاصطلاح** فقد حدّه الرماني (ت٣٨٤هـ) بأنّه : " الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه في صحة الأول وصحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[٢] .

وحدّه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) بأنّه : " حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو اعتبار الشيء بجامع ، أو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[٣] .

وقد حدّه من المعاصرين الدكتورة خديجة الحديثي على أنّه حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نُقِلَ ، وحمل على ما لم يُسمع على ما سُمِعَ في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما[٤] .

---

(١) لسان العرب (قيس) .

(٢) الحدود في النحو لعلي بن عيسى الرماني : ٣٨ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٥ ، ولمع الأدلة : ٩٣ ، والاقتراح : ٧٠ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٦١ ، وشروح اللمع في العربية : ١٢٧ .

(٤) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢١ .

وقد أخذ القياس مكانة كبيرة من عناية النحاة حتى أُثِرَ عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) قوله : " أُخطِئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أُخطِئ في واحدة من القياس "[١] .

وقد حذا ابن جني حذوَ أستاذه الفارسي ، بل وافقه في إطلاق القياس ، وتوسيع طرق الاشتقاق ، إذ قال : " اعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثمّ سَمِعت العرب قد نطقت فيه شيئًا آخر على قياس غيره ، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه "[٢] .

وللقياس أربعة أركان : أصلٌ وهو المقيس عليه ، وفرعٌ وهو المقيس ، وحكمٌ وهو ما ينقل من المقيس عليه إلى المقيس ، وعلة جامعة هي التي من أجلها استحقّ المقيس حكم المقيس عليه[٣] .

وعلماء العلة النحوية شأنهم شأن بقية النحويين اعتمدوا على القياس في إثبات حججهم عند مناقشتهم المسائل التي تناولوها في كتبهم ، وعدّوه أصلاً من أصول النحو الذي فيه يتمّ استنباط الأحكام النحوية ، ومنه تفرعت فروعه وفصوله ، وعدّوه من المنهجية في دراسة اللغة العربية منذ فجر الدراسات اللغوية في القرن الثاني للهجرة[٤] .

وفيما يأتي بيان طريقة كلّ عالم في القياس من خلال :

أولاً : الألفاظ التي استعملوها للتعبير عن القياس :

لم يكن مصطلح القياس هو المصطلح الوحيد الذي استعمله النحويون للتعبير عن القياس ، فقد استعملوا ألفاظًا أخرى بعضها مرادفة له ، وبعضها الآخر يختلف عنه قليلاً .

---

(١) معجم الأدباء : ٤١٠/١ ، ونزهة الألباء : ٢٧ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ١٥١ .

(٢) الخصائص : ١٢٥/١ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة : ٩٣ ، والاقتراح : ٧١ .

(٤) شرح اللمع في العربية : ١٢٨ .

ومن هذه الألفاظ التي استعملها العلماء ، فضلاً عن مصطلح القياس : (الوجه) ، و(الحمل) ، و(الأصل) ، و(المطرد) ، و(الباب) ، و(الجيد) ، و(الواجب) ، و(المختار)[١] ، وقد تفاوت استعمال العلماء لهذه الألفاظ على النحو الآتي :

أ- الألفاظ التي وردت عند العلماء جميعًا :

اشترك العلماء جميعًا إلاّ الدماميني في مصطلح (الأصل) ، إذ أكثر العلماء من ذكر هذا المصطلح في أغلب المسائل التي تناولوها في كتبهم ، ومن ذلك ما ذكره الزجاجي في باب (القول في المستحق للإعراب) ، ذكر الخليل وسيبويه[٢] أنّ المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف وهذا هو الأصل ، ثمّ عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنيت ، وتلك العلة مشابهة الحروف ، وعرض لبعض الأفعال ما وجب لها الإعراب فأُعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء وبقيت الحروف كلّها على أصولها مبنية ؛ لأنّه لم يجد لها ما يخرجها عن أصولها[٣] .

ب- الألفاظ التي وردت عند قسم من العلماء :

١- مصطلح (الوجه) :

استعمل ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري لفظ (الوجه) ، ومثال ذلك ما ذكره ابن الوراق في باب (التثنية والجمع) ، إذ قال عند جوابه عن زيادة الياء قبل التنوين : " التنوين وإن سقط في الوقف فهو مراعى الحكم في الدرج ، وكرهوا ردَّ الياء في الوقف لما لزمهم من حذفها في الدرج فكان ذلك يؤدي تعب ألسنتهم وهم لا يقدرون على إزالة التعب بهذا التأويل ، ومن أثبت الياء اعتلّ بالسؤال الذي ذكرناه ... "[٤] .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٨٨/٢ ، والقياس في النحو العربي لسعيد بن جاسم الزبيدي : ١٣٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٣/١ – ٢٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .

(٤) علل النحو : ١٤٦ .

ثمّ قال : " وبعض العرب يحذفها ، أي : يحذف الياء التي أُدخلت عليها الألف واللام ، ووجه ذلك : أنّه قدّر إدخال الألف واللام على الاسم في حال الوقف وقد حُذِفَ منه ، فبَقِيَ الحذف على حاله ، فحكم الألف كقولك : هذا قاضي البدو ، وحذف الياء مع الألف واللام والإضافة ضعيف ، وإنّما يحسن مثله في الشعر "[١] .

٢- مصطلح (الحمل) :

استعمل هذا المصطلح كلٌّ من : ابن الوراق ، والعكبري ، والخوارزمي ، ومن أمثلته قول العكبري في باب (الحذف) عند حديثه عن حذف الواو في (أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ) ، ولا توجد علة توجب حذفها ، إذ ليس قبل الواو ياء ، فأجاب العكبري عن ذلك بقوله : " إنّما فعلوا ذلك ليطّرد حكم الفعل المضارع لاشتراك أنواعه وله نظائر ... فإن قيل : الواو في (يوعِد) قد وقعت قبل الكسرة ولم تحذف ؟ قيل عنه جوابان : أحدهما : ما تقدّم من أنّ قبلها ضمة ، والثاني : أنّ الأصل (يُؤوْعِد) بهمزة وقد حذفت ، فلو حذفت الواو لأُجحف بالكلمة ، فإن قيل : فلِمَ حذفت في (يَذَرُ) ؟ قيل : كان القياس كسر الذال إلاّ أنّها فتحت حملاً على (يَدَعُ) وقد ذكرت العلة فيه "[٢] .

٣- مصطلح (الجيّد) :

ذكره كلٌّ من : ابن الوراق ، والخوارزمي فقط ، قال الخوارزمي في باب (التمييز) فإن قيل : على هذا ينبغي أن يجوز إضافتها مع ثبات النون فيها ؟ قيل : ليس الأمر كما زعمت ؛ لأنّها مشبهة بجمع السلامة ولهذا أُعرب إعرابه ، فإقرار النون نظرًا إلى أصلها والإعراب ، ونصب التمييز نظرًا إلى مشابهتها جمع السلامة ، ولعمري إنّ هذا لجيّد جدًّا[٣] .

٤- مصطلح (الطرد) :

استعمل هذا المصطلح : الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، ومثال ذلك ما قاله الجليس النحوي في باب (التعجب) : " و(أَفْعَل) في

---

(١) نفسه : ١٤٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٦/٢ .

(٣) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٢٤ .

قولك : هو أفعلهما ، أو (أفعل منك) ، ونحوهما اسم ، إلاّ أنّه لا يُثنى ولا يجمع قد تضمن معنى الفعل والمصدر ... "[١] .

وجميع الأحكام المذكورة في (ما أفعله) مطردة في القسمين الآخرين ، وإنّما لم يظهر ضمير (أفعل) في التثنية والجمع ؛ لأنّ ذلك أشدّ لإبهامه وأقوى لخفائه ، وما كان كذلك فهو أبلغ وأنفذ فيهما هو الغرض من باب التعجب[٢] .

٥- مصطلح (المختار) :

استعمل هذا المصطلح : ابن الوراق ، والخوارزمي فقط ، ومثاله ما قاله الخوارزمي في باب (الضمائر من حيث الفصل والوصل) ، إذ قال : " إذا اجتمع ضميران متصلان فيقدّم ضمير المتكلم على غيره وضمير الخطاب على الغائب ، يقال : أعطانيك زيدٌ ، وأعطانيه زيدٌ ، والدرهم أعطاكه زيدٌ ، قال الله تعالى :﴿ **عَلَيْكُمُوهَا** ﴾ [هود : ٢٨] ، و﴿ **إِنْ يَسْتَلْكُمُوهَا** ﴾ [محمد : ٣٧] ، فإن اجتمعا وأحدهما منفصل لم يُراعَ هذا الترتيب تقول : أعطاه إياك ، وأعطاك إياه ، والمختار في ضمير خبر (كان) وأخواتها الانفصال "[٣] .

ثمّ ذكر الخوارزمي بيتين من الشعر لكي يثبت ما جاء به ، وقد نُسِبا إلى عمر بن أبي ربيعة[٤] :

ليتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نرى فيه غريبا

ليس إيَّايَ وإيَّا كِ ولا نخشى رقيبا[٥]

٦- مصطلح (الواجب) :

استعمل هذا اللفظ كلٌّ من : ابن الوراق ، والجليس النحوي ، ومثال ذلك ما قاله ابن الوراق في باب (ما) : " وأمّا الرفع في (قاعد) فعلى أن تجعل (الأب) مبتدأ ، و(قاعدًا) خبره ، فإذا قدّرته هذا التقدير صار ابتداءً وخبرًا ؛ لأنّك إذا أفردت ما بعد

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٤ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٤ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٤٥ .

(٤) ديوانه : ٨٢ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٤٥ .

حرف العطف – فالخبر مقدّم – قبح الرفع ، وإن لم تقدر ما بعد حرف العطف فالرفع واجب ؛ لأنّه ابتداء وخبر ، وعلى هذا الوجه ثُنِّي (قاعدًا) ، لا تقول : ما الزيدان قائمان ولا قاعدان أبواهما ؛ لأنّ النية في (قاعدين) التأخير فيهما ضمير فاعل ، وفي التثنية فلهذا وجب "[1] .

ت- الألفاظ التي انفرد باستعمالها عالم واحد فقط :

هي : (المشهور) ، و(الحسن ، أو الجميل ، أو اللازم) ، و(الأقوى) ، و(الأسوغ) ، وغيرها .

(المشهور) : استعمله أبو البقاء العكبري في باب (الوقف) ، إذ ذكر عند حديثه عن إبدال الهمزة واوًا في الرفع ، وألفًا في النصب ، وياءً في الجرّ يتبعها ما قبلها ، وإن كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا نحو : الخَبْء ، والوَثْء ، فالمشهور إقرارها في الوقف ساكنة ، وفيها من المذاهب ما تقدّم[2] .

(الحسن ، أو الجميل ، واللازم) : استعمل هذه الألفاظ الجليس النحوي في موضع واحد في باب (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) ، إذ ذكر عند حديثه عن الفرق بين (إنّ) و (لكنّ) ، قال : " وإذا تعاقبت المفتوحة والمكسورة على موضع (إنّ) فإنّما ذلك لاختلاف المعنى كقولك : نَظرتُ وإذا أنّه عبد بالفتح على أنّ التقدير : إذا العبودية أو نظرتُ وإذا إنّه عبد بالكسر على أنّ التقدير : وإذا هو عبد ، وكذلك ابتدأ قولي ، أو ابتداء قولي : أنّ الحمد لله ، وبالفتح على أنّ التقدير : حمد لله ، وبالكسر على حذف الخبر وهو حسنٌ أو جميلٌ أو لازم أو واجب "[3] .

(الأقوى) استعمله أبو البقاء أيضًا ، إذ ذكره في باب (كم) ، قال : " وأمّا (كم) الخبرية فتجرّ ما بعدها ؛ لأنّها اسم بيّن بعد مجرور فكان هو الجار كـ (مائة رجل) ونحوه ، وذهب بعضهم إلى أنّه مجرور بـ (من) محذوفة ؛ لأنّك تظهرها : كم من جبلٍ ، ونحوه : وكم من عبدٍ ، ولما عرف موضعها بقي عملها بعد حذفها كما

---

(١) علل النحو : ٢٠٥ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠٣/٢ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ١١٦ .

في (ربّ) مع الواو ، والمذهب الأول أقوى ؛ لأنّ حرف الجرّ ضعيف ، فلا يبقى عمله بعد حذفه "[١] .

(السائغ) : استعمل هذا اللفظ الخوارزمي ، من ذلك قوله في باب (الحروف الجازمة) : " قيل في وجه قراءة زيد بن علي[٢] : (تُؤمنوا باللهِ ورسولِهِ وتُجاهدوا) [الصف : ١١] إنّها بإضمار (لام) الأمر ، فإذا كان هذا سائغًا في قراءة زيد بن علي ، فالقياس أن يسوغ في قوله تعالى :﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، و ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فيقدر (لام) الأمر محذوفًا في الآيتين وإذا كان مقدرًا خرج الفعل من أن يكون إخبارًا ، فلا يضطر المرء إلى أن يقول : إنّه إخبار في معنى الأمر "[٣] .

ثانيًا : مراتب القياس :

أ- القياس المطّرد :

قال ابن منظور (ت٧١١هـ) : " واطّرد الشيء : تبع بعضه بعضًا وجرى ، واطّرد الكلام : إذا تتابع ، واطّرد الماء : إذا تتابع سيلانه "[٤] .

أمّا اصطلاحًا فقد وصفه المبرد (ت٢٨٥هـ) بقوله : " لا تعترض عليه الرواية الضعيفة "[٥] .

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ معنى (القياس المطّرد) هو ما اجتمعوا عليه ، وليس أقوى من اجتماع العرب على أسلوب معين من التعبير في عدّه أصلاً يُقاس عليه غيره مما أشبهه[٦] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٦/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٢٦٠/٨ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٨٧ .

(٤) لسان العرب (طرد) .

(٥) الكامل : ١٨٥/١ .

(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٥٩ .

وحدّه سعيد الزبيدي بقوله : " القياس المطّرد : هو عموم القاعدة الضابطة في أيّة مسألة من مسائل النحو "[١] .

أمّا علماء العلة فقد ورد عند قسم منهم مصطلح (القياس المطرد) ، وهم : الزجاجي[٢] ، وابن الوراق[٣] ، والجليس النحوي[٤] ، والعكبري[٥] ، ومن أمثلة ذلك قول الزجاجي في باب (القول في التثنية والجمع) عند حديثه عن الجمع في القلة والكثرة ، قال : " فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد وهو ما دون العشرة ، وربّما وقعت لأكثر العدد إلاّ أنّ هذا هو الأصل ، وذلك يقع خروجًا عن القياس المطرد كما أنّ بناء الكثير ربّما شركه في التعليل مشروح في الأصول وليس هذا موضعه فنستسقيه "[٦] .

وقول ابن الوراق في باب (ما لم يسمّ فاعله) : " اعلم أنّ الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعدّيه بإدخال الهمزة على أوله كقولك : ذهب زيدٌ ، ثمّ تقول : أذهب زيدٌ مالَهُ ، ويجوز أن تعديه بحرف جرّ فتقول : ذهب زيدٌ بعمرو ، وهذان القسمان يطّردان ، ويجوز أن تعدّيه بتشديد عين الفعل كقولك : عرف زيدٌ عمرًا "[٧] .

وقول العكبري في باب (التثنية والجمع) : " إنّما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر في الجمع لأربعة أوجه : أحدها : أنّ الفتحة أخف والتثنية أكثر فجعل الأخف للأكثر تعديلاً ، والثاني : أنّ الألف لما اختصت بالتثنية ولم يكن ما قبلها إلاّ مفتوحًا حمل النصب والجرّ عليه طردًا للباب ولم يمكن ذلك في الجمع ... "[٨] .

---

(١) القياس في النحو العربي : ٣٧ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٢٢ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٣٦٨ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٢ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٥/١ .

(٦) الإيضاح في علل النحو : ١٢٢ .

(٧) علل النحو : ٢٢٠ .

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٢/١ .

وقد قسّم العكبري القياس المطّرد على قسمين كما ذكر ذلك في باب (البدل) قال : " والبدل على ضربين : مقيس ، وغير مقيس ، فغير المقيس كإبدال الياء من الباء في الأرانب ، فقد قالوا : وإبدال الياء من السين في سادس ، فإنّهم قالوا : سادي ، وأما المقيس فضربان أيضًا : لازم مطّرد ، ولازم غير مطّرد ، فالأول : ما أُبدل لعلة فإنّه لازم حيث وجدت العلة ما لم يمنع من ذلك مانع كإبدال الواو والياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلهما ، واللازم غير المطّرد نحو : إبدال الياء من الواو في أعياد "[1] .

ب- القياس الشاذ :

الشذوذ في اللغة : الانفراد ، والندرة ، جاء في لسان العرب : " شذَّ عنه يشذُّ شذوذًا : انفرد عن الجمهور ، وندر فهو شاذّ "[2] .

وفي الاصطلاح : " هو ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[3] ، وهو أيضًا : الخروج عن القاعدة[4] .

واختلف البصريون والكوفيون في القياس الشاذ ، فالبصريون " لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع روايةً "[5] .

وقد نهج علماء العلة النحوية منهج البصريين في عدم القياس على الشاذ ، كما يتضح من الأمثلة الآتية :

قال ابن الوراق في (الفاعل والمفعول به) : " قد قالت العرب (أكلوني البراغيث) ، فأظهروا علامة الجمع في الفعل ، وإن كان الفاعل كما يظهرونها إذا تقدم على الفعل ، قيل له : إنّما يُحكى هذا على طريق الشذوذ ، وليس الفاعل

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/٢٨٥ .

(٢) لسان العرب (شذذ) .

(٣) الخصائص : ١/٩٧ .

(٤) ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي علي الدجني : ٣١ .

(٥) الاقتراح : ٨٤ .

وتأخيره يوجب أن يستوي استعمال الفعل في كلامهم ، فلما اختلف على ما ذكرناه حال الفعل لم يصح الاعتراض بما يجري مجرى الشذوذ "[١] .

وقال ابن جني في باب (حركة نوني التثنية والجمع) : " وقد حكى أنّ منهم من ضمَّ (النون) في (الزيدان) فقال : (الزيدانُ) و (العمرانُ) وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه "[٢] .

وقال الجليس النحوي في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) : " المرتفع بنِعْم وبِئْس ثلاثة أشياء : معرّف باللام تعريف الجنس ، ومضاف إلى ذلك ، وضمير لذلك قد ألزم التفسير بنكرة من جنسه منصوبة على التمييز ، فالأول كقولك : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، والرجل ههنا لا يراد به رجل بعينه بل الجنس ... "[٣] .

وقد أجاز المبرد : نِعْمَ الذي قام زيدٌ[٤] على أنّ (الذي) اسم جنس قياسًا على قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر : ٣٣] ،والوجه أن يكون فاعلهما ما له نكرة تفسره إذا أضمر ، والثاني كقولك : نِعْمَ وافدُ العشيرة زيدٌ ، ولا يجوز أن يرتفع بهما مضاف إلى غير المذكور ، فأمّا ما سمع من ذلك فشاذ ولا يُعرّج عليه[٥] .

وقال العكبري في باب (العدد) : " فأمّا ما لم يضف منه فأداة التعريف في الأول نحو : الخمسة عشر درهمًا ، إذ لا تخصيص هنا بغير اللام ، وقد جاء شيء على خلاف ما ذكرناه ، وهو شاذ عن القياس والاستعمال ، فلا يقاس عليه "[٦] .

وقد ذكر ذلك أيضًا الزجاجي في باب (القول في التثنية والجمع) عند حديثه عن جمع الأعداد الواقعة ما دون العشرة ، قال : " وربّما وقعت لأكثر العدد إلاّ أنّ هذا هو الأصل وذلك يقع خروجًا عن القياس المطرد كما أنّ بناء الكثير ربّما في

---

(١) علل النحو : ٢١٣ .

(٢) علل التثنية : ٨٨ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٤٣/٢ .

(٥) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٩ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢٧/١ .

القليل شروح في الأصول "[١] ، لم يصرح الزجاجي بالقياس الشاذ صراحةً في (الإيضاح) مطلقًا ولكن ذكر ما خرج عن القياس المطّرد في هذا الموضع فقط في جميع مؤلفه .

وقال الخوارزمي في باب (الترخيم) : " وأمّا الثلاثي الذي ثالثه (تاء) التأنيث كـ (ثبة) فإنّما يجوز ترخيمه ؛ لأنّ التأنيث شيء زائد فصار حكمه في الترخيم حكم ما زاد على ثلاثة أحرف ، وأمّا قولهم : عاذل ، وجاري فشاذ ، وقيل : إنّما يجوز ترخيمهما مع كونهما نكرتين ؛ لكثرة الاستعمال "[٢] .

وقد وجّه العلماء القياس الشاذ وعلّلوه ، من ذلك قول العكبري في باب (عطف النسق) عند حديثه عن عطف المضمر المجرور ، قال : "واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : (واتّقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامِ) [النساء : ١] على قراءة الجرّ[٣] ، وبأبيات أنشدوها ، وأمّا الآية فقراءة الجرّ فيها ضعيفة ، والقارئ بها كوفيّ تنبيهًا على أصولهم ، وقيل : هي واو القسم ، وجواب القسم ما بعدها ، وقيل : أراد بها إعادة الباء فحذفها ، وأمّا الأبيات فمنها ما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذ ، وبعضها يمكن إعادة الجارّ معه ، وله نظير نذكره من بعدُ "[٤] .

ومنه أيضًا قول الجليس النحوي في باب (الهجاء) : " وأمّا البدل فكإبدالهم التنوين في الاسم المنصرف ألفًا فرقًا بينه وبين النون الأصلية ، وكإبدالهم تاء التأنيث في الأسماء (ها) فرقًا بينهما وبين التاء المتصلة بالأفعال ... "[٥] .

ومن البدل على طريق الشذوذ إبدالهم الألف في (الصلاة) و (الزكاة) و (الحياة) واوًا ما دامت مفردة ، فإذا أُضيفت أو بُنيت كتبوها بالألف على القياس ،

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٢٤ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٧٥ – ١٧٦ .

(٣) قرأ بالجرّ حمزة ، ينظر : الحجة في القراءات السبع : ١٨٨ ، والمبسوط : ١٧٥ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣٣/١ .

(٥) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧٠ .

ومن كان مذهبه في (يومئذٍ) البناء أبدل الهمزة (ياءً) ووصلها بما قبلها ، ومن كان مذهبه فيه الإعراب كتبها ألفًا وقطعها عمّا قبلها "[١] .

وأنا أرى أنّ هذه الألف أُبدلت ليس عن طريق الشذوذ ، ولكن أُبدلت لعلّة صوتية ؛ لأنّها تلفظ مفخمة مقربة من الواو وهي للألف الممالة المقربة نحو الياء .

ت- القياس المتروك :

الترك لغةً : " ودعك الشيء تركه "[٢] ، وتركت الشيء تركًا : ودعته وخليته[٣] .

لم يحدد النحويون المعنى الاصطلاحي لـ (القياس المتروك) وإنّما أشاروا إليه من خلال الأمثلة ، من ذلك قول سيبويه : " وأمّا (ثلثُمائة) إلى (تسعمائةٍ) فكان ينبغي أن تكون في القياس : (مِئِين) أو (مِئاتٍ) "[٤] .

وقد ذكر العكبري ، والخوارزمي من مجموع علماء العلة ما ذكره سيبويه ، قال العكبري في باب (العدد) : " وكان القياس أن يقال : (ثلاث مئات أو مئين) وكذا إلى (تسعمائة) ، كما تقول : (ثلاث نسوة) إلاّ أنّهم أضافوها إلى الواحد "[٥] .

وأمّا الخوارزمي فقد قال : " وإنّما ثلاثمائة فشاذ والقياس ثلاث مئات أو مئين "[٦] ، أي ذهب الاثنان إلى ما ذهب إليه سيبويه من دون أن يذكروا مصطلح القياس القياس المتروك كما فعل هو .

وقد ذكر هذا المصطلح من النحاة الذين ألّفوا في العلل النحوية الجليس النحوي ، والعكبري ، وذكره ابن الوراق ، والخوارزمي في المعنى ، أمّا الآخرون فلم يتطرقوا إليه .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧٠ .

(٢) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ترك) : ٣٣٦/٥ .

(٣) ينظر : لسان العرب (ترك) .

(٤) الكتاب : ٢٠٩/١ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢٥/١ .

(٦) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٤٤ .

قال الدينوري في باب (التمييز) : " (كم) الاستفهامية ينتصب ما بعدها على التمييز ؛ لأنّها بمنزلة عدد فيه نون أو تقدير تنوين ، تقول : كم رجلاً عندك ؟ والتقدير : أحدَ عشرَ رجلاً عندك ، وكذلك إلى تسعة وتسعين ، و(كم) الخبرية ؛ لأنّها للتكثير تكون بمنزلة مائة ونحوها ؛ ولهذا ينجر ما بعدها بالإضافة ، وتوحد وقد تجمع على القياس المتروك "[١] .

وقد ذهب الدينوري إلى ما ذهب إليه العكبري ، والخوارزمي عندما ذكروا قول سيبويه مع بعض الإضافات عليه ، وقد أخرته عنهم ؛ لأنّه انفرد بذكر هذا المصطلح صراحة في هذا الموضوع من بين باقي العلماء .

وقد ذكره العكبري في باب (عمل اسم الفاعل) ، إذ قال : " فإن قلت : هذا الضارب زيدًا ، لم يجز الإضافة ؛ لأنّ القياس ترك الإضافة في الجميع إلاّ أنّها جازت ، إذ كان في الثاني ألف ولام حملاً على باب الحسن الوجه ، فيجري غيره على القياس "[٢] .

ومن أمثلة هذا القياس ما ذكره ابن الوراق في باب (النسب إلى الاسم المضاف) عند حديثه عن اشتقاق اسم واحد من الاسمين ، قال : " والعرب لحرصها على تبيان وزوال الأشكال يشتقون من الاسمين اسمًا ، فتقول في النسب إلى عبد قيس : عَبْقَسيّ ، وإلى عبد الدار : عَبْدَريّ ، وإلى عبد شمس : عَبْشَميّ ، وإنّما فعلوا ذلك لتساوي كم الاثنين في النسبة ، فلذلك جاز أن يشتقوا منها اسمًا واحدًا فيجتمع لهم بهذا الفعل معرفة المنسوب إليه ، وخفة اللفظ ، وليس هذا مما يجب أن يجعل اسمًا يُقام عليه في كلامهم لاختلاط طريقه ، ألا ترى أنّهم أثبتوا الدال في (عَبْدَريّ) ولم يثبتوه في (عَبْقَسيّ ، وعَبْشَميّ) ، فإذا كانت الطريق مختلفة لم تكن طريقًا إلى القياس عليه ؛ لأنّ الغرض في القياس أن يتكلم على حدّ كلامهم فإذا لم تدرِ كيفية ذلك سقط القياس عنّا فيما يجري هذا المجرى "[٣] .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٤٣ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٤٠/١ .

(٣) علل النحو : ٣٦٩ .

وقول الخوارزمي في باب (الترخيم) ، إذ ذكر عند حديثه عن ترخيم الاسم قال : " وأمّا كونه علمًا ، أي الاسم ؛ فلشهرته لا يخلّ به الحذف إخلال غيره من الأسماء ، وأما كونه زائدًا على ثلاثة أحرف فلئلا يخرج الكلمة عن أصول كلامهم مع أنّه حذف غير قياسي "[1] .

يتضح مما سبق أنّ القياس لا يترك إلاّ لعلة ، وقد عزا العلماء تركه إلى علل مختلفة ، والسبب في عزوهم إلى علل مختلفة هو أنّ موضوعهم الرئيس هو العلل النحوية ؛ لذلك كَثُرَت عندهم العلل فلا تكاد تخلو مسألة نحوية واحدة من عدد غير قليل من العلل ؛ لذلك اختلف العلماء فيما بينهم في ذكر كلّ واحد منهم إلى عدد من العلل تختلف عمّا ذكره الآخرون .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٧٥ .

الفصل الثالث

التعليل

الفصل الثالث
التعليل

التعليل لغةً : سقي بعد سقي ، وجني التمرة مرة بعد أخرى ، وتعلل بالأمر واعتلّ : تشاغل ، وعلّله بطعام وحديث ونحوهما : شغله بهما[١] .

والعلة : المرض ، وهي أيضًا حدث يشغل صاحبه عن وجهه ، والعليل : المريض[٢] .

وفي الاصطلاح : " تغيير المعلول مما كان عليه "[٣] ، و " الوصف الذي يكون وجه الحكمة في اتخاذ الحكم "[٤] . " وتفسر الظاهرة النحوية ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه "[٥] .

وجعل النحويون للعلة فائدة كبيرة ، إذ لا يمكن أن يقيم النحاة تعليلاتهم من غير فائدة ، وفائدتها " العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقة "[٦] .

وإلى مثل هذا أشار سيبويه بقوله : " وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا "[٧] .

لذا لا بدَّ لكلّ شيء من سبب يدعو إليه وعلة تسوغه ، والعلة أثرها في النفس من جهة تثبيت الأحكام والحقائق ، فإنّ " إثبات الشيء معللاً آكد في النفس من إثباته مجردًا عن التعليل "[٨] .

---

(١) ينظر : لسان العرب (علل) .

(٢) ينظر : العين (علل) : ٨٨/١ .

(٣) الحدود : ٦٧ .

(٤) النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك : ٨٧ .

(٥) أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم : ١٠٨ .

(٦) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ٦٩ .

(٧) الكتاب : ٣٢/١ .

(٨) العلل النحوية : ١٠ .

وقد وصف الزجاجي (علل النحو) بأنّها " ليست موجبة وإنّما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلول بها "[١] .

وقد قسّم الزجاجي العلل النحوية على ثلاثة أضرب : علل تعليمية : هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب ، وعلل قياسية : وهي التي يتوصل بها إلى علة الحكم ، والعلة الجدلية والنظرية : وهي كلّ ما يُعتل به في باب (إنّ) ، يعني هي التي يتوصل بها إلى المزيد من التفاصيل في علة الحكم[٢] .

وقد قسّمها ابن جني إلى علل موجبة وعلل موجزة[٣] ، في حين قسّمها الجليس النحوي إلى قسمين : الأول علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قوانين لغتهم ، والآخر : علة تظهر حكمته على أصوله أو تكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته[٤] .

والعلة هي الركن الرابع من أركان القياس الأربعة : (الأصل) و(الفرع) و(الحكم) و(العلة)[٥] .

فالتعليل النحوي نابع من التراث النحوي ومستنبط منه ؛ لأنّ العلل قبل الزجاجي كانت تذكر أحيانًا عقب القواعد فتتشابك مع المادة النحوية ، فاستخلص منها الزجاجي ما استطاع في (الإيضاح) الذي لم يكن جديدًا بكلّ ما فيه ، فكثير من النحويين وصنعوا صنيع الزجاجي في التعليل ، ولكنّه كان مهمًا لإفراد العلة بالتأليف ، وكان تقسيمه جديدًا للعلل .

ومِنْ ثَمَّ أتى بعده ابن الوراق الذي استوفى بمؤلفه (علل النحو) جميع أبواب النحو ، وبعد ذلك أفرد ابن جني العلة أيضًا بكتاب خاص هو (علل التثنية) ، ولكنّه لم يستوفِ جميع أبواب النحو التي ذكرها ابن الوراق ؛ لأنّه اختصّ بعلل التثنية فقط

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٢) ينظر : نفسه : ٦٤ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١٦٤/١ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في العربية .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ، لابن الخباز : ٩٩ .

، وسار الدينوري ، والعكبري ، والخوارزمي على خطى ابن الوراق في مؤلفاتهم ، إذ استقصت كتبهم أغلب مسائل النحو وعلله ، أما الدماميني فاقتصر على ذكر مسألتين فقط من كتاب (الكافية) وبيّن العلل فيهما .

المبحث الأول
أنواع العلل عند العلماء

علّل أصحاب الكتب السبعة المسائل النحوية بطرق مختلفة ، وتتلخص طريقتي في عرض هذه العلل بذكر العلل التي اعتلّ بها العلماء مقسمًا إياها على قسمين : (التعليل بعلة واحدة) و (التعليل بأكثر من علة) ذاكرًا في التعليل بعلة

واحدة العلل التي ذكرها جميع العلماء أولاً ، ثمّ العلل التي ذكرها بعضهم ، خاتمًا المبحث بالعلل التي انفرد بذكرها عالم واحد مع ذكر لكلّ علة من أنواع العلل مثالاً واحدًا ، أو مثالين مع الإشارة إلى موضع واحد لكلّ علة من أنواع العلل في الكتب السبعة إنْ وجدت تجنبًا للإسهاب ، والعلل هي :

أولاً : التعليل بعلة واحدة :

١- علة أمن اللبس[١] :

صرّح بهذه العلة جميع العلماء إلاّ الدماميني ، وذكروها أكثر من غيرها في مؤلفاتهم ، من ذلك قول الزجاجي في باب (القول في التثنية والجمع) عند حديثه عن علامة رفع التثنية والجمع ، قال : " والشيء إنّما تخرجه من بابه وتلزمه سمة غيره في بعض الأحوال علة تلزمه وخوف لبس بين مشتبهين ، والخفض على بابه لم يعرض في تثنية ولا جمع ما يلبسه بغيره ؛ لأنّ الكسرة من الياء فخفض الاثنين بالياء على بابه "[٢] .

٢- علة القوة والضعف[٣] :

ذكر هذه العلة جميع العلماء ، ومن ذلك ما علّل به ابن الوراق في باب (حروف النصب) ، قال : " وإنّما ساغ إلغاء (إذن) لشبهها بـ (ظننت) ، إذ توسطت بين الاسم والخبر ، وهذا التشبيه إنّما ساغ ؛ لأنّ العرب قد ألغت (إذن) في العمل كقوله تعالى :﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٦] ، ويجوز إنّما حملهم على إلغائها ليكون في الحروف التي هي أضعف من الأفعال ما يجوز فيه

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٢٩ ، وعلل النحو : ١٢٦ ، وعلل التثنية : ٧٣ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٦٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٤٥/٢ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٥ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ١٢٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١١٤ ، وعلل النحو : ١٢٦ ، وعلل التثنية : ٨٥ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٣٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٨٣/٢ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٣ ، ورسالتان في العلة النحوية : ٦١ .

الإعمال والإلغاء كما جاز في الأفعال التي هي أقوى ؛ فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها "[١] .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره الدينوري في باب (الأسماء التي تعمل عمل الفعل) إذ قال : " وأمّا الأسماء التي سُمّيت بها الأفعال ، فإنّ العاملة منها هي المتضمنة لمعنى الأمر نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ ، وحَذَارِ ، وهي تنقص عن الفعل لضعفها في باب العمل وقوته فيه ... "[٢] .

٣- علة الشبه[٣] :

علل بهذه العلة جميع العلماء إلاّ ابن جني الذي لم يصرح بهذه العلة مطلقًا ومثاله ما ذكره العكبري في باب (ما) ، قال : " القياس ألاَّ تعمل (ما) ؛ لأنّها غير مختصة فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرها ، ولهذا لم يعملها بنو تميم وإنّما أعملها أهل الحجاز لشبهها بـ (ليس) ... "[٤] .

ومنه أيضًا قول الدماميني في المسألة الثانية وهي (إبراز التعليل) الزاهر ليبرز عمل اسم التفضيل في الظاهر ، قال : " شرط جري اسم التفضيل على غيره ما هو له ليصح عمله في الظاهر ، إذ بدونه إمّا أن يلزم الإضمار ولا كلام فيه ، أو العمل بدون الاعتماد ولا يصح فيما هو أقوى منه فكيف فيه ؟ "[٥] .

---

(١) علل النحو : ١٥٥ – ١٥٦ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٠٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، وعلل النحو : ١٢٥ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٣٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٥/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٧٥ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٥/١ .

(٥) رسالتان في العلة النحوية : ٦١ .

٤- علة التضمين[١] :

وهي العلة التي علل بها جميع العلماء أيضًا إلاّ ابن جني ، ومن ذلك ما ذكره الخوارزمي في باب (الأسماء المبنية) ، إذ قال عند حديثه عن الأسماء التي فيها معنى الحرف ، قال : " فالسبب في بنائها واحد ، وهو تضمنها لحرف الاستفهام (مَنْ) في السؤال عما يعقل ، و(كيف) في السؤال عن الحال ، و(متى) عن الزمان ، و(أين) عن المكان "[٢] .

٥- علة الضرورة أو الاضطرار[٣] :

وهي الخروج عن المألوف من القواعد في الشعر أملته على الناظمين ضرورات الوزن ، ومقتضيات الإيقاع والنغم ، فأجازه العروضيون للشعراء دون الناثرين[٤] .

وقد علل بها علماء العلة النحوية جميعهم إلاّ ابن جني ، ومن أمثلة ذلك قول الزجاجي في باب (القول في الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه) : " وقال أبو إسحاق الزجاجي : كان أبو العباس المبرد يقول لمن يجعل الإعراب أولاً ؛ لأنّ الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ؛ لأنّه لا يُبتدأ إلاّ بمتحرك ولا يوقف إلاّ على ساكن "[٥] .

ومنه أيضًا قول الدماميني في الرسالة الثانية من مؤلفه ، إذ قال : " إنّ الجري على الموصوف اللفظي علة لإمكان عمله في الظاهر وإن بقي التفضيل مع

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٤٠ ، وعلل النحو : ٣٢٩ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٤٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٨٥/٢ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠ ، ورسالتان في العلة النحوية : ٥٩ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٦٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٦ ، وعلل النحو : ٢٢٥ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٦٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٠١/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٦ ، ورسالتان في العلة النحوية : ٦٤ .

(٤) العلة النحوية ، د. حميد الفتلي : ٣٢١ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٧٦ .

كون ما بعده مُفَضَّلاً أو مُفَضِّلاً عليه علة لضرورة التفضيل بمعنى الفعل ، أي قريبًا من معناه باعتبار الحاصل وإن لم يصح استعمال الفعل مكانه لصحة عمله في الظاهر "[1] .

٦- الحمل على المعنى[2] :

كثيرًا ما نجد النحويين يعولون على المعنى في عللهم ، وسار الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي على خطى هؤلاء النحويين ، ولم يبقَ سوى ابن جني ، والدماميني اللذين لم يذكرا هذه العلة ، ومن أمثلة ذلك تعليل ابن الوراق في باب (العدد) لجمع (فعال) مؤنثًا بغير هاء ، وما كان مذكرًا يُجمع بالهاء حملاً للجمع الذي تدخل عليه فلهذا قالوا : ثلاثة أغربة ، وثلاث أعقب[3] .

ومنه أيضًا قول الجليس النحوي في باب (التمييز) : " لما لم يجز أن يكون التمييز إلاّ نكرة دخل حرف التعريف على العدد المميز بالواحد المنصوب في نفسه كقولك : ما فعل الأحد عشر رجلاً ؟ وتقول : عندي ثلاثٌ من البطّ ذكور ، ويؤنث حملاً على المعنى "[4] .

٧- علة الخفة والثقل[5] :

وهي علة تتصل بأحد طبائع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مُخلاً بكلامهم ، وقد علّل بها العلماء بعض المسائل النحوية

---

(١) رسالتان في العلة النحوية : ٦٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، وعلل النحو : ٣٩٨ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ١٤٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٠/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٣٢٨ .

(٤) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٤٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٧ ، وعلل النحو : ١٢٦ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٧٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٨٠/٢ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٢ .

إلاّ ابن جني والدماميني ، من ذلك قول العكبري في باب (العدد) : " وإنّما تثبت (الهاء) في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث المميّزين ، وكان المذكر بالتاء أولى لوجهين : أحدهما : أنّ العدد جماعة ، والجماعة مؤنثة والمذكر هو الأصل ، والثاني : أنّ الفرق لا يحصل إلاّ بالزيادة والزيادة يحتملها المذكر لخفته ؛ لذلك منع التأنيث من الصرف لثقله "[١] .

٨ ــ علة الفرق[٢] :

وهي من العلل التي لجأ إليها العلماء للتفريق بين أمرين لو لم يفرقوا بينهما لأوقع ذلك في الالتباس[٣] ، وقد اعتلّ بها جميع العلماء إلاّ الزجاجي والدماميني ، ومن ذلك قول ابن جني في باب (تشديد نون المبهم) : " إنّما شُدَّدت ، أي النون في (هذان) و (اللذان) في هذه المواضع للفرق بين المبهم وغيره ليدلوا بالتشديد على أنّه على غير منهاج المثنى الذي ليس بمبهم ؛ ولأنّه لا تصح فيه الإضافة "[٤] .

٩ ــ علة كثرة الاستعمال[٥] :

وهي من العلل التي استعملها النحاة واللغويون كثيرًا ، وقد اعتمد سيبويه في كثير من مسائله على هذه العلة[٦] ، وقد استعملها جميع العلماء إلاّ ابن جني ، والجليس النحوي ، والدماميني ، ومثال ذلك قول الخوارزمي في باب (التثنية والجمع)

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢٠/١ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٦٧ ، وعلل التثنية : ٨٥ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٥٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠٥/٢ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٥ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم : ١٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣٧٨/١ .

(٤) ينظر : علل التثنية : ٨٥ .

(٥) ينظر : علل النحو : ١٧١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٨٦/٢ ، وترشيح العلل في في شرح الجمل : ٣٠ .

(٦) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : ١٩٨ .

عند حديثه عن إعطاء الألف للتثنية والواو للجمع ، قال : " لأنّ الألف خفيفة ، والواو ثقيلٌ فأُعطي الأخف التثنية لكثرة الاستعمال وبَقِيَ الواو على الجمع "[١] .

١٠ ــ علة النظير[٢] :

وهي العلة التي ذكرها الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، ومن ذلك ما قاله العكبري في باب (الجوازم) عند حديثه عن جزم لام الأمر ، قال : " إنّ الأمر طلب ، وهو غرض للأمر فأشبهت لامه لام المفعول له وتلك جارّة ، فيجب أن تكون هي جازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ولشبهها بها كسرت "[٣] .

١١ ــ علة الكراهية أو القبح[٤] :

ومعناها " استكراه وقبح لأمر من الأمور في العبارة ، أو في الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويُستحب "[٥] .

وقد ذكرها من العلماء : الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والخوارزمي ، ومن ذلك قول ابن الوراق في باب (ما) وإنّما قبح أن تلي الباء (ما) لما كان قبح أن تلي لام التوكيد لـ (إنّ) ، وأمّا السبب في قبح الموضعين أنّ اللام للتوكيد ، و(إنّ) للتوكيد ، فاستقبح الجمع بين توكيدين والباء ، قد بينا أنّها لتوكيد النفي فقبح أيضًا أن يجمع بينهما لاشتراكهما في المعنى "[٦] .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٣ ، وعلل النحو : ١٦٠ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٦٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩/٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٠٤ ، وعلل النحو : ٢٠٤ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ١٦٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٣ .

(٥) دراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٣ .

(٦) علل النحو : ٢٠٤ .

١٢ ــ علة دفع التوهم أو الغلط[١] :

عرّفها ابن فارس بقولـه : " وهو أن يتوهم أحدهم شيئًا ثمّ يجعل ذلك كالحقّ "[٢] .

وهي من العلل التي ذكرها سيبويه في كتابه[٣] ، وذكرها جميع العلماء إلاّ ابن جني ، والدماميني ، ومثال ذلك ما ذكره الجليس النحوي في باب (الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) ، إذ قال : " وحروف النداء كاللام في التعريف فلهذا لا يجتمعان إلاّ في اسم الله تعالى ؛ لأنّ اللام فيه كالجزء منه ، والمنادى في قولك : يا أيّها الرجل ، (أي) و (ها) صلة ، والرجل نعت ، ومن أجاز نصبه فقد وهم ؛ لأنّه المنادى في الحقيقة وياء المتكلم بمنزلة التنوين في الإثبات والحذف "[٤] .

١٣ ــ علة الأصل والفرع[٥] :

إذا طالعنا كتب النحاة ولا سيّما كتب أصول النحو نجد أنّ المعاني الظاهرة لا تخرج عن معنيين يتفرع منها معانٍ أخرى ، وهذان المعنيان الرئيسان للأصل نتوصل إليهما إذا نظرنا إلى الأصل ، وسألنا أنفسنا هذا السؤال : هل يطلق مصطلح الأصل على شيء إطلاقًا تجوزيًا فلا يكون له مقابل يخالف بنيته ، أم إطلاقًا حقيقيًا ؟ فالجواب عن هذا السؤال يقودنا إلى أنّ للأصل معنيين هما : الأصل التجوزي ، وأصل الظاهرة اللغوية[٦] .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٧ ، وعلل النحو : ٢٤٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٤/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٩٦ .

(٢) الصاحبي : ١٧٢ .

(٣) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٩ .

(٤) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٢٠ .

(٥) ينظر : علل النحو : ١٥٢ ، وعلل التثنية : ٥٢ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٦٠ ، ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢٠/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٥ .

(٦) ينظر : التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث : ٤٧ – ٤٨ .

وذكره من العلماء ابن الوراق ، وابن جني ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي ، ونذكر من ذلك قول الخوارزمي في باب (الفرق بين المعرب والمبني) : واعلم أنّ الأعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ثمّ إنّ الإعراب كما يكون إمّا رفعًا ، أو نصبًا ، أو جرًّا ، أو جزمًا فقد يكون البناء بإزائه إمّا ضمًّا ، أو فتحًا ، أو كسرًا ، أو وقفًا نحو : قبل ، وبعد ، وكيف ، وأين ، وهؤلاء ، وأمسِ ، وكم ، ومَنْ "[1] .

١٤ ــ علة الحمل على النقيض[2] :

اعتمد النحويون على علة (الحمل على النقيض) في تعليلهم لكثير من الأحكام مثلما اعتمدوا على علة (الحمل على النظير) ، وعلّل بهذه العلة من العلماء ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري فقط ، ومن ذلك قول ابن الوراق في باب (كم) : " وإن قال قائل : لِمَ وجب أنْ تبني (كم) ؟ قيل له : إنّما وجب بناؤها في الخبر ؛ لأنّها نقيضة (رُبَّ) وربّ حرف فوجب أن تجري نقيضتها مجراها ، إذ كان قد دخلها معنى الحرف ووجب بناؤها في الاستفهام لتضمنها معنى حرف الاستفهام "[3] .

١٥ ــ علة الاختصار[4] :

وهو قسم من الإيجاز ، وهو من اختصرتُ الكلام : إذا أوجزته بحذف شيء منه[5] .

وقد استعملها من العلماء السبعة ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، ومثالها ما ذكره العكبري في باب (كم) ، إذ قال : " الحكمة من وضعها الاختصار

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٦٨ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٢٦٣ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٤٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٢/٢ .

(٣) علل النحو : ٢٦٣ .

(٤) ينظر : نفسه : ٧٨ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٦٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٠٦/١ .

(٥) ينظر : العلل النحوية – دراسة تحليلية : ٣١٣ .

والعموم الذي لا يُستفاد بصريح العدد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أعشرون رجلاً جاءك ؟ لم يلزمه أن يجيبك بكمية بل يقول : (لا) أو (نعم) ، وإذا قال : (لا) لم يحصل ذلك منه غرض السؤال مع الإطالة "[١] .

١٦ ــ علة الاحتراز[٢] :

اقتصر ذكر هذه العلة من بين العلماء جميعًا على الجليس النحوي ، والخوارزمي فقط ، ومثال ذلك ما ذكره الجليس النحوي في باب (العوامل) ، إذ ذكر عند حديثه عن علة ارتفاع الفعل ، إذ قال : " وصار وقوعه بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع ؛ لأنّه معنوي والفعل معه مجرد من العوامل اللفظية ، فأشبه الابتداء فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ ، وقلنا : بنفسه ، احترازًا من وقوعه مع (أنْ) الخفيفة موقع اسم مصدري ؛ لأنّه هناك منصوب بـ (أن) ... "[٣] .

١٧ ــ علة العموم والخصوص[٤] :

ذكر هذه العلة الجليس النحوي ، والعكبري من بين مجموع العلماء الذين ألّفوا في العلل النحوية ، ومثال ذلك ما ذكره الجليس النحوي في أول باب من مؤلفه ، إذ ذكر عند حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق المصدر حيث قال : " زعم الكوفيون أنّ المصادر مشتقة من الأفعال ، واعتلوا بأنّ الأفعال عاملة والمصادر معمولة ، وأنّ العامل قبل المعمول ولا حجة لهم في ذلك ؛ لأنّ الحروف عاملة في الأسماء وفي الأفعال ، ثمّ ليست بالإجماع منّا ومنهم قبلها ولا أصلاً لها ، واعتقد البصريون أنّ الأفعال مشتقة من المصادر ، وهذا المذهب الصحيح وذلك أنّ

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٥/١ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٦ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٣ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٦ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ – ٥٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٧١/١ .

المصادر دالة على العموم ، والأفعال دالة على الخصوص ، والعموم قبل الخصوص "[١] ، وعلّل العكبري بهذه العلة سبق النكرة على المعرفة[٢] .

المبحث الثاني

أولاً : العلل التي انفرد بذكرها عالم واحد :

انفرد كلّ عالم بمجموعة من العلل لم يذكرها أحد سواه من الآخرين ، ومنهجي في ذكر هذه العلل هو ذكر العلل التي اعتلّ بها كلّ عالم مع الإشارة إلى موضعها في كتب العالم دون ذكر مثال لكلّ نوع من أنواع العلل التي ذكروها خشيةَ الإطالة ، وهي كما يأتي :

١- ابن الوراق :

ذكر ابن الوراق خمس علل لم يذكرها سواه ، وهي : علة الاختلاف[٣] ، وعلة الخلل[٤] ، وعلة الطول[١] ، وعلة المعارضة[٢] ، وعلة النقص[٣] .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ – ٥٠ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٧١/١ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٣٩ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٤٨ .

٢- الجليس النحوي :

ذكر الجليس النحوي أربع علل لم يُعلل بها العلماء الآخرون ، وهي : علة الضدين[٤] ، وعلة السماع[٥] ، وعلة المعادلة[٦] ، وعلة عدم الاشتقاق[٧] .

٣- العكبري :

ذكر العكبري (٨) علل لم يعلل بها غيره من العلماء ، وهي : علة الاختيار[٨] ، وعلة الاشتهار[٩] ، وعلة التعويض[١٠] ، وعلة التركيب[١١] ، وعلة الشذوذ[١٢] ، وعلة السبب والمسبب[١٣] ، وعلة فرع الفرع[١٤] ، وعلة المشاهدة[١٥] .

٤- الخوارزمي :

---

(١) ينظر : نفسه : ١٥٠ .

(٢) ينظر : نفسه : ١٢٠ .

(٣) ينظر : نفسه : ٣١٣ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٦٣ .

(٥) ينظر : نفسه : ٣٥ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٤٤ .

(٧) ينظر : نفسه : ١٥٧ .

(٨) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٦٣/٢ .

(٩) ينظر : نفسه : ٤٨٩/٢ .

(١٠) ينظر : نفسه : ١٠٦/١ .

(١١) ينظر : نفسه : ٢٣١/١ .

(١٢) ينظر : نفسه : ٢٣٦/٢ .

(١٣) ينظر : نفسه : ٤٤/٢ .

(١٤) ينظر : نفسه : ١٦/٢ .

(١٥) ينظر : نفسه : ٤٤٦/١ .

ذكر الخوارزمي علتين مختلفتين عن العلل التي ذكر العلماء الآخرون ، وهما : علة الاطّراد[١] ، وعلة القرب والبعد[٢] .

٥- الدماميني :

لم يذكر الدماميني سوى علة واحدة ، اختلفت عن العلل الأخرى التي ذكرها العلماء ، وهي : علة المغايرة[٣] .

ولم أذكر الزجاجي ، وابن جني ؛ لأنّهما لم يذكرا أيّة علة اختلفت عما ذكره العلماء الآخرون .

ثانيًا : التعليل بأكثر من علة :

لم يكتفِ العلماء بتعليل بعض المسائل النحوية بعلة واحدة ، وإنّما عللوها أحيانًا بعلتين أو أكثر ، وسأذكر عددًا من المسائل التي عللها العلماء بأكثر من علة متبعًا في طريقة عرضها ما اعتمدته في عرض العلل التي ذكرها أكثر من عالم ، ومن هذه العلل ما يأتي :

١- علة الشبه وعلة الحمل على النظير :

علل بهاتين العلتين من العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية الزجاجي ، والجليس النحوي فقط ، إذ ذكرا العلتين في مسألتين مختلفتين في مؤلفيهما ، فالزجاجي ذكرها في باب (القول في علل النحو) ، حيث قال عند حديثه عن وجوب نصب (إنّ) للاسم ، قال : " فالجواب في ذلك أن يقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا وهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك "[٤] .

أمّا الجليس النحوي فقد ذكرهما في باب (العوامل) عن أنواع العامل مقسمًا إياها على (معنوي ، ولفظي) ، وبعد أن فصّل القول في العامل المعنوي ذكر العامل

---

(١) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٧٥ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٦ .

(٣) ينظر : رسالتان في العلة النحوية : ٦٢ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

اللفظي بقوله : " واللفظي ثلاثة أشياء بحسب عدة أجزاء الكلام ؛ لأنّ كلّ واحد منها يكون عاملاً إلاّ أنّ أصل العمل للحرف والفعل فأمّا الاسم فيعمل بحكم المضارعة ، والحمل عليهما "[١] .

أمّا العلماء الآخرون فلم يجمعوا بين العلتين في المسائل النحوية التي تناولوها في كتبهم .

٢- علة التضمين وعلة النقض :

علل بهما ابن الوراق وجوب بناء (كم) في الخبر ؛ لأنّها تقتضيه (ربّ) وربّ حرف ، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها ، إذ كان قد دخلها معنى الحرف ووجب بناؤها في الاستفهام لتضمنها معنى حرف الاستفهام[٢] .

وعلل الجليس النحوي بناء (كم) بعلة النقض فقط في باب (حروف الجرّ) ، إذ قال : " (ربّ) نقيضة (كم) الخبرية ؛ لأنّ هذه للتقليل وتلك للتكثير "[٣] .

وذكر العكبري هذه المسألة معللاً إياها بعلة الشبه فقط ، إذ قال في باب (كم) : " إنّما بُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وبُنيت في الخبر ؛ لمشابهتها (ربّ) "[٤] .

أي أنّ ابن الوراق هو وحدَهُ من علّل المسألة بعلتين ، أمّا الجليس النحوي ، والعكبري فعللوها بعلة واحدة ، وأمّا العلماء الآخرون الذين ذكروا هذه المسألة فلم يعللوها أصلاً .

٣- علة الفرق وأمن اللبس :

جمع الزجاجي بين هاتين العلتين في باب (التثنية والجمع) لكي يبين العلل في تخصيص الألف في رفع التثنية ، والواو في رفع الجمع ، وعلل هذه المسألة من العلماء ابن جني ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي ، ولكنّهم عللوها بعلل

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٧ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٢٦٣ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٢٦ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٤/١ .

مختلفة عما عللها به الزجاجي ، ولكني أسميت العنوان الرئيس كما ذكرها الزجاجي ،وليس كما ذكرها غيره من العلماء ؛ لأنّ الزجاجي أسبق منهم جميعهم ، قال الزجاجي : " إنّما جُعلت الألف في رفع الاثنين ؛ لأنّ الرفع أول الإعراب ؛ لأنّه سمة الفاعل والمبتدأ ، وما ضارعهما ، والتثنية أو الجموع ؛ لأنّ معناها ضمّ شيء إلى شيء كما ذكرناه ، والحروف المتولدة عنها الحركات هي هذه التي ذكرت الواو والألف والياء ، فلو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضًا بالواو ؛ لأنّ الباب واحد ما وجب للتثنية وجب للجمع ، فلو فعل ذلك لم يكن بين التثنية والجمع فرق ، فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو وترك الجمع على حاله بالواو ؛ لأنّه لم يعرض ما ينقله عنه ، إذ الفرق بين الجمع والتثنية قد وقع بالألف ... "[1] .

أمّا ابن جني فقد علل المسألة في باب (آراء النحاة في ألف التثنية) بعلة الأصل والفرع قائلاً : " وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل في قولنا : هو قائم إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك : هي قائمة "[2] .

وعلل الجليس النحوي بعلة العموم والخفة والثقل ، إذ قال في باب (الجمع) : " العلة في اختصاص رفع التثنية بالألف ورفع الجمع الموصوف بالواو أنّ التثنية أعمّ من الجمع ، ثمّ إنّ الألف أخف والواو أثقل فجعل الأخف مع الأثقل ، والأثقل مع الأخف لتقع المعادلة والموازنة "[3] .

وتابعهم العكبري في تعليل هذه المسألة إلاّ أنّه عللها بعلة القوة والضعف ، وعلة الخفة والثقل ، إذ قال : " وإنّما جعلت الواو للجمع لقوتها وخروجها من عضوين ، وأنّها دلت على الجمع في الإضمار نحو : (قاموا) وإنّ معناها في العطف : الجمع ، وخُصص بها الرفع ؛ لأنّها من جنس الضمة ، وأمّا الياء فخصّ بها الجرّ ؛ لأنّها من جنس الكسرة ، وأمّا الألف فجعلت في التثنية لأربعة أوجه :

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٢٤ .

(٢) علل التثنية : ٥٢ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٢ .

الأول : أنّ الجمع خاص بالواو والياء لمعنى يقتضيه فلم يبقَ للألف غير التثنية ، والثاني : أنّ الألف أخف من أختيها ... "[١] .

وعلل الخوارزمي المسألة بثلاث علل ، إذ قال في باب (التثنية والجمع) عند حديثه عن إعطاء (الألف) للتثنية و(الواو) للجمع : " لأنّ الألف خفيف ، والواو ثقيل ، فأعطي الأخف للتثنية لكثرة الاستعمال ، وبَقِيَ الواو على الجمع ، فإن قيل ما الدليل على أنّ التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ؟ قيل : لأنّ كلّ جمع يتضمن التثنية وليست التثنية تتضمن الجمع ... "[٢] .

وكما هو واضح قد علل المسألة بعلة الخفة والثقل كما علل الجليس النحوي والعكبري ولكنّه اختلف عنهما معللاً المسألة أيضًا بعلة كثرة الاستعمال مستدلاً على ذلك بعلة التضمين .

أمّا ابن الوراق فلم يعلل المسألة والدماميني لم يذكر هذه المسألة في مؤلفه مطلقًا .

٤- علة القوة والضعف ، والخفة والثقل :

علل بهاتين العلتين ابن الوراق ، والخوارزمي في باب (الممنوع من الصرف) حيث ذكر ابن الوراق عند حديثه عن علة عدم امتناع الاسم من الصرف لوجود فرع واحد ، إذ قال : " إنّ الشبه من وجه واحد ليس بقوي ، وذلك أنّ الشيئين المتشابهين يتشابهان من وجه واحد فصاعدًا فلما كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له لم يثقل الاسم بهذا الشبه ، فيزول عن أصله ، وهو الصرف فإذا اجتمع في الاسم فرعان مما ذكرنا ، أو فروع مما تقوم مقام فرعين ثقل الاسم والتنوين زيادة عليه "[٣] .

وعلل العكبري هذه المسألة بعلة الشبه وعلة الفرع والأصل في باب (ما لا ينصرف)[٤] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٩٩/١ .

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٠ .

(٣) علل النحو : ٣٠٤ ، وينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٤٦ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٠٠/١ .

أمّا العلماء الآخرون فمنهم من لم يذكر هذا الباب ، ومنهم من ذكره ولكن لم يجد علة في هذه المسألة .

٥- علة الشبه وعدم الشبه :

اقتصر الدماميني في ذكره للعلل الثواني على هاتين العلتين في جميع مؤلفه ولم يعلل بهما أحد غيره من العلماء الآخرين ، ذكرهما الدماميني في الرسالة الثانية عند حديثه عن شروط جري اسم التفضيل على غيره ما هو له ليصح عمله في الظاهر ، إذ قال : " بدونه أي بدون جري اسم التفضيل على غيره إمّا أن يلزم الإضمار ولا كلام فيه ، أو العمل بدون الاعتماد ولا يصح فيما هو أقوى منه ، فكيف فيه ... "[١] .

لكن اشترط كونه كذلك مع كون التفضيل منفيًا ليبطل فهم الزيادة منه المخلة بمشابهة الفعل لعدم فهمها منه حتى يصح عمله في الظاهر ، وأمّا عمله في المضمر فقد عمل لشبهه بالخالي عنه لعدم اختلافه بالحكاية والتكلم والغيبة[٢] .

أي علل الدماميني عمل اسم التفضيل في الظاهر لعدم شبهه بالفعل وعلل عمله في المضمر لشبهه بالخالي عنه ولعدم اختلافه بالحكاية والتكلم والغيبة .

ولم يذكر هذه المسألة من العلماء سوى العكبري وعللها بغير تعليل مما يغني عن ذكرها[٣] .

يتضح مما سبق أنّ العلماء تباينوا فيما بينهم في تعليل المسائل النحوية وتباينوا أيضًا في تحديد عدد العلل ، إذ إنّ حصر العلل وتحديدها ليس بالأمر اليسير ؛ وذلك لأنّ العلل تتزايد تزايدًا امتداديًا ؛ لأنّها وسائل اجتهادية تقرّ السماع المقعد ، ولا توجده فالسماع هو العلة الأولى في النحو العربي تستخرج منه العلل بعد

---

(١) رسالتان في العلة النحوية : ٦١ – ٦٢ .

(٢) ينظر : رسالتان في العلة النحوية : ٦٢ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٤٧/١ .

اطرادها في الاستعمال للتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية[١] .

(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : ١١٥ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المذاهب النحوية للعلماء الذين ألّفوا في العلّة النحويّة

المبحث الأول
طرائق العلماء في التأليف

المبحث الثاني
المآخذ على مؤلفي العلة

الفصل الرابع

المذاهب النحوية للعلماء الذين ألّفوا في العلّة النحوية

- طرائق العلماء في التأليف

لأجل التعرف على المذاهب النحوية للعلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية لا بدَّ من أن استقرئ مؤلفاتهم بشكل دقيق ، وأرى مواقفهم من مسائل الخلاف ؛ لكي يتسنى لي أن أُصدرَ أحكامًا علمية دقيقة في هذا الجانب من البحث ؛ لذلك ساستدلّ على مذاهب العلماء النحوية بمجموعة من الأدلة التي توضح لنا بصريتهم أو كوفيتهم ، وهي على النحو الآتي[١] :

أولاً : **مواردهم** :

إن استعمال النحوي لمجموعة معينة من المصادر دليلٌ على اتّباعه مذهبًا نحويًا معينًا ، فهناك من يحرص على استعمال مصادر البصريين أكثر من استعماله لمصادر الكوفيين ، أو قد يكون العكس ، فلكلٍّ من الفريقين أي البصريين والكوفيين أعلامهم المشهورة ، وكتبهم المعروفة وليس الاتّباع إلاّ بالرجوع إلى أعلام المذهب ، وأمّات كتبهم ، وقد وجدتُ أنّ جُلّ اعتماد العلماء الذين ألّفوا في العلّة النحوية كان على المصادر البصرية سواء في ذلك الكتب أم الأعلام .

وقد عُنِيَ جميع العلماء عناية خاصة بكتاب سيبويه ، إذ لم يخلُ موضوع من دون أن يذكر فيه اسم سيبويه أو كتابه ، وهذا الأمر ليس فقط عند علماء العلة ولكنّه أمر مطلق على جميع المؤلفات النحوية التي أُلّفت بعده ، وهذا ليس أمرًا غريبًا فهو قرآن النحو ودستور النحاة ، وقد تصدر علماء البصرة المكانة الكبرى في المؤلفات النحوية التي أُلِّفت في العلة النحوية ، كما أوضحتُ ذلك بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الرسالة مما يغني عن إعادة ذكره هنا[٢] .

ثانياً : **مصطلحاتهم** :

---

(١) ينظر : ابن جني النحوي : ٢٢٥ ، وابن الحاجب – آثاره ومذهبه لطارق عبد عون : ١٣٦ – ١٤٢ .

(٢) ينظر : شروح اللمع في العربية : ٣٠ .

المصطلح في اللغة من صلح ، والصلاح : ضدّ الفساد ، صَلَحَ يَصْلَحُ ويَصْلُحُ صلاحًا وصلوحًا ، والصلحُ : تصالُحُ القوم بينهم ، والصلحُ : السِّلم ، ومدار استعمالات هذا الأصل تدور على معاني : السلم ، والمصالحة ، والاتّفاق ، والتعارف ، والمواضعة[١] .

وفي الاصطلاح : هو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما وقيل : الاصطلاح : اتّفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى[٢] ، ومن هنا تبرز لنا المناسبة بين المعنى اللغوي ، والمعنى الاصطلاحي .

مال الكوفيون إلى استعمال مصطلحات غير المصطلحات التي استعملها البصريون ؛ لذلك شمل الخلاف بين الفريقين إلى الاختلاف فيما بينهم في استعمال المصطلحات النحوية أيضًا[٣] .

فكانت هناك مصطلحات خاصّة بنحويّي البصرة ، وأخرى خاصّة بنحويّي الكوفة ، وثالثة مشتركة بينهم[٤] ، فإذن يمكن الاستعانة باستقراء مصطلحات علماء العلة لتحديد مذاهبهم .

ومن الجدير بالذكر أنّ العصر الذهبي لتطور التأليف في موضوع العلة النحوية هو القرن الرابع الهجري الذي شهد نهجًا جديدًا في الدراسات والمصنفات النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين : البصرية والكوفية جميعًا[٥] ، لذلك فإنّ جميع العلماء لم يكونوا متشددين في ردّ جميع الآراء التي تخالف مذهبهم النحوي ، بل إنّهم يختارون الرأي الصحيح بغض النظر عن المذهب النحوي لصاحب هذا

---

(١) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (صلح) ، ولسان العرب (صلح) ، وإشكالية المصطلح ليوسف وغليسي : ٢٢ .

(٢) ينظر : التعريفات للشريف الجرجاني : ١٢/٥ ، ٢٢ .

(٣) المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٦٥ – ١٦٧ ، وينظر : المصطلح النحوي لعوض بن حمد القوزي : ٦٤ ، وشروح اللمع في العربية : ١٧٠ .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي : ٣٠٥ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ٢٤٥ ، والمدراس النحوية (خديجة الحديثي) : ٢٠٥ .

الرأي ، وسأشير إلى ذلك في الدليل الرابع من الأدلة وهو الأخذ بآراء أحد الفريقين[١] .

وقد وجدتُ أنّ جميع العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية يستعملون في الغالب المصطلحات البصرية ، ولعلّ المصطلح البصري الوحيد الذي لم يتردد في مؤلفاتهم هو (المبني للمجهول) ، إذ كان مصطلح (ما لم يسمّ فاعله)[٢] هو السائد عندهم عدا الزجاجي ، وابن جني ، والخوارزمي ، والدماميني الذين لم يذكروا هذا المصطلح أصلاً في مؤلفاتهم .

إلاّ أنّ قسمًا من العلماء عندما يستعمل مصطلحًا يشير إلى أنّ هذا هو مصطلح كوفي عند استعماله إيّاه ، أو يشير إليه عندما يذكر المصطلح البصري ، فابن الوراق يستعمل أحيانًا مصطلحات كوفية من ذلك تسميته لباب (حروف الخفض)[٣] ، وهو مصطلح كوفي يقابله (حروف الجرّ)[٤] عند البصريين ، وقد أشار إلى ذلك الخلاف الزجاجيّ ، إذ قال : " وأمّا الجر فإنّما سُمِّي بذلك ؛ لأنّ معنى الجرّ : الإضافة ، وذلك أنّ الحروف الجارة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك : مررتُ بزيدٍ ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد ، وكذلك المال لعبد الله ، وهذا غلام زيدٍ ، هذا مذهب البصريين وتفسيرهم ، ومن سمّاه منهم ومن الكوفيين خفضًا فإنّهم فسّروه نحو : تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحَنَك الأسفل عند النطق به ، وميله إلى إحدى الجهتين "[٥] .

---

(١) ينظر : ١٦٢ – ١٩٠ من هذا الفصل .

(٢) ينظر : علل النحو : ٢١٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٧/١ ، وثمار الصناعة : ١١٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣/١ ، ٧ ، ٥٦ ، ٧٤/٢ ، ٤٢٢ ، ٣٩/٣ ، ٤٠ ، ١٢٣ ، ومجالس ثعلب : ١٢٤/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٣ ، وعلل النحو : ١٦٦ ، وثمار الصناعة : ١٢٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٢/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٦ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٩٣ .

وهذا الكلام غير صحيح ؛ لأنّه لا يوجد خلاف في هذا المصطلح فقد نقل هذا المصطلح عن سيبويه في أكثر من موضع ، واستعمله المبرد (اثنتان وعشرون) مرة يريد به : الجرّ ، وورد عن ابن السراج (عشرين) مرة ، واستعمله أبو علي الفارسي ، وابن جني وغيرهما من البصريين ، واستعمله أيضًا الخليل وقد ورد في العين قرابة (اثني عشر) موضعًا ، إذن هو مصطلح مشترك وليس خاصًّا لا بالكوفيين ولا بالبصريين .

أمّا العكبري فإنّه أطلق على الباب (حروف الجرّ) ، ولكنّه ذكر اصطلاح الكوفيين ، ورجّحه وعلل سبب تسميتهم إيّاه بـ (الخفض)[١] .

ومن المصطلحات التي نبّه عليها العلماء مصطلح (الظرف) للزمان والمكان ، إذ ذكر العكبري ذلك في باب (المفعول فيه) ، إذ قال : " وسُمِّيت بذلك ؛ لأنّ الأفعال تقع فيها ، وتحلّها ولا تؤثر فيها ، فهي كالإناء والحال فيه غيرُهُ ؛ ولذلك سمّاها بعضهم (أوعية) ، وبعضهم (محال) "[٢] .

ومن مصطلحات البصريين التي خالفها الكوفيون مصطلح (الفصل) عند البصريين ، إذ سمّاه الكوفيون (العماد)[٣] .

وقد أشار إلى ذلك الخلاف في استعمالها الدينوري[٤] ، والعكبري[٥] ، والخوارزمي[٦] ، قال الدينوري : " الأفعال المتعدية على اختلاف ضروبها المذكورة يجوز حذف مفعولاتها والاقتصار على فاعليها ولهذا قالوا : إنّ أفعال الظن والعلم وإنْ لم يجز حذف أحد مفعوليها فإنّه يجوز حذفها معًا ، وكذلك حال المتعدية إلى

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٢/١ .

(٢) نفسه : ٢٧١/١ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي : ١٧٥ ، ومدرسة الكوفة : ٣١٢ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٦/١ .

(٦) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٣٩ ، ٣٤٧ .

ثلاثة ، وتقول : ظننتُ زيدًا هو القائم وإن شئت ، هو القائم على أن تجعل (هو) فصلاً ، والكوفيون يسمّونه عمادًا "[١] .

أمّا العكبري فعندما ذكره ذكر أيضًا سبب تسميته بالفصل ، إذ قال في الفصل : " ويسمّيه الكوفيون (العماد) ... وإنّما سُمِّي (فصلاً) ؛ لأنّه يجمع أنواعًا من التبيين ، فيؤكد الخبر للمخبر عنه ، ويفصل الخبر من الصفة فيعين ما بعده للإخبار لا للوصف ، ويعلم أنّ الخبر معرفة ، أو قريب من المعرفة "[٢] .

ومصطلح (واو الصرف) الذي يطلقه الكوفيون على (الواو) و (الفاء) و (أو) التي ينتصب الفعل المضارع بعدها إذا سُبِقَت بنفي أو طلب[٣] .

ولم يُشر إلى ذلك من العلماء سوى الخوارزمي ، إذ ذكر عند حديثه عن جملة (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) " تريد : لا تجمع بينهما ، وكذلك كلّ موضعٍ أردت فيه الجمع بين الفعلين ويسمّى (واو الصَّرف) "[٤] من دون أن يشير إلى أنّها اصطلاح كوفي .

وقد وردت عند الجرجاني بأنّها تأتي في موضع أدرت به الجمع بين فعلين وسمّاها (واو الجمع)[٥] .

وقد أشار إلى ذلك الزجاجي في ثلاثة مواضع من كتابه ، إذ قال : " اعلم أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من ألفاظ الناظرين في هذا الكتاب ، فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها ... "[٦] .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٦/١ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط : ١٧٤٧/١ ، وشرح الرضي : ٦٧/٤ .

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٧٩ .

(٥) ينظر : الجمل : ١٢/١ .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٨ .

وقال في موضع آخر : " وإنّما نذكر هذه الأوجه عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما في كتبهم إلاّ أنّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم ... "[١] .

وقد طبّق ما قاله الزجاجي في باب (الحال) ، بقوله : " قد ذكرت أنّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها أنّ الحركة لا تبقى زمانين ، وأنّه محال من قال فعل دائم ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال ، فأمّا الماضي والمستقبل فمفعولان ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه "[٢] .

وهو في هذا يردّ على الكوفيين ويرجح قول البصريين بخلاف ما قاله في المسألة التي سبقت وذكر فيها مصطلح البصريين والكوفيين وعلّل سبب تسميتها مصطلح (الجرّ) و(الخفض) من غير أن يرجح أيًّا منهما .

وانقسم علماء العلة على عدة أقسام بالنسبة لاستعمالهم لمصطلح (النعت)[٣] إذ ذكر ابن الوراق مصطلح (الصفة)[٤] ، وأمّا الدينوري[٥] ، والعكبريّ ، فالمصطلحان يترادفان عندهما ، من ذلك ما ذكره العكبري في باب (النعت) ، إذ قال : " إنّ النعت والوصف بمعنى ، فأما الصفة فهي عند النحويين بمنزلة الوصف ، وأصلها (وصفة) فحذفت واوها كما حذفت في (عِدة، وزنة) ، وأمّا المتكلمون فيفرقون بين الوصف والصفة ، فالوصف لفظ الواصف كقولك : ظريفٌ وعالم ، والصفة هي المعنى العام للموصوف "[٦] ، واستعمل الخوارزمي مصطلح (الصفة) فقط[١] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٣١ – ١٣٢ .

(٢) نفسه : ٨٦ .

(٣) ينظر : الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراوي : ٥٥ ، والمصطلح النحوي : ١٦٥ .

(٤) علل النحو : ٢٤٥ .

(٥) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٥٦ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٠٤/١ .

وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه ، إذ قال : " هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشَّريك على الشَّريكِ ، والبَدَل على المُبْدِل منه وما أشبه ذلك ، فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبل ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت ؛ لأنّهما كالاسم الواحد "[٢] ، وقال المبرد : " اعلم أنّك إذا نعت اسمًا منفيًا فأنت في نعته بالخيار وإن شئت جعلت المنفي ونعته اسمًا واحدًا "[٣] .

فلذلك ليس من الصحيح عدّ (النعت) مصطلحًا كوفيًا مقابل (الصفة) عند البصريين ، ومن الواضح أنّ كثرة استعمال البصريين لمصطلح (الصفة) فيما بعد ، واستعمال الكوفيين لمصطلح (النعت) جعل العلماء فيما بعدهم يذهبون إلى نسبة مصطلح (الصفة) للبصريين و(النعت) للكوفيين[٤] .

ثالثاً : **تصريحهم بمذهبهم** :

إنّ تصريح النحوي بانتمائه لمذهب ما سواء أكان بصريًا أم كوفيًا يعدُّ دليلاً قاطعًا على انتمائه لهذا المذهب ، وقد صرّح قسم من العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية بانتمائهم إلى البصريين وهم : الزجاجي ، وابن الوراق ، والدينوري .

أمّا العلماء الآخرون فوافقوا البصريين في جملة من آرائهم ، وردّوا على الكثير من أقوال الكوفيين لكي يثبتوا العكس ، وسأوضح ذلك في المبحث القادم[٥] .

صرّح الزجاجي ببصريته في موضعين من كتابه : الأول : عند حديثه عن حدّ أبي العباس المبرد[٦] للاسم ، إذ قال : " وقد أخذ على المبرد أيضًا في هذا الحدّ قوله : مادخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، وقيل : إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو كيفَ ، وصَهْ ، ومَهْ ، وما أشبه

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٦٨ .

(٢) الكتاب : ٤٢١/١ – ٤٢٢ .

(٣) المقتضب : ٣٦٧/٤ .

(٤) ينظر : المصطلح النحوي : ١٦٦ .

(٥) ينظر : ١٦٢ – ١٩٠ من هذا الفصل .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٤١/١ .

ذلك ، وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما : ما قدّمنا ذكره ، وهو أنّه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له وهي لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلّها ، والجواب الآخر : هو ما احتججتُ به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أرَ أحدًا من أصحابنا ذكره ... "[١] .

وقال في الموضع الآخر : " إن قال قائل : قد ذكرتم أنّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها أنّ الحركة لا تبقى زمانين ، وأنّه محالٌ قول من قال : فعل دائم ، وقد جعلتم أنتم أيضًا الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم : فعل ماضٍ ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال ، فأمّا الماضي والمستقبل فمعقولان ، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلاّ رجعتم إلى ما أنكرتموه "[٢] ، وهو بهذا يوافق البصريين ؛ لأنّه يسأل بلسان الكوفيين ثمّ يردّ على ما يسأل عليه بتأويل جميع الأقوال لصالح البصريين مثلما فعل في هذه المسألة ، إذ ذكر بعد سؤاله هذا جوابًا مطولاً لا مجال لذكره يردّ فيه على مذهب الكوفيين ، ويؤيد ما ذهب إليه أصحابه[٣] .

وذكر ابن الوراق لفظة (أصحابنا) في موضعين[٤] ، إذ قال في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار)[٥] : " واعلم أنّ سيبويه لم يُجز في (إنَّ ولكنَّ) العمل إذا دخلتهما (ما)[٦] ، وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول[٧] ، وأظن ذلك سهوًا منه على مذهب أصحابنا "[٨] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٥١ .
(٢) نفسه : ٨٦ .
(٣) ينظر : نفسه : ٨٧ – ٨٨ .
(٤) علل النحو : ١٧٥ ، ٢٥٢ .
(٥) نفسه : ١٧٥ .
(٦) الكتاب : ١٣٨/٢ .
(٧) الأصول في النحو : ٢٣٢/١ .
(٨) علل النحو : ١٧٥ .

واستعمل ابن الوراق لفظة (عندنا) أيضًا في الإشارة إلى البصريين فضلاً عن لفظة (أصحابنا) ، وذكر لفظة (عندنا) في موضع واحد في علل النحو ، إذ قال في باب (حتى)[١] : " إذا كان بعد (حتى) اسمان فلا يجوز الرفع على الابتداء والخبر ، وذلك أنّ حروف الجرّ لا يجوز أن يخفض أكثر من اسم واحد إلاّ على طريق الاشتراك والنعت ، فلو خفضت الاسم الأول في قولك : ضربتُ القوم حتى زيدٍ غضبان ، بَقِيَ (غضبان) بلا شيء يخفضه ولا يرفعه ولا ينصبه ، وهذا يستحيل أن يكون مفرد معرب بغير شيء يعربه ؛ فلهذا بطل الجرّ وصار (حتى) ها هنا بمنزلة الواو ، وأمّا بيت الفرزدق[٢] :

فَوَا عَجَبًا حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

فلو ذكرنا قبل (حتى) لفظ السبّ كقولك : يا عجبًا يسبني الناس حتى كليب تسبني لجاز في (كليب) الرفع والجرّ ، فالرفع على الابتداء والخبر ، والجرّ على الغاية ويكون (تسبني) توكيدًا للسب المتقدم ، وإذا رفعت فعلى الابتداء والخبر إلاّ أنّ البيت لما لم يذكر في أوّله السبّ لم يجز أنْ تخفض (كليبًا) ؛ لأنّه يبقى مُعَلَّقًا بغير شيء ؛ فلهذا لم يجز عندنا إلاّ الرفع ، وقد أجاز الخفض فيه أهل الكوفة "[٣] ، وهذه إشارة إشارة واضحة إلى أنّه لم يكن من أهل الكوفة .

وذكر الدينوري أيضًا لفظة (أصحابنا) مرة واحدة في جميع مؤلفه ، الأول ذكره عند حديثه عن عدم جواز حذف الفاعل ، وجواز حذف المفعول ، إذ قال : " وقد أنبأ عن وجه الخطأ في حذف فاعل الفعل ، وأمّا المفعول فقد قلنا وعلّلنا أنّ حذفه جائز فصيح ؛ ولهذا حذفه البصريون في المسألة الأولى ، ومما حذف منه المفعول من غير هذا النوع قوله سبحانه :﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾

---

(١) نفسه : ٤٠٥ .

(٢) ديوانه : ٥١٨ .

(٣) علل النحو : ٤٠٦ .

[الأحزاب : ٣٥] ، أي : والحافظات فروجهنّ ، وقوله :﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، أي : والذاكراته ، فأمّا قول امرئ القيس[١] :

فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدنى مَعِيشةٍ كَفَاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فإنّما أُعمل فيه الأول لأمر منع من إعمال الثاني ، وذلك أنّه لو أعمل الثاني لكان التقدير : كفاني قليل من المال ولم أطالب كثيرًا من المال فيقع التناقض ولا يلزم مثال ذلك في إعمال الأول ، إذ دليل عليه في البيت من (هاء) ترجع إلى الأول ... فالذي يقوي في نفسي وما سبقني إليه أحد أنّ قوله : (ولم أطلب) معناه : ولم أسعَ ، وهو غير متعدٍّ ؛ فلذلك لم يحفل به ، ولا أعمل الأول ولا أدري كيف خَفِيَ على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدًا لجواز إعمال الأول "[٢] .

وذكر لفظة (عندنا) مرة واحدة أيضًا ، إذ قال عند حديثه عن أصل (مُنْذُ) : " الكوفيون يزعمون أنّ أصل (منذ) من (إذ) ويقدرونها و(مذ) أيضًا إذا انجرّ ما بعدها بتقدير (من) ووافقهم الزجاجي على هذا فحسْب ، ويجيزون وضع (مِنْ) موضعهما ويعتلون لذلك بقوله ﷺ :﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة : ١٠٨] وتقديره عندنا : من تأسيس أول يوم ، ويقول زهير بن أبي سُلمى[٣] :

أقْوَينَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دهر "[٤]

إذن لم يستعمل العلماء في تصريحهم بمذهبهم سوى لفظتين هما : (أصحابنا) و(عندنا) ، ولفظة (أصحابنا) واضحة المعنى في أنّهم يقصدون البصريين ، أمّا لفظة (عندنا) فإنّ الضمير (نا) في (عندنا) يعود على العلماء فإنّهم يضعون أنفسهم مع البصريين ، أي أنّ العالم يضع نفسه مع البصريين بضمير جماعة المتكلمين ، وما يؤيد ما أُذهب إليه أنّ جميع المسائل التي استعمل فيها العلماء هذه اللفظة هي من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين .

---

(١) ديوانه : ٣٩ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٧ .

(٣) ديوانه : ٨٦ ، وتمام البيت : لمن الطلول بقنة الحُجر أقوين من حجج ومن دهر .

(٤) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٣٣ .

وقد اقتصرتُ على ثلاثة من العلماء ؛ لأنّ العلماء الآخرين لم يذكروا هذه اللفظة صراحة ، بل اكتفوا بذكر آراء الفريقين وترجيح أحدهما وهم في أكثر المسائل التي تناولوها يرجحون بها المذهب البصري ويردون بها على المذهب الكوفي كما سأُفصل القول في ذلك في الفقرة القادمة .

رابعاً : **الأخذ بآراء أحد الفريقين** :

إنّ متابعة المؤلف للمسائل الخلافية بين الفريقين يعين على تحديد مذهبه النحوي تحديدًا علميًا دقيقًا ، ودليلاً قويًا على بصريته أو كوفيته .

أول ظهور واضح للخلاف في المسائل النحوية يعود إلى عهد سيبويه متمثلاً بكتابه ، إذ نقل أقوالاً لبعض شيوخه ومخالفتها أمثال الخليل ويونس[1] ، ثمّ تطورت هذه الخلافات وتشعبت بتطور الدرس النحوي ، فقد شَهِدَت ساحة الدرس النحوي خلافًا غير قليل في مسائل نحوية كثيرة يحتجّ كلّ فريق بما يعزز قوله من سماع وقياس .

وقد أُلِّفَ عدد غير قليل من الكتب في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين منها (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري ، الذي حوى أغلب المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، ولا يكاد يخلو أيّ مؤلف نحوي منذ أن نشأ النحو العربي من ذكر المسائل الخلافية بين الفريقين .

وسأحاول في هذا الموضع من البحث أن أتتبع مواقف العلماء من المسائل الخلافية مقتصرًا على ذكر المسائل التي صرّح بالخلاف فيها العلماء جميعهم ، أو قسم منهم ؛ وذلك لضيق المقام عن ذكر جميع المسائل الخلافية التي ذكرها العلماء ولا سيّما أنّ العلماء الذين ألّفوا في العلة قد توسعوا في شرح أغلب المسائل الخلافية بحثًا واستقصاءً :

١- رافع المبتدأ والخبر :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٨٧/١ – ٣٨٩ ، ٤٧/٢ ، والإنصاف : ٤ ، ٢٧ .

قال الكوفيون بترافع المبتدأ والخبر ، أي أنّ الكوفيين يجعلون الرافع للمبتدأ الخبر ، والرافع للخبر المبتدأ وقد ألزموا على ذلك تجويز كون الشيء عاملاً في شيء ومعمولاً له في حال واحد[١] .

من ذلك ما ذكره الجليس النحوي عن القُرّاء قائلاً : " والثالث : قول الفراء : إن الخدرة من العوامل عامل الرفع فيه تشبيهًا بالمبتدأ "[٢] .

وقد ذهب أغلب البصريون إلى أنّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء إلاّ أنّهم اختلفوا في رافع الخبر[٣] ، فذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع بالمبتدأ[٤] ، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي[٥] ، وابن جني[٦] ، وذهب المبرد[٧] ، وابن السراج[٨] إلى أنّه مرفوع بالمبتدأ والابتداء ، وقد عزي إلى (الزجاج) أنّ رافع المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار ؛ لأنّ الاسم لما كان لا بدَّ له من حديث تحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ[٩] ، وذهب الأخفش[١٠] ، والرماني[١١] إلى أنّه مرفوع بالابتداء وحدَهُ .

أمّا العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية فقد انقسموا على ثلاثة أقسام : فمنهم من ذكر هذه المسألة بالتفصيل وهم : الدينوري[١٢] ، والعكبري[١٣] ، ومنهم

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٨١ – ٨٢ .
(٢) نفسه : ٧٦ – ٧٧ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤٠٦/١ ، ١٢٧/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٥/١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٤٠٦/١ ، ١٢٧/٢ .
(٥) ينظر : الإيضاح : ٨٥ .
(٦) ينظر : اللمع لابن جني : ٢٦ .
(٧) ينظر : المقتضب : ١٢/٤ ، ١٢٦ .
(٨) ينظر : الأصول في النحو : ٥٨/١ .
(٩) ينظر : علل النحو : ١٠٧ ، وشرح المفصل : ٨٤/١ – ٨٥ .
(١٠) ينظر : معاني القرآن : ٩/١ .
(١١) ينظر : شرح المفصل : ٨٥/١ .
(١٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٨١ – ٨٢ .
(١٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٥/١ – ١٣٠ .

من أورد مذهب البصريين من غير أن يذكر أنّ هذه المسألة مسألة خلافية وهم : ابن الوراق[١] ، والخوارزمي[٢] ، أمّا الزجاجي ، وابن جني ، والدماميني فلم يذكروا باب المبتدأ والخبر في مؤلفاتهم .

وسأذكر ما جاء به الدينوري في علة رفع المبتدأ ؛ لأنّه اختصر القول في ذكره لمذهب البصريين ، وبيانه لمذهب الكوفيين والردّ عليه ، والعكبري أيضًا أورد ذلك ولكن أورده بشيء من الاستطراد حيث ذكر مجموعة من أقوال العلماء في المسألة وردَّ عليهم جميعهم ، كما ذكرتُ ذلك آنفًا ، وسأذكر ما جاء به العكبري في الخلاف في رافع المبتدأ وإن كان شرحه مطوّلاً إلاّ أنّه ذكر المسألة بجميع وجوهها .

قال الدينوري في باب (المبتدأ والخبر) : " قد عيّنا على المُحَقَّق من الآراء في الرافع للمبتدأ والخبر ، والزجاجي ومن تابعه قد وافقوا على أنّ عامل الرفع في المبتدأ معنوي ليس في تقدير اللفظ إلاّ أنّهم جعلوا ذلك المعنى مضارعته للفاعل "[٣] ، ثمّ ذكر الدينوري أوجه الشبه بين المبتدأ والفاعل[٤] .

ثمّ قال : " ونحن نكشف عن كون المبتدأ أمّ المرفوعات وأصلها وقطبها ، وذلك من حيث كان واقعًا في صدر الكلام ومتقدمًا في الرتبة على غيره لفظًا أو تقديرًا ، فيظهر استحقاقه بنفسه لا قياسًا على غيره للاختصاص بأشف حركات الإعراب وأشرقها وأقواها وهي حركة الرافع ، وأنّ الفاعل أولى بأن يكون ارتفاعه لمضارعته المبتدأ على أنّ لرفعه علاً أُخر ستذكر في بابها ، والكوفيون يجعلون الرافع للمبتدأ الخبر ، والرافع للخبر المبتدأ ، وقد ألزموا في ذلك تجويز الشيء عاملاً في شيء ومعمولاً له في حال واحدة ، فالتزموا هذا وارتكبوه ولم يتحاشوا عنه وجعلوا شاهدهم على جوازه وصحته قوله تعالى :﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] فقالوا : إنّ (أيًّا) لم يجزم (تدعوا) بنفسه بل بحقّ المشابهة والملاءمة لما هو

---

(١) ينظر : علل النحو : ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٨٠ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٨١ ، والجمل في النحو : ٤٨ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٨١ .

محمول عليه ومتضمن لمعناه ، وهو (إنْ) فقد صار في رافع المبتدأ أربعة أقوال : قولان قويان ، وقول ضعيف ، وقول باطل "[١] .

أمّا العكبري فقد ذكر في الباب نفسه بعد ذكره اختلاف العلماء في عامل رفع المبتدأ ذكر اختلاف العلماء في عامل رفع الخبر ، إذ قال : " وأمّا عامل الخبر ففيه خمسة أقوال : أحدها : الابتداء وهو قول ابن السراج ؛ لأنّه عَمِلَ في المبتدأ فعَمِلَ في الخبر كـ (كان) و(ظننت) و(إنّ) ... "[٢] ، وقد نسب أبو البركات هذا القول في (أسرار العربية) إلى البصريين ولم يقتصر على ابن السراج[٣] .

والقول الثاني : أنّ المبتدأ هو العامل في الخبر ، وهو قول سيبويه وتابعه في ذلك أبو علي وهذا ضعيفٌ[٤] .

والقول الثالث : أنّ الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر ، وقد بينا أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره .

والقول الرابع : أنّ العامل في الخبر التعرِّي من العوامل ، وهذا فاسدٌ .

والقول الخامس : أنّ العامل هو المبتدأ ، وهو قول الفراء وسمّوهما المترادفين وشبّهوهما بأسماء الشرط وإنّما تعمل في الرفع ، ويعمل الفعل فيها ، وهذا قول ضعيف[٥] ، وهو ما ذهب إليه الدينوري كما ذكرتُهُ آنفًا .

ثمّ ذكر العكبري الرأي الصحيح بعد أن أفسد رأي الكوفيين ببيانه لعدم صلاحية المبتدأ للعمل ، وعدم صحة تشبيهه بأسماء الشرط ، إذ قال : " والصحيح أن يقال : العمل تأثير ، والمُؤثِّر أقوى من المؤثَّر فيه ، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويًّا ضعيفًا من وجه واحد ، إذ كان مؤثرًا فيما أثّر فيه "[٦] .

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٨٢ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٨/١ .

(٣) ينظر : ٧٦ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٨/١ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٢٨/١ .

(٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٣٠/١ .

وهذا الخلاف وأمثاله هو ما خلفته نظرية العامل على النحو العربي ، وهو لا يُقوِّم لسانًا ، ولا يسهل تعليم اللغة ، فالأولى أن يتغاضى عن هذه الخلافات التي أثقلت النحو العربي وحملته بما هو عنه في غنًى .

٢- الخلاف في فعلية فعلي المدح والذمّ واسميتهما :

هما فعلان عند البصريين والكسائي[١] ، والفراء[٢] ، واسمان عند الباقين[٣] ، إذ ذكر الفراء أنّ (نعم وبئس) فعلان يعملان الرفع والنصب فيما وليهما وأجاز إلحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث وكذلك إلحاق الضمائر بهما كـ (بئس رجلين) و(نعموا قومًا) لكنّه يراهما فعلين جامدين ويعلل ذلك من ذلك قوله : " ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : (بئسا رجلين) و(بئس رجلين) ، وللقوم : (نعم قومًا) و(نعموا قومًا) وكذلك الجمع من المؤنث وإنّما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ؛ لأنّ (بئس) و(نعم) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منها مذهب الفعل مثل : قاما ، وقعدا فهذا في (بئس ونعم) مطّرد كثير "[٤] ، وهو ما بدأ العكبري[٥] به في باب (نِعْمَ وبِئْسَ) ، واحتجّ الكوفيون لاسميتهما بما يأتي :

١- دخول حرف الجرّ عليهما، وقد وجدنا العرب تُدخِل عليهما حرف الجر كقول حسان[٦] :

ألستَ بنِعْمَ الجارِ يُؤلَفُ بَيْتُهُ لِذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما

ورُوِيَ أنّ أعرابيًا بُشِّر بمولودة فقيل له : نِعْمَ المولودةُ مولودتُكَ ، فقال : واللهِ ما هي بنِعْمَ المولودة نَصْرُها بكاءٌ ، وبرّها سرقة[٧] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٩٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢٦٧/١ – ٢٦٨ ، ١٤١/٢ – ١٤٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٩٧ – ١٢٦ ، والتبيين : ٢٧٤ – ٢٨١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٠/١ .

(٤) معاني القرآن : ٢٦٨/١ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٠/١ .

(٦) ديوانه : ٢١٩ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣٨٨/٢ – ٣٩٠ ، وشرح المفصل : ١٢٨/٧ ، وشرح التصريح : ٧٥/٢ ، وعلل النحو : ٣٨٧ .

٢- دخول (يا) عليهما كما حُكِيَ عن العرب قولهم : (يا نِعْمَ المولى ، ويا نِعْمَ النصير) والنداء من خصائص الأسماء[١] .

٣- جاء عن العرب (نَعِيم الرجلُ زيدٌ) ، و(فعيل) لا تأتي من الأفعال[٢] .

واحتجّ البصريون على فعلية (نِعْمَ وبِئْسَ) بما يأتي :

١- اتصال تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل بها ، وليس كذلك تاء (ربَّت) و(ثمّت) ؛ لأنّها متحركة غير دالة على تأنيث الفاعل ، وقد وقعت عليها قوم بالهاء .

٢- أنّه يستتر فيها الضمير وليست اسم فاعل ولا مفعول ولا ما أشبههما ، وقد حكى الكسائي : نعموا رجالاً الزيدون .

٣- أنّها ليست حرفًا بالاتفاق ، ولا سيّما وهي تفيد مع اسم واحد[٣] .

٤- بناؤهما على الفتح ، فهما فعلان ماضيان[٤] ، وحروف الجرّ تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه ، كما قال[٥] :

واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحبُهْ

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية ، فليس بمنكور دخول الباء على (نِعْمَ) التي فيها بعض الإشكال ، فقد ثبت أنّها فعلٌ لا اسمٌ[٦] .

أمّا العلماء الذين ذكروا الخلاف في هذه المسألة فهم : ابن الوراق ، والدينوري[٧] ، والعكبري[٨] ، وقد ذهبوا بما ذهب به البصريون ، أمّا الخوارزمي فقد

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٢/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ١٢١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٨١/١ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٠/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٤٠/٢ ، والمرتجل : ١٣٦ ، وشرح التصريح : ٧٥/٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٨٨/٩ .

(٦) ينظر : علل النحو : ٣٨٨ .

(٧) نفسه : ٣٨٧ ، وينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٠ .

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٠/١ – ١٨٢ .

فقد ذكر ما قاله البصريون من غير الإشارة إلى الخلاف[١] ، ولم يذكر الزجاجي ، وابن جني ، والدماميني باب (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ؛ لذلك لم يتعرضوا للمسألة .

ردَّ ابن الوراق ، والدينوري ، والعكبري جميع حجج الكوفيين بما ردَّ به البصريين ، وسأذكر ردَّ ابن الوراق فقط للاختصار ؛ لأنّ العكبري قد أكثر من الأدلة على ترجيح رأي البصريين ، وردَّ ما ذهب إليه الكوفيون .

قال ابن الوراق : " فإن قال قائل : فمن أين زعمتم أصل هذين الفعلين (فعل) ؟ قال : الدليل على أنّ (فَعَلَ) لا يجوز إسكانه لخفة الفتح ، فيسقط أن يكون على (فعل) ، وجواز كسر أوليهما دلالة (فَعِل) دون (فَعُل) ؛ لأنّ الثاني لو كان مضمومًا فيهما لم يجز كسر الأول ؛ لأنّه لا كسرَ بعده ، فتكسر الأول للكسرة التي بعده ، ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما كسر الأول وضمّ الثاني ؛ لأنّه ليس في أبنيتهم ، ولا يوجد في كلامهم كسرة بعدها ضمة لازمة ، فوجب أن يكون (فعل) لما ذكرناه "[٢] .

.

وفي جوابه على سؤالٍ مفاده : ما الدليل على أنّهما فعلان ؟ قال : ثبات علامة التأنيث فيها على حدّ ثباتها في الفعل نحو : نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ ، كما تقول : قامت وقعدت ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتاء عَلِمَ أنّهما فِعْلان وليسا باسمين ، وأمّا كونهما حرفين فلا شبهة في بطلانه لاستتار الضمير فيهما ، ولا يستتر ضمير الفاعل إلاّ في الأفعال . وأمّا جواز دخول التاء عليهما فإنّ ذلك عندنا على معنى الحكاية كأنّه حكى ما قال له ، وحروف الجرّ تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه[٣] .

٣- الخلاف في (الألف والواو والياء) في التثنية والجمع أهي إعراب أم حروف إعراب ؟

اختلف العلماء من الفريقين في هذه الحروف ، ويمكن تقسيم أقوالهم على ثلاثة أقوال :

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٩٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٠٦ .

(٢) علل النحو : ٣٨٧ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٣٨٧ ، والإنصاف : ٩٧ ، وأسرار العربية : ٤٢ .

ذكر الكوفيون أنّ الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه[١] .

وذكر الخليل وسيبويه ومن تابعهما أنّ هذه الحروف هي الإعراب[٢] . وقد ذكر سيبويه أنّ هذه الحروف هي حروف إعراب ، وعلامات إعراب ، ضمائر ، وعلامات للتثنية والجمع . وقد نسب بعض النحاة إلى الأخفش بأنّها دلائل على الإعراب[٣] ، وهو ما ذهب إليه المبرد أيضًا[٤] ، والمازني[٥] أنّ هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب[٦] .

ولست أرى طائلاً من هذا الخلاف ولا سيّما أنّ بعض النحاة لم يجد فرقًا بين هؤلاء النحاة وقول سيبويه وإن أرادوا أنّها تدلّ بهذه الصورة على الإعراب أو عند من ذهب إلى أنّ الحركات مقدرة على الحروف عند سيبويه[٧] .

وذكر هذه المسألة من العلماء : الزجاجي[٨] ، وابن الوراق[٩] ، وابن جني[١٠] جني[١٠] ، والعكبري[١] ، أمّا الدينوري ، والخوارزمي ، والدماميني فلم يذكروا هذه المسألة ؛ لأنّهم لم يتطرقوا لهذا الباب في مؤلفاتهم .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وعلل النحو : ١٣٨ ، وعلل التثنية : ٥٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٢٣١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٣/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٧/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٠٢/٢ ، وعلل النحو : ١٣٨ ، والإنصاف : ٣٣/١ ، وأسرار العربية : ٦٧ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٥٢/٢ .

(٥) ينظر : أبو عثمان المازني (ماجستير) : ١٩٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ – ١٣١ ، وشرح الرضي على الكافية لرضي الاسترابادي : ٦٠/١ ، ٧٩ ، وعلل النحو : ١٣٨ ، وعلل التثنية : ٤٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٣/١ .

(٧) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة) : ٩٦ – ٩٧ .

(٨) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٣٠ .

(٩) ينظر : علل النحو : ١٣٨ .

(١٠) ينظر : علل التثنية : ٤٨ – ٥٧ .

وقد ردَّ العلماء الذين ذكروا هذه المسألة على حجج الكوفيين ، ورجحوا أقوال البصريين وأدلتهم ، وساقتصر على ذكر ما ردّ به ابن الوراق على جميع العلماء إلاّ سيبويه بعد أن أذكر ما قاله ابن جني ؛ لأنّه لم يذكر سوى هذه المسألة في مجمل علل التثنية على خلاف العلماء الآخرين الذين ذكروا العديد من المسائل الخلافية مما يُتيح لي أن أذكر أقوالهم في غير هذه المسألة ، وتجنبًا للإسهاب سأبدأ بذكر الرأي الراجح لدى ابن جني ؛ لأنّ الخلاف في المسألة قد ذكرته آنفًا ، والرأي الراجح لديه هو رأي سيبويه ومن تابعه .

قال ابن جني : " وأقوى هذه الأقوال قول سيبويه ، والدليل على صحة قول سيبويه أنّ الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره أنّ الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو : (رجل) و(فرس) هو موجود في التثنية في نحو قولك : (رجلان) و (فرسان) وهو التمكن ، فكما أنّ الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب ، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربًا متمكنًا احتاج إلى حرف إعراب ، وقولنا : (رَجُلان) ونحوه مُعربٌ متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن لا يخلو حرف الإعراب في قولنا : (الزيدان) و(الرجلان) مِنْ أن يكون (ما قبل الألف) أو (الألف) أو (ما بعد الألف) وهو (النون) ... "[٢] .

ثمّ ذكر ابن جني الاعتراضات التي تردّ على قول سيبويه ، إذ ذكر العديد من الاعتراضات وردَّ عليها ولا حاجة إلى ذكرها ؛ لأنّ فيها الكثير من التأويل والإطالة ، والنتيجة هي أنّ رأي سيبويه هو الرأي الراجح عند جميع العلماء في هذه المسألة .

أمّا ابن الوراق فقد ذكر ما ذكره العلماء الآخرون من أدلة صحة المذهب البصريّ ، وهذا أمر طبيعي ؛ لأنّ جميع العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية هم بصريو المذهب كما هو واضح ، وسأذكر ذلك في نهاية هذا الفصل إن شاء الله .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٣/١ .

(٢) علل التثنية : ٥١ – ٥٢ .

ولكنّه ردَّ على أبي الحسن الأخفش ، وأبي العباس المبرد ، والجرمي ، وأبي إسحاق الزجاج ، إذ ذكر في جوابه عن تقديم النون بالزيادة من بين سائر الحروف بقوله : " لم يمكن زيادة بعض حروف المدّ في التثنية والجمع استثقالاً لاجتماعهما ومع هذا فكان يجب إذا وقع حرف المدّ بعد ألف التثنية أن يُهمز ؛ لأنّ كلّ حرف مدٍّ وقع طرفًا قبله ألفٌ زائدة فلا بدَّ من قلبه همزة ، فكان ذلك يؤدي إلى تغيير الحرف عن أصله ، فوجب أن تزاد النون من بين سائر الحروف لما ذكرناه في الجمع من مذهب سيبويه ، وهو الصحيح عندنا ، وأمّا أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد ومن تابعهما ، فيقولون : هذه الحروف دلائل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب ، وهذا القول فاسد ؛ لأنّه يقال لقائله : خبّرنا عن قولك : إنّ هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب في الكلمة أو في غيرها ؟ ثمّ ذكر بعد ذلك مذهب أبي إسحاق الزجاج ثمّ ردَّ عليه بقوله : " ولو لم يعترف بإعراب التثنية والجمع لكان لقوله مساغ "[١] .

ثمّ قال : " وأمّا الجرمي فجعل انقلاب هذه الحروف هو الإعراب ، وقوله أيضًا مختل ... "[٢] .

ثمّ أورد ابن الوراق أقوال غير هؤلاء بأنّهم جعلوا هذه الحروف هي الإعراب كالضمة والفتحة والكسرة[٣] ، ثمّ قال : " وهذا القول من أضعف الأقاويل "[٤] .

٤- الخلاف في (مذ) و (منذ) :

(منذ) مفرد عند البصريين ، ومركب عند الكوفيين واختلفوا في تركيبه ، فذكر الفراء[٥] أنّ (مَنْ ذو) بمعنى (الذي) في اللغة الطائية ، وذكر غيره أنّ الأصل (مَنْ إذ) ثمّ حُذِفَ ورُكِّب وضُمَّ أوله دلالة على التركيب ، وبنوا على هذا الإعراب فقالوا :

---

(١) علل النحو : ١٣٨ .

(٢) علل النحو : ١٣٨ ، وينظر : الإنصاف : ٣٣ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٣٨ ، وأسرار العربية : ٢٣ .

(٤) علل النحو : ١٣٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٣٩٣ .

تقدير قولك : ما رأيته منذُ يومان ، أي : من الذي هو يومان ، فـ (يومان) خبر مبتدأ محذوف ، وقال آخرون : هو فاعل فعل محذوف ، أي : من إذ مضى يومان[١] .

لم يذكر هذه المسألة من العلماء إلاّ الدينوري[٢] ، والعكبري[٣] ، ولكنّهما أعطيا للمسألة حقّها ؛ لأنّهما ذكرا أقوال الفريقين وانتصروا في النهاية لأصحابهم البصريين ، وسأذكر قول الدينوري في هذه المسألة ؛ لأنّ الذي ذكرته آنفًا هو قول العكبري الذي فصّل القول فيها ، والذي سأذكره من قول الدينوري هو الحجج والردّ عليهم ، إذ قال : " والكوفيون يزعمون أنّ أصل (منذ) (من إذ) ويقدرونها ، و(مذ) أيضًا ، إذ انجرَّ ما بعدها تقدير (من) ووافقهم الزجاجي على هذا حسب ، ويجيزون وضع (مِنْ) موضعها ، ويعتلون لذلك بقوله ﷻ : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة : ١٠٨] وتقديره عندنا : من تأسيس أول يوم ، ويقول زهير بن أبي سُلمى[٤] :

أقْوَينَ من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

تقديره عندنا : من مرِّ حججٍ ، ومن مرِّ دهرٍ ، على أنّه قد رُوِيَ : مُذْ حجج ومُذْ دهر ، وقيل : إنّها لغة صاحبه ... "[٥] .

ثمّ ذكر بعد ذلك كلامًا طويلاً ردّ فيه قول الكوفيين ورجّح قول البصريين[٦] .

.

٥- الخلاف في علة زيادة التنوين :

اختلف العلماء في علة زيادة التنوين على أربعة أقوال : الأول : قول سيبويه : التنوين علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستثقلون[١] ، وذلك أنّ ما يشبه

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في العربية : ١٣٤ ، والإنصاف : ٣٨٢ – ٣٩٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٦٩/١ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٣٤ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٦٩/١ – ٣٧١ .

(٤) ديوانه : ٨٦ ، وتمامه : لمن الطلول بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر .

(٥) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٣٣ – ١٣٤ .

(٦) ينظر : نفسه : ١٣٤ .

الفعل من الأسماء يثقل ولا يحتمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يُبنى ، وما عُرِيَ من شبههما يأتي على خفته ، فالزيادة عليه تُشعر بذلك ، إذ الثقيل لا يُثَقَّل[٢] ، والقول الثاني : قول الفراء[٣] : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : هلاّ جُعِلَ لازمًا للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازمًا للأخف[٤] ، وهذا القول يرجع إلى قول سيبويه ، والقول الثالث : أنّ التنوين فُرِّقَ به بين الاسم والفعل ، والقول الرابع : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف ، وهذا أحد المعاني التي يدخل عليها التنوين ، وهذا القول هو قولٌ لبعض الكوفيين[٥] .

وذكر هذا الخلاف كلٌّ مِنْ : الزجاجي[٦] ، وابن الوراق[٧] ، والعكبري[٨] ، والخوارزمي[٩] ، وقد ذكر الزجاجي ، والعكبري المسألة بالتفصيل ، واقتصر ذكر ابن الوراق والخوارزمي على ذكر رأي البصريين فقط من دون الإشارة إلى الخلاف في المسألة ، كما فعل العلماء في المسائل الخلافية التي سبقت هذه المسألة إذ رجحوا أقوال البصريين ، وردّوا حجج الكوفيين وأقوالهم .

ردَّ العكبري على ثلاثة من الأقوال التي ذكرها هو وغيره من العلماء ، إذ لم يردّ إلاّ على القول الأول ؛ لأنّه الرأي الراجح لديه كما هو لدى العلماء الآخرين ، إذ ردّ على القول الثاني بقوله : " إنّ العبارة مضطربة ؛ لأنّ معناها أنّ النون فُرِّق بها

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/٢٠ – ٢١ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٧٥ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علم النحو : ٩٧ .

(٤) ينظر : نفسه : ٩٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/٧٥ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٧٥ .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٧ .

(٧) ينظر : علل النحو : ١٢٨ – ١٢٩ ، ٣٠٣ .

(٨) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/٧٥ .

(٩) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٧ .

بين ما يُنوّن وبين ما لا يُنوّن ، وذا تعليل الشيء بنفسه "[١] ، أي تعليل الفراء منقول منقول من سيبويه وبعبارات مضطربة .

وقال في ردِّهِ للقول الثالث : " وهذا فاسدٌ لوجهين : أحدهما : أنّ ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا يُنوّن ، والثاني : أنّ الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة كالألف واللام ، وحروف الجرّ ، والإضافة ، فلم يحتج إلى التنوين "[٢] .

وفي ردّه على القول الرابع قال : " وهذا أيضًا فاسد من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ غير المنصرف يكون مفردًا ولا يُنوّن ، والثاني : أنّ المفرد مفارق للمضاف ؛ لأنّه يصحّ السكوت عليه والمضاف إليه كجزء من المضاف ، والثالث : أنّ ما فيه الألف واللام مفرد لا يُنوّن "[٣] .

فردَّ العكبري على جميع الأقوال إلاّ رأي سيبويه ، بل زاد عليه بعض الكلمات التي توضح معناه كما ذكرت ذلك بعد ذكر قول سيبويه في القول الأول .

وإلى ذلك ذهب الزجاجي ، إذ ذكر جميع ما ذكره العكبري وإن لم يكن في اللفظ ، بل ذكره في المعنى ، وذهب إليه أيضًا ابن الوراق ، والخوارزمي ؛ لأنّهم لم يذكروا سواه[٤] .

٦- الخلاف في الفعل والمصدر أيّهما مأخوذ من الآخر :

ذكر سيبويه وجميع البصريين أنّ الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل ، وهذا معنى قول سيبويه : " وأمّا الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء "[٥] ، وأحداث الأسماء المصادر ، وفي الكلام اختصار وحذف تقديره : من لفظ أحداث أصحاب الأسماء ، ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٩٧ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٥/١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٥/١ – ٧٦ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٩٨ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٧٦/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٩٧ ، وعلل النحو : ١٢٨ ، ٣٠٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٧٥/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٧ .

(٥) الكتاب : ١٢/١ .

المسميات بها في الإخبار عنها ، إذ كان لا يتوصل إليها إلاّ بها كما ذكرنا ، فيقول : قام زيدٌ قيامًا ، قام مأخوذ من القيام[١] .

وذكر الفراء وجميع الكوفيين أنّ المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده[٢]

ذكر جميع العلماء هذه المسألة إلاّ ابن جني ، والدماميني فإنّهما لم يذكراها بسبب اقتصار مؤلفيهما على موضوعات محددة من مجموع المواضيع التي حوتها كتب العلماء الآخرين[٣] .

فقد ذكر كلٌّ من : الزجاجي ، والدينوري ، والعكبري جميع تفاصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، واقتصر ذكر ابن الوراق ، والخوارزمي للمسألة على ذكر حدّ المصدر ، ومذهب البصريين فيها من غير الإشارة إلى المذاهب الأخرى .

وساقتصر على ذكر ما قاله الدينوري في هذه المسألة تجنبًا للإسهاب أولاً ، وأنّ الأقوال التي ذكرها جميع العلماء تحمل المعنى ذاته ثانيًا .

وقد ذكرتُ في المسائل التي سبقت هذه المسألة أقوالاً كثيرة للزجاجي ، ولابن الوراق ؛ لذلك سأذكر ما قاله الدينوري فقط في هذه المسألة .

قال الدينوري : " زعم الكوفيون أنّ المصادر مشتقة من الأفعال واعتلوا بأنّ الأفعال عاملة والمصادر معمولة ، وأنّ العامل قبل المعمول ولا حجة لهم في ذلك ؛ لأنّ الحروف عاملة في الأسماء وفي الأفعال ، ثمّ ليست بالإجماع منا ومنهم قبلها

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، وعلل النحو : ٢٣٠ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٦٠/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٢٨ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، والإنصاف : ٢٣٥ ، وأسرار العربية : ١٧٢ – ١٧٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٦٠/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ ، وعلل النحو : ٢٣٠ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٦٠/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٢٨ .

ولا أصلاً لها ، واعتقد البصريون أنّ الأفعال مشتقة من المصادر ، وهذا المذهب صحيح ، وذلك أنّ المصادر دالة على العموم ، والأفعال دالة على الخصوص ، والعموم قبل الخصوص ... "[١] .

ولو كان كما زعم الكوفيون لكانت أسماء الأحداث صادرة والأفعال مصادر فتنعكس اللغة وتنقص البنية ولا وجه لاعتراضهم بالأفعال الستة غير المنصرفة في أنّها لا مصادر لها ، وذلك أنّها معدولة عن أصولها كما تقدّم به القول ، وليس الاعتبار بما شذَّ عن أصله وخرج عن بابه ، بل على ما في قانون اللغة وأصل الوضع على أنّا توجد له مصادر الأفعال لها ، نحو : (ويح) و(ويل) فتنعكس المسألة لنا عليهم وبتوجه الاعتراض منا إليهم[٢] .

وهذا التأويل الذي ذكره صاحب (ثمار الصناعة) لم يذكره أحد غيره مع العلماء ، بل ذكر العلماء الآخرون تأويلات أخرى ، إذ ذكر الزجاجي خمسة أدلة للبصريين ، وفي هذه الأدلة يرجح الزجاجي جميع ما ذهبوا إليه ، وذكر دليلين للكوفيين وبيّن فسادهما في نفس الموضع الذي ذكر فيه مذهبهم[٣] ، وليس هناك متسع لذكر جميع ما ذكره الزجاجي ، ولكن الزجاجي ذكر مسألة مهمة جرت بينه وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر يجب ذكرها لنقف على حقيقة ما ذهب إليه البصريون في اشتقاق المصدر هل هو الحدث الذي اشتق الفعل منه أم هو مشتق من الفعل ؟

قال الزجاجي : " مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر قلت له مرة : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر المكان الذي يصدر عنه ، كقولنا : مصدر الإبل وما أشبه ، وقد ذكر جميع العلماء هذا

---

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٩ – ٥٠ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٠ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ – ٦١ .

المثال[١] ، ثمّ تقول : مصدر الأمر والرأي تشبيهًا ، والمصدر أيضًا هو الذي يسميه النحويون مصدرًا كقولنا : ضرب زيدٌ ضربًا ومضربًا ، وقام قيامًا ومقامًا ما أشبهه ، والمفعل يكون مكانًا ومصدرًا ، قلت له : فإذا كان كذلك فلِمَ زعم الفراء أنّ المصدر مصدر الفعل ؟ وبأيّ قياس جعله بمعنى الفاعل ، وقد صحّ عندك أنّه يكون مفعولاً به بمعنى الفاعل ، فيكون المصدر ملحقًا به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء إنّما هو عنده بمعنى (مفعول) وكأنّه أصدر عنه الفعل لا أنّه صدر عنه فهو بمعنى (مفعول) "[٢] .

وأجاب أبو بكر بن الأنباري أيضًا عن سؤال الزجاجي الذي معناه : أين وجه الخلاف في هذه المسألة ؟ فأجاب بقوله : إنّ أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعل شاذًّا ولا يقاس عليه إنّما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة ، قلت له : أما إذ صاروا إلى باب السهول والدعاوى بغير برهان ، فالكلام بيننا ساقط ، فأمّا الشهوات والدعاوى بغير برهان ، فأمّا الشواذ فإنما تقبل ما نقلته الرواة وسَمِعَ منها في شعر شاهد كلام لا ما يدعيه المدعون قياسًا ، قال : فقد قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأنّه ذو الانصدار منه ، كما قيل : المسلم المؤمن ، ومعناه : السلامة ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنّه في معنى فاعل ، وقد مضى القول فيه ، ثمّ ردّ ابن الأنباري على قول الزجاجي عندما ذكر له ما جرى لأبي بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـ) ، فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ، ولا موجودة في كتبه ولكنّها مما يرى أنّها تؤيد المذهب وتنصره[٣] .

هذه المسألة من المسائل المهمة في الترجيح بين المذاهب وذكر آراء العلماء وهي مما انفرد به الزجاجي من بين علماء العلة فلم يذكرها أحد غيره ؛ لذلك لم

---

(١) ينظر : علل النحو : ٢٣٠ ، ٣٩٧ ، وثمار الصناعة في العربية : ٤٩ ، والإنصاف : ٢٣٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٦٠/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ١٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٦١ – ٦٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦١ .

استطع أن اجتزِئ نصًّا معينًا منها ؛ لأنّها لا تفهم إلاّ بذكر جميع تفاصيلها لذلك أطلتُ قليلاً في هذه المسألة .

٧- علة رفع الفعل المضارع :

اتّفق العلماء على إعراب الفعل المضارع إلاّ أنّ نظرية العامل اقتضتْ أن يُعلل رفعه ، فوقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في علة رفعه .

ذكر الكوفيون أنّ علة رفعه هي تجرّده من الناصب والجازم ، وانفرد الكسائي[١] عنهم بالقول : إنّ حرف المضارعة هو الذي رفع الفعل ، أمّا البصريون فقد علّلوا رفعه بقيامه مقام الاسم[٢] ، وقال ثعلب : إنّ المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه ، وقال الفراء : إنّ تجرده من العوامل عامل الرفع فيه تشبيهًا بالمبتدأ[٣] ، وردَّ الكوفيون تعليلهم بحجتين : الأولى : لو صحَّ تعليل البصريين لنُصِبَ الفعل وخُفِضَ عند قيامه مقام الاسم المنصوب والمخفوض ، والأخرى : أنّ الفعل المضارع يقع حيث لا يجوز أن يقع الاسم ، نحو : (كادَ زيدٌ يقوم) فلا يجوز أن يقال : (كاد زيدٌ قائمًا) ، وردَّ البصريون هاتين الحجتين بما يأتي :

١- لا ينصب الفعل ولا يجر عند قيامه مقام الاسم المنصوب أو المجرور ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٤] .

٢- قيامه مقام الاسم ، عامل معنوي كالابتداء مما أوجب رفعه .

٣- الأصل في نحو : (كاد زيدٌ يقوم) : (كاد زيدٌ قائمًا) وإنّما عدلوا عنه لمقتضى دلالة (كاد) على المقاربة من الحال ، وقد يدلّ الفاعل على الماضي كما في قول تأبط شرًّا[٥] :

فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبًا وكَمْ مِثلِها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٥١ – ٥٥٣ ، وشرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري : ٥٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٠٩/٣ ، وعلل النحو : ١٥٣ .

(٣) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٦ – ٧٧ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١٥٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/٢ ، وشروح اللمع في العربية (رسالة) : ٢١٥ .

(٥) ديوانه : ٩١ .

واحتجّ البصريون في تضعيف تعليل الكوفيين برفعه ؛ لتجرده من عوامل النصب والجزم بأنّ مقتضى ذلك أن يكون النصب[١] ، والجزم قبل الرفع ، وهذا مخالف للإجماع على أنّ الرفع للفاعل قبل النصب للمفعول ، واحتجوا في ردّ قول الكسائي بأنّ حروف المضارعة هي التي ترفع الفعل بحجج هي :

١- يقتضي ذلك أن تكون النواصب والجوازم عوامل دخلت على عوامل ، وهذا غير جائز .

٢- لو صحّ قول الكسائي لما نُصِبَ بالنواصب ، ولما جُزِمَ بالجوازم لوجود عامل الرفع .

٣- هذه الحروف جزء من الفعل شكلاً ودلالةً ، فإعمالها يقتضي أن يكون الفعل عاملاً في نفسه ، وهذا غير جائز[٢] .

ذكر ابن الوراق[٣] ، والدينوري[٤] ، والعكبري[٥] المسألة بجميع تفاصيلها ، إذ أفردها ابن الوراق بباب خاص في مؤلفه ، وذكرها الجليس النحوي في باب العوامل وقد زاد رأيًا آخر عزاه إلى ثعلب وهو أنّ العامل المضارعة نفسها ، أمّا العكبري فقد ذكرها في بداية الجزء الثاني في باب الأفعال ، وسأذكر ما أورده ابن الوراق ، والعكبري فقط من ردود وترجيحات تجنبًا للإطالة أمّا الزجاجي[٦] ، والخوارزمي[٧] فقد فقد ذكرا رأي البصريين فقط ، ولم يذكر ابن جني ، والدينوري ، والدماميني هذه المسألة في مؤلفاتهم .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ١٤٦/٢ ، وعلل النحو : ١٥٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/٢ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١٤٦/٢ ، وعلل النحو : ١٥٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/٢ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٤) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٧٦ – ٧٧ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/٢ – ٢٦ .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٠ – ٨١ .

(٧) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٥ .

ردَّ ابن الوراق على الفراء والكسائي في هذه المسألة ، أمّا العكبري فإنّه أيضًا ذكر الاثنين وردَّ عليهما ولكن بطريقة تختلف عما ردّ عليهما بها ابن الوراق كما سأذكر ذلك .

قال ابن الوراق : " والفراء[١] يقول : إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وعند الكسائي أنّه يرتفع عمّا في أوّله من الزوائد[٢] ، فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لم يجز أن تدخل على عوامل الرفع ؛ لأنّه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في حال ، وهذا محالٌ فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم والحروف في أوله موجودة عَلِمنا أنّها ليست علة في رفعه "[٣] .

وأمّا الفراء فقوله أقرب إلى الصواب ، وهو مع ذلك فاسد ؛ لأنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع ؛ لأنّه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وأوّل أحوال الإعراب الرفع ، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ؛ لهذا فسد[٤] .

وقال العكبري في المسألة ذاتها : " ومذهب الكسائي[٥] فاسد فتعيّن التعليل بالتعرّي ، واحتجّ الكسائي بأنّ الفعل قبل حرف المضارعة مبني وبعد وجوده وحدَهُ مرفوع ، والرفع عملٌ لا بدَّ له من عامل ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه ، وإنّما بَطُلَ عمله بعامل آخر ؛ لأنّه هو أقوى منه كما (إنْ) الشرطية يبطل عملها بـ (لم) ، والجواب عن كلام الفراء من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه تعليل بالعدم المحض وقد أفسدناه في باب المبتدأ ، والثاني : ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه ؛ لأنّه يُبين قوة الفعل باستقلاله وبذلك وقع موقع الاسم ، والثالث : أنّ ما قاله يُفضي إلى أنّ أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم ، والأمر بعكسه ، وأمّا خبر (كاد) فالأصل أن يكون اسمًا لما ذكرنا في بابه وإنّما أُقيم الفعل مقامه ؛ ليدلّ على

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٥٣/١ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ١٣٥ .

(٣) علل النحو : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٤) ينظر : نفسه : ١٥٤ ، والإنصاف : ٥٥١ – ٥٥٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٥٥١ ، وشرح قطر الندى : ٥٧ .

قرب الزمان "[١] ، وقد ذكر العكبري ثلاثة أوجه تدلّ على فساد ما جاء به لا مجال لذكرها ههنا[٢] .

٨- الخلاف في المستحق للإعراب من الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحروف :

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : " المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف ، ثمّ عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبُنِيَت ، وتلك العلة مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعْرِبَت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء وبَقِيَت الحروف كلّها على أصولها مبنية ؛ لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها ... "[٣] ، لا يقتصر سيبويه على علة مشابهة الحرف فقط وإنّما تتعدى إلى علل أخرى وهذا واضح من خلال نصّ سيبويه الذي أشار إليه السيرافي : " اعلم أنّ الأسماء المبنية كلّها لا تحتج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها ، أو للتعلق بها وملابستها ، أو لوقوع المبني موقع فعل مبني ، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله "[٤] . وقال الكوفيون : أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف ، فكلّ شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فالعلّة أزالته عن أصله "[٥] .

احتجّ العلماء بما احتجّ به البصريون ، أي من العلماء الذين ذكروا هذه المسألة : الزجاجي[٦] ، وابن الوراق[١] ، والدينوري[٢] ، والعكبري[٣] ، والخوارزمي[٤] والخوارزمي[٤] ، أمّا ابن جني ، والدماميني فإنّهما لم يذكرا هذه المسألة .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥/١ – ٢٦ .

(٢) ينظر : نفسه : ٢٦/١ .

(٣) الكتاب : ١٣/١ – ٢٠ ، والإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، والجمل : ٢٦٠ ، والمقتصد : ١٠٧ – ١٠٨ .

(٤) شرح كتاب سيبويه : ١٠٦/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣١٦/١ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة) : ١٠٠ .

(٥) الإيضاح في علل النحو : ٧٨ .

(٦) ينظر : نفسه : ٧٧ .

لم يذكر أحدٌ الخلاف في هذه المسألة بشكل مفصل إلاّ الزجاجي ؛ لأنّه أفرد لها بابًا خاصًّا ، أمّا العلماء الآخرون فقد ذكروا مذهب البصريين فقط من غير أن يُشيروا إلى الخلاف في المسألة ، وذكرها ابن الوراق ، والعكبري في مواضع مختلفة من كتابيهما ، كما سأذكر ذلك فيما يأتي .

ذكر الزجاجي دليلين من أدلة البصريين ، ودليلاً واحدًا للكوفيين وردَّ عليهم ، وذكر أيضًا أنواع العلل التي أودعها في (الإيضاح) حيث ذكر احتجاج البصريين لذلك بأنّ الدليل على الإجماع أنّ الإعراب إنّما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدلّ به على الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، وهذه المعاني موجودة في الأسماء لا في الأفعال والحروف ، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ، ومن أدلتهم الأخرى أنّ الأفعال غير مستحقة الإعراب ؛ لأنّها عوامل في الأسماء بالإجماع ، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها ؛ لأنّه لا بدَّ للمُعْرَب من مُعْرِب ثمّ لم تكن بأحقّ بالإعراب من عواملها ، فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها ثمّ يجب ذلك في عوامل عواملها إلاّ ما لا نهاية له ، وهذا بيِّن الفساد لهذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل(٥) .

أي أنّ كلام الزجاجي يُختصر في معنيين : الأول : استند الزجاجي في ترجيحه لمذهب أصحابه على إجماع العلماء على أنّ الإعراب دخل ليفصل بين المعاني المشكلة ، ومنه اشتُقَّ الأصل الذي ذهب إليه البصريون ، والآخر : أنّه ردَّ على الكوفيين بقولهم أنفسهم ، إذ أجمع علماء كلا الفريقين على أنّ الأفعال عوامل في الأسماء ، والعوامل تابعة لعواملها ؛ لذلك أقرَّ الكوفيون على فساد مذهبهم بأنفسهم .

---

(١) ينظر : علل النحو : ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٧٧ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ٥٧ .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٥/١ ، ٥٦ ، ١٥/٢ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ – ٧٨ .

أمّا قول قطرب (ت٢١٠هـ)[١] : دخل الإعراب الكلام استحسانًا ؛ لأنّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة ، فحُرِّك تسهيلاً على المتكلم ، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق لاستُغْنِيَ عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، ولكان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني ، وهو في قوله هذا ردّ على قول العكبري الذي نصّه : " إنّ الإعراب دخل الأسماء ليس لحاجة إلى الفصل بين المعاني "[٢] ، وأيضًا ردَّ ما ذكرته من احتجاج الزجاجي لمذهب البصريين[٣] ، وقد ردّ عليه العكبري من وجهين :

" أحدهما : أنّ السكون أسهل على المتكلم من الحركة "[٤] ، ويبدو أنّ هذا لا يصلح ردًّا ؛ لأنّ التسكين لا يكون أسهل على المتكلم في أواخر الكلم خاصّةً إذا كان في وصل الكلام .

" والآخر : أنّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار إنْ شاء حرّك بأيِّ حركة شاء ، وإنْ شاء سكّن "[٥] ، والعكبري في هذا الكلام قد ردَّ على نفسه ؛ لأنّ القياس في النحو يعتمد على كلام العرب سواء أكان شعرًا أم نثرًا ، والعرب دائمًا تنطق بما هو أخف على ألسنتهم فمتى ما شاء حرّك بأيّ حركة ، وإنْ شاء سكّن ، وعلى أساس كلامهم بُنِيَت القواعد النحوية ، ومِنْ ثَمَّ فإنّ العصر الذي عاش فيه يختلف عن العصر الذي عاش فيه العكبري ولهذا تأثير أيضًا ، وقد ردّ العكبري أيضًا على قطرب بقوله : " إنّ التقديم جوابه من وجهين : أحدهما : أنّه لا يمكن في كلّ مكان ، ألا ترى أنّ التقديم في قولك : ما أحسن زيدًا ! غير ممكن ، والآخر : أنّ في لزوم التقديم تضييقًا على المتكلم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة القافية . وأمّا

---

(١) ينظر : الأضداد لقطرب : ٤٥ ، والإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥٥/١ – ٥٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٥/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٠ – ٧١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٦/١ .

(٥) نفسه : ٥٦/١ – ٥٧ .

اختلاف الإعراب مع اتّفاق المعنى وعكسه فشيء عارض جاز لضربٍ من التشبيه بالأصول ، فلا يناقض به "[١] .

٩- الخلاف في الجازم لفعل الشرط وجوابه :

ذكر البصريون أنّ (إنْ) هي الجازمة لهما ، وذكر بعضهم أنّ (إنْ) تجزم الأول ثمّ تجزمان الجواب ، وذكر بعضهم الآخر أنّ (إنْ) تجزم الأول ثمّ تجزم الأول الجواب ، وذكر الكوفيون أنّ (إنْ) تجزم الأول وينجزم الجواب على الجوار وحجة الأوّلين أنّ (إنْ) تقتضي الفعلين فعَمِلَت فيهما كالابتداء وكـ (كان ، وإنّ ، وظننتُ) ، واحتجّ القائل الثاني بأنّ (إنْ) ضعيفة فلا تعمل في شيئين فتقوى بالثاني كما ذكرنا في عامل الخبر ، واحتجّ الثالث بأنّ الفعل الأول يقتضي الثاني فعَمِلَ فيه ، واحتجّ الرابع بأنّ الحرف ليس في قوّته العمل في الفعلين ، والفعل لا يعمل في الفعل ، فتعين أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكلة للأول ، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيرًا[٢] .

ذكر هذه المسألة من العلماء : الزجاجي في مسائله المفردة[٣] ، وابن الوراق في باب المجازاة[٤] ، والعكبري في باب الجوازم[٥] ، والخوارزمي في باب الحروف الجازمة[٦] .

وقد ردّ العكبري على قول الكوفيين بقوله : " إنّ عمل الفعل في الفعل غير سائغ ؛ لأنّ الفعل لا يقتضي الفعل ، ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول ، وهذا

---

(١) نفسه : ٥٧/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٦٠٢ ، وأسرار العربية : ٣٣٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥١/٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٤٠ .

(٤) ينظر : علل النحو : ٢٨٨ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥١/٢ .

(٦) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٨٤ .

يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره ، وأمّا الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلاّ عند الضرورة ولا ضرورة "[١] .

وقد ذكر الزجاجي هذه المسألة ولكنّه ذكرها ليس كما ذكرها العكبري وإنّما ردّ على الكوفيين بذكره للمثال الذي ضربوه في استشهادهم لصحة مذهبهم ، وردّ عليهم بذكره لمثال أصحابه وقاس على ذلك جميع المسائل الأخرى .

وانفرد الزجاجي من بين علماء العلة بذكره لمذهب المازني الذي يختلف عن المذاهب الأخرى ، حيث ذهب المازني إلى بناء فعل الشرط وجوابه على الوقف لا جزمهما ؛ لأنّ الفعل المضارع إنّما أُعرب لقيامه مقام الاسم ، وفعل الشرط وجوابه لا يقومان مقام الاسم فلا معنى لحرف الشرط في الأسماء[٢] ، وقد ذكر الزجاجي هذه المسألة ولكنّه لم يصرح باسم صاحب هذا المذهب كما صرّح به صاحب (الإنصاف)[٣] . أمّا العلماء الآخرون فلم يذكروا سوى رأي البصريين وقد أشرت إلى مواضع ذكرهم لهذه المسألة في مؤلفاتهم فلا داعي لأن أذكرها ؛ لأنّهم لم يتطرقوا إلى مواضع الخلاف فيها .

١٠- إعراب الأسماء الستة :

لم يذكر هذه المسألة من العلماء بجميع تفاصيلها إلاّ العكبري الذي ذكر فيها جميع أقوال العلماء من الفريقين وهو ما لم يفعلْهُ أحد إلاّ أصحاب الكتب الخلافية لأنّهم المعنيون بهذه المسألة .

وقد ذكرها أيضًا من العلماء الذين ألّفوا في العلة : ابن الوراق[٤] ، والخوارزمي[٥] ، ولكنّهم اقتصروا في ذكرها على مذهب البصريين فقط ؛ لذلك سأذكر قول العكبري في المسألة بشيء من الإيجاز ؛ لأنّه أطال فيها كثيرًا ، بل استطيع أن أقول : إنّ هذه المسألة من أكثر المسائل الأربع والتسعين التي انطوى

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٢/٢ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٤٠ ، وشروح اللمع في العربية (رسالة) : ٢٢٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٦٠٢/٢ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١٢٧ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٧ .

عليها الجزء الأول من لُبابِهِ من حيث ذكره لعدد الآراء وبيانه لها من حيث الردّ أو الترجيح ، كما سأوضح ذلك فيما سيأتي .

وأمّا المذاهب التي ذكرها ابن الوراق والخوارزمي فكما ذكرتُ لم يذكرا سوى مذهب أصحابهم وقد حواهما العكبري في ذكره لجميع المذاهب التي ذكرت هذه المسألة[١] .

ذكر العكبري أنّ هذه الأسماء معربة في حال الإضافة ، ولها حروف إعراب ، واختلف الناس في ذلك فمذهب سيبويه أنّ حروف العلة فيها حروف إعراب والإعراب مقدّر فيها كما يقدر في الأسماء المقصورة[٢] ، نسب هذا الرأي إلى سيبويه كما نسب إليه هناك أي سيبويه ليس له رأي في هذه المسألة فقد تحدث عن هذه الأسماء في موضعين أو ثلاثة في كتابه من غير أن يشير إلى ماهيّة هذه الحروف ، ويبدو أنّ النحاة قد بنوا نسبتهم هذه أو عزوهم إلى سيبويه بناءًا على التشابه بين هذه الحروف وحروف التثنية والجمع ؛ ذلك لأنّ سيبويه ليس له رأي فيما يخصّ هذه المسألة من الأسماء الستة كما كان له رأي في التثنية والجمع[٣] ، واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها ، فقال الربعي (ت١٢٠هـ) : الأصل في الرفع واو مضمومة لكن نُقِلَت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ، ففي هذا نقل فقط وفي النصب تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبَت ألفًا[٤] . وهذا ضعيف ؛ لأنّه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب ، فيكون الإعراب في وسط الكلمة ، ولا يصحّ تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله ؛ لأنّ المنقول ملفوظ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر[٥] .

---

(١) ينظر : علل النحو : ١٢٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٠/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٥٢/١ ، واللباب : ٢٩٠/١ .

(٣) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة) : ٩٨ – ٩٩ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٩٠/١ ، وهمع الهوامع : ٣٨/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ١٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٠/١ .

وذكر بعض أصحاب سيبويه أنّه لم ينقل شيء بل حركات ما قبل حروف العلة تابعة لها تنبيهًا على أنّ هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها ، وإنّ ردّ اللام عارض في الإضافة(١) .

وقد ذكر العكبري أدلةً تدلّ على صحة مذهب سيبويه وهي : أنّ الأصل في كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركة لا بالحرف ، وقد أمكن ذلك هنا إلاّ أنّ الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور ، أو أنّ هذه الأسماء معربة في الإفراد على ما ذكرنا فكانت في الإضافة كغيرها من الأسماء ، أو أنّ هذه الحروف لو كانت إعرابًا لما اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب ، أو أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قبلها ألفات لكانت حروف إعراب والحركة مقدرة فيها ، فكذلك لمّا رُدّت في الإضافة(٢) .

ثمّ ردَّ العكبري بعد ذلك على قول الأخفش(٣) ، إذ ذكر أنّها زوائد دوالٌّ على الإعراب كالحركات وهذا لا يصحّ(٤) ، ثمّ ردَّ أيضًا على قول الجرمي بأنّ انقلابها هو الإعراب ، وهو فاسد(٥) .

ثمّ ذكر رأي المازني(٦) في أنّ هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها كما كانت في الإفراد ، وهذا فاسد(٧) .

وذكر الفراء أنّها معربة من مكانين ، فالضمة والواو إعراب فكذلك الآخران ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١٧ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٩١/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٨/١ .

(٤) ينظر : نفسه ، وهمع الهوامع : ٣٩/١ .

(٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٩٢/١ .

(٦) ينظر : المنصف شرح كتاب التصريف : ٦٣ – ٦٤ .

(٧) ينظر : همع الهوامع : ١٢٥/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٢/١ ، وائتلاف النصرة : ٢٨ .

أحدها : أنّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى آخر .

والثاني : أنّ ما ذهب إليه لا نظير له ، ولا يصحّ قياسه على (امرئ) و(اسم) ؛ لأنّ الحركات هنا تابعة لحروف العلة ، وهذا يثبت الحركة في الوقف مع أنّ الإعراب يحذف في الوقف .

والثالث : أنّ (فوك) و(ذو) حرفان ويؤدي قوله إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة[١] .

ثمّ ذكر رأي قطرب ، وأبي إسحاق الزيادي (ت٢٤٩هـ) بأنّ هذه الحروف إعراب كالحركة ، وقد أفسدنا ذلك بما تقدّم[٢] .

وذكر أبو علي (ت٣٧٧هـ) أنّ هذه الحروف إعراب دوالٌّ على الإعراب فجُمِعَ بين قول الأخفش ، وقول سيبويه إلاّ أنّهم لم يقدّروا فيها إعرابًا ، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع ، ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول[٣] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١٧/١ ، وأسرار العربية : ٤٣ – ٤٤ ، وشرح المفصل : ٥٢/١ .

(٢) ينظر : الأضداد : ٤٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٢/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٩/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٤/١ ، وهمع الهوامع : ١٢٣/١ .

الفصل الخامس

المآخذ على مؤلفي العلة

المبحث الأول

المآخذ المنهجية

المبحث الثاني

المآخذ العلمية

الفصل الخامس
المآخذ على مؤلفي العلة

على الرغم ممّا يتمتع به العلماء من ذكاءٍ حاد وذهنٍ متوقد ودقة في التعليل والإتيان بالحجج والأدلة لإقرار بعض القواعد النحوية ، إلاّ أنهُ قد أُخذت عليهم بعض المآخذ التي لا تقلل من شأنهم ؛ لأن الكمال لله وحده ، فمهما ارتقى العلم في سلم المعرفة فإنه لا يبلغ حد العصمة من الخطأ، فلا يخلو أي كتاب ألفه الإنسان مهما بلغت درجته العلمية من أوهام أو أخطاء ، وقديمًا قالوا : " لو عُرِضَ كتابٌ سبعين مرة لوجد فيه خطأ ، أبى الله أن يكون كتابُ صحيحًا غير كتابه "[١] .

لذلك لم تخل كتب العلل النحوية التراثية من المآخذ إلاّ مؤلَّف الدماميني بسبب صغر حجم مؤلفه ، إلاّ أنَّ هذه المآخذ لا تنقص من قدرات العلماء العلمية ، ولا تقلل من شأنهم ، وهذه المآخذ منها منهجية تتعلق بمنهج عرض المادة العلمية وأخرى علمية .

---

(١) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي : ٥ .

المبحث الأول
المآخذ المنهجية

الزجاجي

١- الاستطراد :

لغة : " هو اطّرد الشيء تبع بعضه بعضًا ... واطراد الكلام إذا تتابع ، واطرد الماء إذا تتابع سيلانه "[١] .

وفي الاصطلاح : هو " الانتقال من معنى إلى معنى أخر متصل به ، ولم يقصد بذكر الأول التوصل إلى الثاني "[٢].

وقد استطرد الزجاجي في عديد من المواضع منها ما ذكره في باب (ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض)[٣] ، إذ قال : سؤال على أصحاب سيبويه في امتناع الأفعال من الخفض ، وقد ذكر الزجاجي هذا السؤال وفصل القول فيه ثم بعد أن ذكر في بداية الموضوع قول سيبويه ، وبين معنى ما ذهب إليه وطرح عددًا من الأسئلة التي يحتملها نص سيبويه ، وأول جميع الإجابات لصالحه ، وذكر أيضًا أقوال العلماء التي تخالف قول سيبويه وردَّ عليها ، سأل بعد ذلك سؤالاً وأجاب عنه بقوله : " وهو أن يقال لهم : إذا كان اعتمادكم في امتناع الأفعال من الخفض إنما هو لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاّ تضاف الأفعال البتة ؛ لأن الشيء المحال لا يصير غير محال ... "[٤] .

بعد ذلك ذكر رأيه ورأي البصريين ، ثم أعاد ذكر البيتين اللذين ذكرتهما فيما سبق وأضاف إليهما بيتًا ثالثًا[٥] . خاتمًا الموضوع بمجموعة من الأسئلة والأجوبة التي لا طائل من ورائها ؛ لأنها ليست مسألة خلافية ، وقد صرّح بها سيبويه بشكل واضح وذكره هو ، وأيضًا إنَّ الكثرة من الكلام وإعادة بعضه أوقعه ليس فقط

---

(١) لسان العرب (طرد) .

(٢) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لأحمد بن محمد الخفاجي : ٦٨ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٠٧ .

(٤) نفسه : ١١٢ .

(٥) ينظر : نفسه : ١٠٧- ١٢١ .

بالاستطراد بل في الاضطراب ؛ لأنه ذكر بعض الكلام أكثر من مرة فضلاً عن ذكر الأبيات الشعرية في الموضوع الواحد مرتين كما مرَّ آنفًا .

ثم ابتعد عن الجواب بشكل مباشر عن الإجابة عن سؤاله بذكر إضافات العرب على الأفعال بقوله : " وقد رأينا العرب قد أضافت إليها أسماء الزمان كقولهم : هذا يوم يقوم زيد ، وهذه ساعة يذهب بكر ، وقصدتك يوم خرج عبد الله ، وأقصدك يوم يقوم أخوك ، وكذلك ما أشبهه "[١] .

وذكر على زيادة (ذو) مجموعة من الأمثلة ، ثم أضاف إلى ذلك قول العرب في زيادة (آية) إلى الأفعال مستشهدًا ببيتين من الشعر وهما ليزيد بن عمرو الكلابي المعروف بابن الصعق[٢]

ألاّ أبلغ لديك بني تميمٍ بآية ما تحبون الطعاما

وذكر قوله أيضًا[٣] :

بآية تقدمون الخيل زورًا كأنّ على سنابكها مداما

وبعد أن ذكر كل ذلك قال : " فقد بان بإضافتهم هذه الأشياء إلى بطلان ما ذكرتم "[٤] .

أي أنه أثبت أن هناك أشياء قد أضيفت إليها الأفعال فلا حاجة إلى التفصيل أكثر في المسألة ، ولكنه قد زاد أربعة أجوبة كلها تدور حول الشذوذ في الأشياء التي أضيفت إلى الأفعال[٥] ، ثم ذكر قول الأخفش[٦] . لم يدخل الأفعال جرّ ؛ لأنّها أدلة أدلة وليست الأدلة بالشيء الذي تدلّ عليه ، وأمّا زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه وإنّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه ، وليس يكون جرّ في شيء من الكلام إلاّ بالإضافة .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٦٠/١ ، وطبقات الشعراء : ٣٩ ، والكامل : ٢٢٣/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١٣٦/٣ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ١٠٧ – ١٢٠ .

(٥) ينظر : نفسه : ١١٤ – ١١٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ٩٣ – ٩٤ .

٢- منهج الإيجاز :

كما وقع الزجاجي في الاستطراد المُمل وقع أيضًا في الإيجاز المُخل لأن كتاب الإيضاح مُقسم على قسمين ، والحقيقة أنه لم يكن هناك إيجاز في جميع الأبواب النحوية التي حواها القسم الأول من مؤلِفه .

أمّا القسم الثاني أي في مسائله المتفرقة فكان إيجازه مُخلاً في أغلب المسائل التي ذكرها ، منها قوله : " قال أبو العباس : لا أجيز زيد ضربت ، وأجيز إنَّ زيدًا ضربت ؛ لأنه لا نجد بدًا من الإضمار إذا نصبت (زيدًا) بأن "[١] . وانتهى كلامه في هذه المسألة ، وفي مسألة أخرى اكتفى الزجاجي بذكر الأمثلة فقط وذلك في قوله : " أصبح زيد مفيقًا ، أخذ من فيقة الناقة ، كأنه استراح كما تستريح الناقة إذا حلبت "[٢] ، ولم يعلق الزجاجي على هذه الأمثلة لكي يتسنى لنا معرفة مراده من المثال .

ابن الوراق

١-الاستطراد :

إن استطراد ابن الوراق يأتي من خلال كثرة الأسئلة التي يُحملها للنص أو للمسألة النحوية ، وقد ذكرت أن الاستطراد هو الابتعاد عن الموضوع وأضيف إلى ذلك التوسع في شرح الموضوع بشكل مفرط هو أيضًا استطراد ؛ لأنَّه يبعد القارئ عن فهم المعنى الحقيقي للمسألة المقصودة ، وإنَّ أكثر ما استطرد به ابن الوراق هو من النوع الثاني أي من الاتساع في شرح جوانب المسألة ، وهذا واضح في معظم أبواب الكتاب ، وأمّا ابتعاده عن الموضوع الأصلي للمسألة فكان قليلاً بعض الشيء ، من ذلك ما قاله في باب (الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) إذ قال عند حديثه عن استعمالات كان : " فمما جاءت فيه ملغاة في المعنى واللفظ الإلغاء بعد التوكيد ، وتحسين اللفظ قوله تعالى : ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم :٢٩] ، والمعنى : كيف نُكلم من صار في المهد صبيًا فـ

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٣٧ .

(٢) نفسه : ١٣٧ .

(صبيًا) : نصب على الحال والعامل فيه نُكلم ، والتقدير : كيف نُكلم من هو في المهد في حال الصّبا ، ولو جعلت (كان) معنى لخرج ﴿عليه السلام﴾ من أن يكون له اختصاص بهذا الحكم من بين سائر الناس ، ألاّ ترى أن جميع الناس قد كانوا صبيانًا في المهود ، فدل بعجب القوم من قول مريم : إن عيسى ﴿عليه السلام﴾ يتكلم في حال الصبا "[1] ، حيث ابتعد عن الموضوع بتفسيره لمعنى الآية الكريمة وكلامه هذا موضعه كتب التفسير وليس كتب النحو .

ومن أمثلة استطراداته أيضًا أنّه في بعض الأحيان يُحدد بقوله (وفي ذلك جوابان) ثم يذكر أكثر من ذلك ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في باب (العدد)[2] إذ قال : " فإن قال قائل : فلم وجب جعل لفظ (العشرين) بزيادة علامة الجمع في آخره ، ولم يجعل بعلامة تثنية العشرة ؟

قيل له في ذلك جوابان :

أحدهما : أن تثنية العشرة في المعنى جمع ؛ لأنها أعداد كثيرة ، فوجب أن تلحقها علامة الجمع ليطابق معناها ، أعني .

الوجه الثاني : " أن تضعيف العشرة قد بينا أن أصله ينبغي أن يكون من لفظ الاثنين ... " .

ووجه ثالث : " أن علامة التثنية حقها أن تلحق لفظ الواحد ، فلما كانت العشرين قد غيرت عن لفظ العشرة "[3] .

٢- إغفال نسبة الأقوال في الأحكام والمسائل الخلافية إلى أصحابها :

---

(١) علل النحو : ١٩٧ .

(٢) نفسه : ٣٢٦ .

(٣) نفسه : ٣٣٧ .

لم ينسب ابن الوراق بعض أقوال العلماء إلى أصحابها ، وقد ذكرت قسمًا كبيرًا من ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول ؛ لذلك سأقتصر على ذكر مثالين على ذلك فقط :

أ- قال ابن الوراق في باب : (ما كان من أسماء النساء معدولاً) : " وأعلم أن تميم يوافقون أهل الحجاز فيما كان آخره (راء) نحو قولهم للكوكب : حضار وسفار معروف ، وإنما اختار بعض بني تميم الكسر ؛ لأن الإمالة فاشية في لغة تميم ؛ ليوافقوا لغتهم ويسهل اللفظ عليهم بها ... "[١] .

وقد ذكر سيبويه ما ذكره ابن الوراق بالتفصيل ، إذ قال في باب (ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث) : " فأما ما كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى ... "[٢] حتى أن الأمثلة التي ذكرها ابن الوراق ، هي نفسها موجودة في مؤلف سيبويه إذ قال : " فمما جاء وآخره راء : سفار وهو اسم ماء ، وحضار وهو اسم كوكب "[٣] ، ولم يشر إلى ذلك ابن الوراق مطلقًا .

ب- وقال أيضًا في باب (العدد) : " واعلم أنّك إذا أردت أن تُعرِّف أحدَ عشر إلى تسعة عشر أدخلت الألف واللام في الاسم الأول ، فقلت : جاءني الأحد عشر رجلاً، وبعض النحويين يجيز أن يدخل الألف واللام في الأسماء الثلاثة فيقول : عندي الخمسة العشر الدرهم "[٤] ، والذي جوز دخول الألف واللام هو الفراء ، إذ قال : " فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتها في أولهما فقلت : ما فعلت الخمسة عشر ، ويجوز : ما فعلت الخمسة العشر ، فأدخلت الألف واللام مرتين لتوهمهم انفصال

---

(١) علل النحو : ٣١٥ .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/٣ .

(٣) نفسه : ٢٧٩/٣ .

(٤) علل النحو : ٣٣٦ .

ذا من ذا في حال "[١] ، وهو أيضًا مذهب الكسائي[٢] ، وإنَّ عدم الإشارة إلى صاحب النص يطلب من القارئ بذل جهد في الوصول إلى ذلك ، وأحيانًا لا يوفق في ذلك .

ابن جني :

١- الاستطراد

كثر عند ابن جني الاستطراد في أغلب موضوعات علل التثنية ، من ذلك ما ذكره في (الردّ على أبي عمر الجرمي) عندما ردَّ على مجموعة من العلماء في كون الألف في التثنية حرف أعراب وقد كان الجرمي واحدًا منهم ، إذ ذكر في النهاية ترجيحًا لقول أبي عمر الجرمي ، ثم فصّل القول فيه في موضع أخر ، قال : " فلو أن قائلاً يقول : قياس قول أبي عمر أن تكون النون في التثنية المنصوب والمجرور عنده عوضًا من التنوين وحده ؛ لأن الانقلاب قد قام مقام الحركة لم أرَ به بأسًا "[٣] .

ثم أعاد القول فيما ذكره في مسألة (أحوال التثنية)[٤] ، إذ ذكر في الحالة الثالثة ما قاله في المسألة السابقة بشكل مفصل ، ذاكرًا فيها عددًا من الأمثلة وأسئلة وأجوبة ، خاتمًا قوله بما ذهب إليه أبي عمر الجرمي .

وكان من الممكن أن يكتفي بترجيحه لقول أبي عمر ؛ لأن العالم عندما يرجح رأيًا يعني أنه موافق لما يذهب إليه صاحب الرأي ، فلا تكن هناك حاجة إلى إعادة ذكر المسألة في موضع آخر ؛ لأنه يصبح ليس فقط استطرادًا وإنما خلل في المنهج أيضًا .

أمّا باقي استطرادات ابن جني فلم تكن بالشكل الذي ذكرته أنفًا ، ولكن هو يزيد عليه ويسهب ويطيل في عرض الموضوع وذكر تفصيلاته ، في أغلب

---

(١) معاني القرآن : ٣٤٧/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦٧٦/٣ .

(٣) علل التثنية : ٦٨ .

(٤) ينظر : نفسه : ٨٠ – ٨٤ .

موضوعات علل التثنية ولكن لا مجال لذكرها[١] ، وساكتفي بما ذكرته آنفًا ؛ لكي أستطيع أن أذكر باقي المآخذ عليه وعلى العلماء الآخرين .

٢- الإيجاز :

إن كان ابن جني يميل إلى كثرة الاستطرادات ، فإنه يوجز كلامه في مواضع أخرى إيجازًا مُخلاً ، من ذلك اكتفاؤه في الباب الأول من مؤلِفه (ألف التثنية) إذ اكتفى بالقول : " اعلم أن الألف زيدت في الاسم المثنى علمًا للتثنية ، وذلك قولك : (رجلان) و (فرسان) و (زيدان) "[٢] ، في حين نرى أن الزجاجي[٣] يذكر هذه المسألة في عدد من الصفحات على عكس ابن جني الذي ذكرها بعدد من الأسطر ، فهو لم يذكر تعريف التثنية مثلاً أو أصلها وهو كتاب معني بهذا الشيء لأن عنوانه (علل التثنية) ، ولم يقتصر في ذكر تفصيلات هذه المسألة على الزجاجي فقط وإنّما شمل جميع مؤلفي العلة[٤] ما عدا الدماميني[٥] ، ولكن ابن جني اتبع منهج سيبويه[٦] في ذكره لهذه المسألة بإيراده سبب زيادة الألف وعرضه لأمثلة متنوعة .

الجليس النحوي :

١- الاستطراد :

---

(١) ينظر : علل التثنية : ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٦ .

(٢) نفسه : ٤٧ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٢١ .

(٤) ينظر : علل النحو : ١٣٦ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٧١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٦/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٨ .

(٥) ينظر : علل النحو : ١٣٦ ، وثمار الصناعة في علم العربية : ٧١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٩٦/١ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٨ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٨٩/٣ .

لم يكن الاستطراد سمة بارزة عند الجليس النحوي في (ثمار الصناعة في علم العربية) ؛ لأنه لم يبتعد عن كثير من المسائل عن الموضوع الرئيس للباب ، إلاّ في مواضع قليلة أي أنه أطال في شرح أغلب الموضوعات ، ولكن ليس مستعصيًا ما تقتضيه المسائل من بيان وإيضاح ، ومن المسائل التي استطرد فيها ما ذكره في باب (المذكر والمؤنث)[١] ، ذكر عند حديثه عن اجتماع المذكر والمؤنث ، فإن الأول يغلب على الثاني بقوله : " إذا اجتمع المذكر والمؤنث ، غلب المذكر ، كما إذا اجتمع المتكلم والمخاطب ، غلب المتكلم كقولك : أنا وأنت قمنا ، وإذا اجتمع المخاطب والغائب غلب المخاطب كقولك أنت وهو قمنا ، إلاّ أنّ التأنيث يغلب على المذكر في التاريخ تقول : لثلاث خلون ، ولأربع بقين ولإحدى عشرة ليلةً خلت أو بقيت ، وذلك أن الشهر إنما سميَّ شهرًا ؛ لشهرته بالهلال ، والهلال إنما يظهر بالليل غالبًا ، فلو وقع التاريخ بالأيام لسقطت من الشهر ليلة وهي الليلة الأولى ، والأنثى من الضباع يقال لها : ضبُع ، والذكر منها يقال له : ضِبْعان ، فإذا ثنيت قلت : ضِبعان ويغلب المؤنث "[٢] .

٢- إغفال نسبة الأقوال في الأحكام والمسائل الخلافية إلى أصحابها :

لم ينسب الجليس النحوي بعضًا من الأقوال إلى أصحابها ، وقد ذكرت بعضًا من هذه المسائل في مناقشة العلماء ومحاججتهم ؛ لذا سأقتصر على ذكر مثال واحد ، إذ قال في باب (الأسماء المعتلة المضافة) عند حديثه عن أصل نون التثنية : " أصل نون التثنية السكون ؛لأنها حرف ، وأصل البناء السكون حسب ما بين ، وإنما حركت لالتقاء الساكنين ، وكسرت على أصل ما يجب في الساكنين إذا التقيا ، ومن زعم أنها كسرت للفرق بينهما وبين نون الجمع فقد غلط ؛ لأن التثنية أصل والجمع فرع ولهذا لو قيل : إن نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون التثنية ؛ لساغ ذلك وحسن "[٣] .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧٣ .

(٢) نفسه : ١٧٤ .

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية : ٧١ .

الذي قال : إن حركة نون التثنية هي الكسرة ابن جني ، إذ قال : " وحركة نون التثنية كسرة ، وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة ، وكلتاهما متحرك بالتقاء الساكنين ، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع "[١] . وأنا أرجح رأي ابن جني ؛ لأنه استند في رأيه على ما ذكره شيوخه من قبله . وقد سبقه إلى هذا ابن الوراق في (علل النحو) في هذا ، إذ قال : " إنّ التثنية قبل الجمع وحقّ الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر قبل الجمع ، وحقّ الساكن إذا حُرِّك بالكسر فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل وإنّها سابقة للجمع وجازت نون الجمع ، وقد فات كسرها ففتحت لئلا يلتبس بنون التثنية ... "[٢] .

وهناك من ذكر هذه المسألة من العلماء الأوائل من ذلك : سيبويه[٣] ، والمبرد[٤] ، ومن بعده ذكره : أبو البركات الأنباري[٥] ، والجرجاني[٦] ، وغيرهم وهو في رده على مخالفه لم يذكر حججًا كافية بل اكتفى بعكس المسألة فقط كما ذكرت المسألة قيما سبق .

٣- النقل من كتاب سيبويه من دون الإشارة :

ومن المآخذ التي سجلت على الجليس النحوي أيضًا أنه ينقل نصوصًا من كتاب سيبويه من دون إن يشير الى ذلك ، ومن ذلك قوله في باب الإدغام : " ومخارج الحروف ستة عشر مخرجًا ، ثلاثة من الحلق فأقصاها الهمزة والهاء ، وأوسطها العين والحاء ، وأدناها إلى الفم الغين والخاء ، واحد عشر من الفم ... "[٧] "[٧] ، وقد ذكر سيبويه ذلك بشكل مفصل ، إذ قال : " والحروف العربية ستة عشر

---

(١) علل التثنية : ٨٥ .

(٢) علل النحو : ١٣٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٨/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٤٤/١ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٥١ – ٥٢ .

(٦) ينظر : المقتصد : ١٩٢/١ .

(٧) ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧٥ .

مخرجًا ، فللحلق منها ثلاثة ، أقصاها مخرجًا : الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء ، وأدناها مخرجًا من الفم : العين والخاء ... "[١] .

٤- الإيجاز :

يذكر الجليس النحوي أحيانًا أن في المسألة خلافًا دون ذكره للمذاهب المختلفة من ذلك قوله في الباب الأول عند حديثه عن المضمرات ، قال : " والكاف من (إياك) فيها خلاف ، والصحيح أنها حرف خطاب "[٢] .

العكبري :

١- الإيجاز :

أشار العكبري في مقدمة كتابه إلى منهجه في عرض مسائل كتابه ، إذ قال : " هذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تسمّى الحاجة إليه ، ومن علل كل باب ما يُعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه ، وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه وإيضاح معانيه ... "[٣] .

ولم يخرج العكبري عما ذكر إلاّ في مواضع نادرة ؛ لذلك سأقتصر على ذكر إيجازه بعض مسائل مؤلفه ، من ذلك قوله في باب (حروف الجر) ، عند حديثه عن حرف الجر (على) إذ قال : " وقد تكون اسمًا بمعنى فوق مبنيًا ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول مزاحم بن حارث العقيلي[٤] :

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيصٍ بزيزاء مجهل "[٥]

إذ اقتصر على تفسير البيت دون الإشارة إلى غريبه بقوله : " يعني قطاة فارقت بيضها بعدما تَمَّ عطشها ، وإنما بينت لنقصانها كما ذكرنا في (عن) وقلبت ألفها ياءً حملاً على حالها وهي حرف ، وألفها من واو ؛لأنها من : علا يعلو "[٦] .

---

(١) الكتاب : ٣٤٤/٤ .

(٢) ثمار الصناعة في علم العربية : ٤٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٩/١ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ١٤٧/١٠ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٩/١ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٩/١ – ٣٦٠ .

ومن ذلك أيضًا قوله في باب (التمييز) عند حديثه عن أنواع التمييز المفرد والجمع ، إذ قال : " وأمَّا المفرد فعلى ضربين : أحدهما : منصوب ، وهو الواقع بعد (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) ... "[١] ، ولم يذكر الضرب الثاني ، أي ذكر الضرب الأول وأغفل الضرب الثاني وهو المجرور .

٢- النقل من كتاب سيبويه من دون الإشارة :

نقل العكبري في كثيرٍ من المواضع من كتاب سيبويه من دون أن يشير إليه وهو ما فعله بعض العلماء الذين سبقوه أيضًا وأشرت إليه ، ولكن العكبري لم يكتف بذكر بعض النصوص من الكتاب ، ولكن نجده قد ذكر بابًا كاملاً من كتاب سيبويه بتصرف يسير منه إذ سلخ العكبري باب (مخارج الحروف وعددها وصفاتها)[٢] من الكتاب دون أن يشير إلى ذلك ، وهو ما ذكره سيبويه بعنوان (هذا باب الإدغام)[٣] ، إذ قال العكبري بعد أن قدم للموضوع مقدمة قصيرة لم يذكرها سيبويه ، تحدث فيها عن طريقة معرفة مخرج الحرف ، قال : " والحروف الأصول تسعة وعشرون ، وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ... "[٤] .

وقال سيبويه : " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا : الهمزة والألف ... "[٥] ثم ذكر بعدها العكبري أحرف الفروع المستحسنة بقوله : " ولهم ستة أحرف مستحسنة ، وإنما كانت فروعًا لقربها من الأصول وامتزاجها بها ، وهي النون الساكنة ، والألف الممالة ، وهمزة بين بين ... "[٦]

---

(١) نفسه : ٢٩٦/١ .

(٢) ينظر : نفسه : ٤٦١/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب :٤٣١/٤ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦١/٢ .

(٥) الكتاب : ٤٣١/٤ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦١/٢ .

وقد ذكرها سيبويه بقوله : " وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروفٍ هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار ، وهي : النون الخفيفة ، والهمزة بين بين ... "[١]

ثم ذكر العكبري جميع ما ذكره سيبويه من حروف غير مستحسنة ، وعدد المخارج إلى نهاية الموضوع ، وقد أشار محقق كتاب (اللباب) إلى ذلك بقوله : " كل ما يلي من مخارج الحروف أقتبسه أبو البقاء من سيبويه بتصرف يسير "[٢] وقد ذكرت ما قبل مخارج الحروف ، وهي أيضًا مقتبسة من الكتاب بتصرف يسير لذلك قلت : إن جميع الفصل قد اقتبسه من الكتاب دون أن يشير إلى ذلك .

الخوارزمي :

١- الإيجاز :

غلب على مُؤلف صدر الأفاضل الإيجاز ، ولكنه لم يكن مخلاً في كثير من المواضع بل كان اختصارًا أو خوفًا من الإطالة ، مع ذلك فقد أخلَّ في شرح بعض الأبواب التي تناولها في مؤلفه ، ومن ذلك قوله في باب (التثنية والجمع) ، إذ قال في نهاية الموضوع : " ما المواد بقولك : جمع السلامة ؟ فهو ما سلم فيه نظم الواحد نحو : المسلمون والزيدون والضاربون ، وأمّا جمع التكسير : فهو ما ينكسر فيه نظم الواحد نحو : ملائكة ورجال وسباع وحكمه / حُكْمُ الآحاد في الإعراب "[٣] ، ثم قال بعد ذلك : " وفي استقصاء جميع ما يتعلق بهذا الفصل طول وفيما ذكرناه كفاية والله وليّ التوفيق "[٤] ، في حين أن من ذكر هذا الباب من علماء العلة وهم : ابن الوراق[٥] ، والجليس النحوي[٦] ، والعكبري[٧] ، قد ذكروه بشيءٍ من الإيجاز

---

(١) الكتاب : ٤/٤٣٢ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/٤٦٢ .

(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣١ – ٣٢ .

(٤) نفسه : ٣٢ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٣٤٧ – ٣٥٤ ..

(٦) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : ١٧٣ – ١٧٤ .

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١١٢ – ١٢٤ .

ولكن إيجازهم لم يكن مخلاً ، أي هم استقصوا بعض الجوانب التي لم يَشِرْ إليها صدر الأفاضل أصلاً .

٢- الاستطراد :

إذا كان الخوارزمي يميل إلى الإيجاز ، فإنه يستطرد في كلامه في مواضع أخرى استطرادًا مملاً ، من ذلك قوله في باب (المفعول له) : " المفعول له : هو العلة التي اعتبرتها (جواب حدث الفعل حتى) لو سُئل : لِمَ فعلت هذا الفعل ؟ ذكرته جوابًا للسائل ، وعدوا شروطًا له : أحدها : كونه مصدرًا ؛ لأن العلة المطلوبة في إيجاد الفعل لابد من أن تكون أمرًا حادثًا ، ... "[١] ، حيث ذكر أربعة شروط ثم قال : " وهذه الشرائط مأخوذة من قولك جئتك إكرامًا لك "[٢] ، فإعادة ما ذكره فيما ذكره مع بعض التفصيل في كل واحدٍ منهم ، وكان من الممكن أن يجمع ما ذكره مرتين ؛ تجنبًا للإسهاب وضربًا من الاختصار .

ومن ذلك أيضًا أنه يفسر بعض الآيات التي يستشهد بها تفسيرًا مفصلاً ، ومثال ذلك قوله في باب (معاني ثم)[٣] : " ألاّ ترى إلى قوله تعالى للذين كانوا في زمن نبينا موسى ﴿عليه السلام﴾ :﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٠] ، ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقـــرة :٦٣] ، ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم ﴾ [البقـــرة : ٥٢] ، ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة :٥١] ،﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾[البقرة : ٧٢] ، ولم يكن من إولئك أحدُ منهم زمن الخطاب ، وإنما أراد الله تعالى أجداد أجدادهم ويجوز أن يريد : أنه خلقناكم ثم صورناكم ثم أخبرناكم بأنّا قلنا للملائكة اسجدوا لأبيكم آدم ، فكما أنَّ الخلق والتصوير نِعَمٌ عليكم فكذلك إسجاد الملائكة لمن كان أصلاً لكم نِعمة عليكم "[٤] .

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٣٢ .

(٢) نفسه : ١٣٢ .

(٣) نفسه : ٢٩١ .

(٤) الكشاف : ٦٨/٢ ، وينظر : تفسير القرطبي : ١٦٨/٧، والبحر المحيط : ٢٧٢/٤ ، وترشيح العلل في شرح الجمل : ٢٩٤ .

٣- إغفال نسبة القراءات القرآنية إلى قُرَّائها :

إنَّ صدر الأفاضل من أكثر العلماء الذين ألفوا في العلل النحوية ، ذاكرًا للقراءات القرآنية كما ذكرت ذلك في الفصل الأول ، ولكنه لم ينسب الكثير من هذه القراءات التي ذكرها والتي أشرت إليها في الموضع نفسه ؛ لذلك سأقتصر على ذكر مثالٍ واحدٍ ، تحدث الخوارزمي في باب (الحروف الجازمة) عن فائدة (الفاء) في جواب الشرط ، إذ قال : " قال الله تعالى :﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] ، وقرئ بالرفع والجزم "[١] ، والقراء هم ابن كثير وابن عامر وأبو بكر إذ قرأه بالرفع حملاً على الابتداء ، وقرأ الباقون بالجزم عطفًا على موضع (جعل)[٢] ، " وقال :﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، وقرئ (وأكونَ) ، والذي قرأ بهذه القراءة هو أبو عمرو فقط "[٣] ، ثم ذكر بعد ذلك قوله تعالى :﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، ثم قال : " قُرئ على وجهين : أي بالجزم والرفع فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف (ويذرهمْ) بالياء والجزم ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (ويذرهم) بالياء والرفع وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر (ونذرهم) بالنون والرفع "[٤] ، كما أشار إلى ذلك المحقق[٥] .

المبحث الثاني
المآخذ العلمية

الزجاجي :

- الاضطراب :

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩١ .

(٢) ينظر : المبسوط في القراءات العشر : ٤٣٧ ، والنشر في القراءات العشر : ٣٣٣/٢ .

(٣) ينظر: المبسوط في القراءات العشر : ٤٣٧ .

(٤) الحجة في القراءات السبع : ٣٠٣ ، وينظر : المبسوط في القراءات العشر : ٢١٧ .

(٥) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٢ .

جاء في لسان العرب : " تَضَرَّبَ الشيء واضطرب : تحرك وماج ... واضطرب أمره : اختل "[١] .

فعلى الرغم من منهجية الزجاجي في تنظيم موضوعات كتابه ، إلاّ أنَّه وقع في الاضطراب في عدد من المواضع ، ويمكن ملاحظة اضطرابه في أمرين : **الأول** : الخروج عن الموضوع النحوي إلى علم الكلام ، **والأخر** : إعادة ذكر بعض المسائل النحوية في أكثر من موضع من كتابه .

فمثال الأول : ما ذكره في باب (القول في الاسم والفعل والحرف) عند حديثه عن أيهما أسبق في المرتبة والتقدم ، إذ قال بعد أن ذكر قول البصريين والكوفيين ، وألزمهم بإجماعهم على قولهم : إنَّ العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وأنتم جميعًا مقرّون على أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقًا سابقة لها ، ثم ذكر بعد ذلك جوابه عن هذه المسألة بقوله : " هذه مغالطة ليس يشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة والمعلول ؛ وذلك أنّا نقول إنّ الفاعل في جسم فعلٍ ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم ، فنقول إنّ الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب "[٢] .

ومثال الثاني : ما ذكره في باب (القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع)[٣] إذ أفرد بابًا خاصًا بالعنوان الذي ذكرته ، مفصلاً القول في أقوال العلماء في المسألة ، ثم أعاد ذكر الموضوع في مسائله المتفرقة بعنوان (مسألة في التثنية)[٤] ذاكرًا فيها أقوال العلماء التي ذكرها في الباب السابق ، وهذا اضطراب منهجي يُسّجل على الزجاجي .

ابن الوراق :

---

(١) لسان العرب : (ضرب) .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٨٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٣٠ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٤١ .

- **الوهم** : هو الغلط في أمر ما ، والسهو إلى غيره[١] ، ومن الأوهام التي وقع فيها ابن الوراق ما يأتي :

أ- قال ابن الوراق في باب (الألفات) : " فإن قال قائلٌ : فقد ذكر سيبويه تصغير إبراهيم فقال : بُرَيهْ "[٢] ، وليس هذا الرأي لسيبويه ، وإنما هو قول أبي زيد عن العرب كما جاء في المساعد على تسهيل الفوائد : بريهم وبريه : هو ترخيم التصغير[٣] وقد أشار إلى ذلك المحقق ، ولكن من دون أن يفصل القول فيه بل اكتفى بالإشارة فقط .

ب- استشهد ابن الوراق في باب (الجواب بالفاء) [٤] بقول كعب بن سعد الغنوي :

وما أنا للشّيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول

وقد وهم ابن الوراق في نسبة هذا البيت ، إذ نسبه إلى طفيل الغنوي وهو شاعر جاهلي ، وهو في الأصل كما ذكرت لكعب بن سعد الغنوي الذي استشهد به على الخلاف بين سيبويه والمبرد على نصب ورفع (يَغْضب) فالاختيار عند سيبويه[٥] النصب والرفع جائز حسن ، وعند أبي العباس المبرد[٦] : إن الرفع هو المختار ، والنصب جائز[٧] .

ت- يردّ ابن الوراق في باب (حروف النصب) على قول الخليل الذي نصّه : " إنّ أصل (لن) : لا أنْ ولكنها حذفت فبقيت (لن) تخفيفًا "[٨] وإن العلة التي ذكرها الخليل ليست التخفيف كما نقل عنه ابن الوراق وإنّما

---

(١) ينظر لسان العرب : (سها) .

(٢) علل النحو : ٣٧٧ .

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل : ٥٣١/٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٧/٣ ، والمقتضب : ١٩/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٤٦/٣ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٥٢/٣ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٣٦٠/٧ .

(٨) الكتاب : ٥/٣ ، وينظر : المقتضب : ٨/٢ ، وخزانة الأدب : ٤٤١/٨ .

(الكثرة في الكلام) والنصّ هو : " فأما الخليل فزعم أنّها (لا أنْ) ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم ... "[١] .

الجليس النحوي :

- الاضطراب :

وقع الجليس النحوي في الاضطراب بمؤلفه في المقدمة ، إذ قال : " ولا اتشاغل ببسط الخلاف والتعليل "[٢] ، وكيف يكون كتابًا معنيًا أو مخصصًا للعلة ويقول : إنّ هذا الكتاب ليس معنيًا بذلك .

العكبري :

١- الوقوع في الوهم :

وهم العكبري في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها من ذلك ما ذكره في باب (ما ينتصب بفعل محذوف) ، إذ قال : " وأمّا (لبيك ، وسعديك ، وحنانيك) فمصادر والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت بها سعدًا بعد سعد ، وتحنن علينا تحننًا ، واشتقاق (لبيك) من : ألب بالمكان ولبَّ به إذا أقام ، وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه ، وقال سيبويه : هو مفرد / قلبت ألفه ياء مع المضمر مثل : كلا "[٣] .

وهو ما لم يقله سيبويه ، بل قاله يونس وردّ عليه سيبويه بقوله : " وزعم يونس أن لبيك اسمٌ واحدٌ ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ، كقولك : عليك "[٤] ، ثم أضاف سيبويه بعد أن ذكر قول الخليل في تثنية لبيك إلى ذلك ردًا على من أفرد بقوله : " ولست تحتاج في هذا الباب إن أن تُفرد لأنك إذا أظهرت الاسم تبين إنه ليس عليك واليك ؛لأنك تقول : لبى زيد وسعدى زيدٍ "[٥] .

---

(١) الكتاب : ٥/٣ .

(٢) نفسه : ٣٣ .

(٣) الكتاب : ٤٦٥/١ .

(٤) نفسه : ٣٥١/١ .

(٥) نفسه : ٣٥١/١ .

وقد وهم العكبري في قوله : " وهذه في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه " وليس في كتاب سيبويه ما يشير إلى أنّها بمعنى الجمع بل صرّح في أكثر من موضع أنّها بمعنى التثنية وعلى رأس هذه المواضع عنوان الباب (هذا ما يجيء من المصادر مثنى نصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره)[١] ، وقال : " وذلك قولك : حنانيك كأنّه قال : تحننًا بعد تحنن " ويؤكد أنّه يريد التثنية ليس غير ما نقل عن الخليل قال : " وزعم الخليل (رحمه الله) أنّ معنى التثنية أنّه أراد تحننًا بعد تحنن "[٢] ، وقال : " ومثل ذلك : لبيك وسعديك "[٣] ويؤكد قوله : " ومثل ذلك : حذاريك كأنّه قال : ليكن منك حذرٌ بعد حذر ، كما أنّه أراد بقوله : لبيك وسعديك : إجابة بعد إجابة كأنّه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، كأنّ هذه التثنية لم شدّ توكيدًا "[٤] ، وقوله : " ومعنى تثنية (دواليك) أنّه فعل من اثنين ؛ لأنّي إذا داولت ضمن كلّ واحد منا فعل وكذلك (هذاذيك) كأنّه يقول : هذا بعد هذا ... "[٥] ، ، إذن فالعكبري واهم في عبارته الأولى .

وأمّا العبارة الثانية أي قول سيبويه : " هو مفرد قلبت ألفه ياءً "[٦] وكيف أنّ سيبويه صرح بعدم الحاجة إلى الإفراد وقال : لأنّك لا تقول : لبّى زيدٍ ، وسعدى زيد ، فسيبويه لم يذك البتة أنّ (لبيك) مفرد قلبت ألفه ياءً مع المضمر والعكبري واهم فيما ذهب إليه .

وبذلك يبطل ردّ العكبري على سيبويه في هذه المسألة ؛ لأنه وهم في نسبتها إلى أصحابها .

---

(١) نفسه : ٣٤٨/١ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه : ٣٤٩/١ .

(٤) نفسه : ٣٥٠/١ .

(٥) الكتاب : ٣٥١/١ .

(٦) نفسه : ٣٥٢/١ .

وقد وهم العكبري في القراءة في قوله تعالى :﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] ، إذ قال : " فقراءة الجرّ فيها ضعيفة "[١] ، وهي قراءة سبعية .

وقد وهم العكبري أيضًا في نسبة كلام سيبويه ، إذ قال : " فمذهب سيبويه أنّ حروف العلة فيها حروف إعراب والإعراب مقدر فيها كما يقدر في الأسماء المقصورة "[٢] ، والصواب أنّ سيبويه ليس له رأي في هذه المسألة فقد تحدث عن هذه الأسماء في موضعين أو ثلاثة في كتابه من غير أن يشير إلى ماهية هذه الحروف ، ويبدو أنّ النحاة قد بنوا نسبتهم هذه أو عزوهم إلى سيبويه بناءًا على التشابه بين هذه الحروف وحروف التثنية والجمع ، فنحلوا الخلاف إلى هذه المسألة .

٢- الاضطراب :

مما يؤخذ على أبي البقاء أيضًا ، اضطرابه في منهجه ، إذ نجده يُناقض رأيه أحيانًا في المسألة الواحدة فيذكر رأيًا في رده على إحدى المسائل ثم يخالفه في موضع أخر ، ومن ذلك ما ذكره في باب (الإعراب والبناء) عند حديثه عن سبب دخول الإعراب على الأسماء ، إذ ذكر العكبري قول قطرب في المسألة بقوله : " وقال قطرب : دخل الكلام استحسانًا ؛ لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض وفي التسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة ، فحرك تسهيلاً على المتكلم ... "[٣] ، ثم ردَّ عليه بقوله : " والجواب عمّا قاله من وجهين : أحدهما : أنّ السكون أسهل على المتكلم من الحركة ، والثاني : أن الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار إن شاء حرك بأي حركة شاء ،. وإن شاء سكن "[٤] ، ويبدو أنّ رأي قطرب هو الراجح ؛ ؛ لأن كلامه دقيق جدًا في تشخيص هذه المسألة .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣٣/١ .

(٢) نفسه : ٩٠/١ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٥/١- ٥٦ .

(٤) نفسه : ٥٦/١ .

ثم ذكر العكبري في الباب نفسه الموضوع مرتين في الجزء الثاني من مؤلفه وهو أيضًا اضطراب في منهجه ، إذ قال : " والأصل تحريك الساكن الأول ؛ لأنه به يتوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل "[1] ، وبذلك يكون قد خالف بما ذكره في البداية بأن السكون أسهل على المتكلم من الحركة ، وأيضًا رجح قول قطرب الذي ردَّ عليه في الجزء الأول .

(١) نفسه : ٢/٧٦ .

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

في هذه الرحلة مع (كتب العلة النحوية التراثية) يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها دراستي هذه بما يأتي :

١- يعدّ الزجاجي صاحب أول كتاب في العلل وصل إلينا ولم يُفقد في موضوع العلل النحوية بعد أن كانت العلل تذكر عقب الأصول أو مندرجة في علوم اللغة الأخرى ، أي ليس فقط النحو بل الصرف والصوت والبلاغة ، وتمكن الزجاجي من أن ينظم مؤلفه ليقيمه علمًا مستقلاً بذاته .

٢- اختلف العلماء في طريقة تقسيمهم للعلل التي تناولوها في مؤلفاتهم ، فكلٌّ منهم يعلل حسب طريقة تفكيره ، فالزجاجي قسمها على ثلاثة أقسام هي (علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية) ، فالتعليمية : هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، والقياسية : هي التي يتوصل بها إلى علة الحكم ، وأمَّا الجدلية والنظرية : فهي التي يتوصل بها إلى المزيد من التفاصيل في علة الحكم . ثم جاء من بعده علماء قسموها غير تقسيمه هذا ، فقد قسمها ابن جني على علل موجبة وعلل مجوزة ، أمّا الجليس النحوي فقد قسمها على قسمين الأول : علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، والأخر : علة تظهر حكمته على أصوله أو تكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته وقد قسمها ابن جني إلى علل موجبة وموجزة ، وقد قسمها غير العلماء الذين أفردوا العلة بمؤلف خاص تقسيمات أخر لم أشر إليها للاختصار .

٣- صحيح أنّ كتاب الزجاجي أول كتاب وصل إلينا في العلل النحوية ، لكن مؤلفه لم يكن جديدًا بمحتواه بل كان جديدًا بعنوانه والدليل على ذلك أن في كتاب

سيبويه الكثير من العلل بل إن شيخه أول من جعل العلة اجتهادا من النحوي ، كما أورد ذلك الزجاجي في الإيضاح بقوله : " إنَ الخليل سُئل عن العلل التي يعتل بها النحويون فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : " إنَّ العرب تكلمت على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها ... "[١] . ومن ثم فإنَّ لابن السراج في الأصول الذي هو سابق للزجاجي لم يذكره أحد غيره إذ قسم العلل على ضربين : ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر : يسمى علة العلة[٢] ، وهذا دليل آخر على أنَّ الزجاجي لم يكن جديدًا بموضوعه بل بعنوانه .

٤- برز أثر المنطق وعلم الكلام والفلسفة في الكتب التي أُلفت في العلل النحوية ، وقد أشار العلماء والذين تأثروا بهذه العلوم إلى آراء المناطقة وعلماء الكلام والفلسفة .

٥- يعدّ كتاب سيبويه المصدر الأول في جميع كتب العلة النحوية ، وتصدرت مصادر البصريين المرتبة الأولى في كتب العلة النحوية ، ثمّ جاءت بعدها مصادر الكوفيين .

٦- قدرات العلماء الكبيرة على المحاججة والمناقشة تدلّ على ما وجدناه في مؤلفاتهم من حجج وأدلة تؤيد انحياز العلماء إلى المذهب البصري .

٧- إنّ جميع العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية هم بصريو المذهب ؛ لذلك كانت أكثر عللهم تعليمية ، أو قياسية وقلت عندهم العلل الجدلية متأثرين بجمهور البصريين .

٨- لم يكن جميع العلماء في مستوى واحد في تعليل المسائل النحوية بل تباينت مستوياتهم فيه من حيث العدد والنوع يتقدمهم في ذلك العكبري ، يليه ابن الوراق ، ثمّ نراه يتراجع عند الآخرين حتى يكاد ينعدم عند الدماميني .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٦ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٣٥/١ .

٩- اعتمد العلماء على مصادر اللغة المختلفة في تثبيت رأيهم في تعليل الأحكام النحوية ، إذ كانوا يستشهدون بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والمسموع من كلام العرب شعرًا ونثرًا .

١٠- بعد كلّ الذي ذكرته من المميزات التي انماز بها العلماء الذين خصّوا العلة بمؤلف خاصّ سجلت عليهم طائفة من المآخذ منها الاضطراب ، فقد ذكر بعضهم ما لا علاقة له بالموضوع ، وترك ما يجب أن يذكر كما أنّ بعض العلماء يحدد الجواب عن سؤال ما كأن تكون اثنين مثلاً ثمّ لا يذكر سوى واحد منها ، كما أخذت عليهم أيضًا الإيجاز المخل أحيانًا ، ونقلهم من كتاب سيبويه من دون الإشارة ، وغير ذلك كما هو مفصل في الفصل الرابع .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- ابن جني النحوي ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار النذير – بغداد ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
- ابن الحاجب النحوي وآثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد – بغداد ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) اعتنى به : فريتش كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية – بيروت ، ١٩٩٦م .
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادات – مصر ، ط٤ ، ١٩٦٣م .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى الشاوي (ت١٠٩٦هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار – الرمادي – العراق ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- أسلوب التعليل في اللغة العربية ، أحمد خضير عباس ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٩٧١م .
- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، د. يوسف وغليسي ، الدار العربية للعلوم – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ط٤ ، د.ت .

- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، دار القلم – بيروت ، ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- الأضداد ، محمد بن المستنير قطرب (ت٢١٠هـ) ، تحقيق : حنا حداد ، دار العلوم – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، ط٩ ، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني – بغداد ، د.ت .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت١٩٧٦م) ، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ، ط٥ ، ٢٠٠٢م .
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية – دمشق ، ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم ، ط٦ ، ١٩٨٨م .
- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مطبعة المدني – مصر ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الأمثال ، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- أمثال العرب ، المفضل بن محمد الضبّي (ت١٧٨هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الرائد العربي – بيروت ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، د.ت .
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : كاظم بحر مرجان ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط١ ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، د.ت .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- البداية والنهاية ، أبو الفداء بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن ، دار هجر ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع ، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، دار الكتب الإسلامية – القاهرة ، د.ت .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، د.ت .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين – دمشق ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية : د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف – القاهرة ، ط٥ ، د.ت .
- تاريخ مدينة دمشق ، ابن عساكر (ت٥٧١هـ) ، دار الفكر للطباعة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- تاريخ الطبري ، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ١٩٦٤م .
- التبصرة في القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، الكويت ، ١٩٨٥م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
- ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق : عادل محسن سالم العميري ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة – القاهرة ، د.ت .
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة – عمان – الأردن ، ط١ ، ١٤٤٧هـ – ٢٠٠٧م .
- تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : سامي بن محمد السلامة ، د.ت .

- توجيه اللمع ، شرح كتاب اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، وفايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- ثمار الصناعة في علم العربية ، الحسن بن موسى بن هبة الله الدينوري (ت٤٩٠هـ) ، تحقيق : د. حنا جميل حداد ، المكتبة الأردنية الهاشمية – عمان ، ١٩٩٤م .
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٩٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : الشيخ أبي شنب ، خزانة الكتب العلمية – الجزائر ، ١٩٢٦م .
- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- حجة القراءات ، ابن زنجلة (ت٤٠٣هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .
- الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، مطبعة دار الكتب – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ١٩٨٤م .
- حسن المحاضرة في تأريخ مصر والقاهرة ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ، د.ت .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي – حلب ، د.ت .
- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، الكويت ، د.ت .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة – بيروت ، ١٩٨٠م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الإرشاد – دار النذير ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .
- الدرس النحوي في بغداد ، د. مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م) ، مطبعة السعدون – بغداد ، ١٩٧٤م .
- الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقري ، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق : محمد حسين حسين ، مكتبة الآداب – القاهرة ، د.ت .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٥ ، د.ت .
- ديوان تأبط شرًّا ، علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- ديوان جرير ، دار صادر – بيروت ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- ديوان حسان بن ثابت ، دار صادر – بيروت ، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م .

- ديوان رؤبة بن العجاج منشور ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب) ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، برلين ، ١٩٠٣م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار صادر – بيروت ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- ديوان العجاج ، تحقيق : د. عزة حسن ، مكتبة دار الشروق – بيروت ، ١٩٧١م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : قابز محمد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان الفرزدق ، شرحه : علي خريس ، منشورات الأعلمي للمطبوعات – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، حمدو طماس ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع – تونس ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- ديوان الهذليين ، دار الكتب – القاهرة ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- الذيل على الروضتين ، أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) ، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٤م .
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ابن الطراوة النحوي (ت٥٢٨هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- رسالتان في العلة النحوية ، الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجار ، مجلة الدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٤م .
- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٢م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط٣ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

- سنن ابن ماجة ، ابن ماجة القزويني (ت٢٦٣هـ) ، ضبط نصّها : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- سيبويه – حياته وكتابه ، د. خديجة الحديثي ، دار الحرية للطباعة – بغداد ، ١٩٧٥م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – دمشق ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل ، دار التراث – القاهرة ، ١٩٩٩م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسم عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد السكري (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، د.ت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر ، د.ت .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب جعفر أبو جناح ، دار الكتب – جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستراباذي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .
- شرح ديوان الفرزدق ، تحقيق : عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، ط١ ، ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م .
- شرح ديوان المتنبي ، صنعة عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، د.ت .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستراباذي ، تحقيق : أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية – القاهرة ، د.ت .
- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك الأندلسي ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د.ت .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- شرح اللمع ، أبو القاسم بن محمد الواسطي (ت٤٦٩هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، المطبعة المنيرية – مصر ، د.ت .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمير) ، صدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٩٩٠م .
- شعراء أمويون ، تحقيق : د. نوري حمودي ، بغداد ، ١٩٧٦م .

- شعر قيس بن زهير ، تحقيق : عادل جاسم البياتي ، النجف الأشرف ، ١٩٧٢م .
- شفاء الغليل لما في كلام العرب من دخيل ، أحمد بن محمد الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) ، تحقيق : محمد كشاش ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار النايلة ، مطبعة الزهراء – بغداد ، ط١ ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : أحمد حسن بسبح ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٤٠٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبع بالأوفست – استنبول ، ١٣١٥هـ .
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق : عبد الله أحمد أبو زينة ، دار الشعب – القاهرة ، د.ت .
- طبقات الشعراء ، ابن المعتز (ت٢٩٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ط٢ ، ١٩٧٣م .
- طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) ، تحقيق : محسن غياض ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ، ١٩٧٣م .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي (ت٣٩٧هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٣م .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي علي الدجني ، وكالة المطبوعات – الكويت ، ط١ ، ١٩٧٤م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي ، دار الجيل – بيروت ، د.ت .

- علل التثنية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. صبحي التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- علل النحو ، أبو الحسن بن الوراق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة – بغداد ، د.ت .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – العراق ، ١٩٨٠م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، نشره : برجستراسر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م .
- الفهرست ، ابن النديم (ت٣٨٠هـ) ، تحقيق : رضا تجدد ، د.ت .
- فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، ١٩٧٤م .
- القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، ط٢ ، ١٩٩٧م .
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، دار الجماهيرية ، ط١ ، ١٣٩٥هـ – ١٩٨٦م .
- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، اعتنى به : محمد كنعان ، دار الفكر العربي – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى ، أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) ، تصحيح : علي الرمفوري ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي (ت١١٥٨هـ) ، تحقيق : د. علي دحروج ، مكتبة لبنان – بيروت ، د.ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، د.ت .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- اللامات – دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، تحقيق : د. عبد الهادي الفضل ، دار العلم – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. غازي مختار طليمات ، وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، مطبعة بولاق – مصر ، د.ت .
- لمع الأدلة ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. سميع أبو مغلي ، دار مجدلاوي – عمان ، ١٩٨٨م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه ، أبو السعادات الحسيني (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : عطية رزق ، بيروت ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- المبسوط في القراءات العشر ، الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حاكمي ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، د.ت .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف – مصر ، ط٢ ، ١٩٦٠م .
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني (ت٥١٨هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م .
- مختار الصحاح ، أبو بكر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

- مختصر في شواذ القراءات ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، مكتبة المتنبي – القاهرة ، د.ت .
- المخصص ، علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الفكر – بيروت ، د.ت .
- المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ط٣ ، ١٩٧٦م .
- مدخل إلى الفلسفة ، مجاهد عبد المنعم مجاهد ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، د.ت .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مطابع دار الرائد – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- المرتجل ، ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، د.ت .
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، د.ت .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- المستقصى في أمثال العرب ، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، دار صادر – بيروت ، د.ت .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض بن حمد القوزي ، شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) ، مطبعة عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، دار المشرق – بيروت ، د.ت .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، الراغب الأصفاني (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، ط٣ ، ١٤٢٤هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية – الأردن ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- المقرب ، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ط١ ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

- المنصف شرح تصريف المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى – مصر ، ط١ ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
- الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق ، د.ت .
- النحو العربي – شواهده ومقدماته ، أحمد ماهر البقري ، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ، ١٩٨٨م .
- النحو العربي – العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، المكتبة الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تحقيق : زكريا عميران ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء ، د. إبراهيم محمد عبد الله ، مجلة مجمع اللغة العربية – دمشق ، المجلد ٧٨ الجزء ٢ .
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠٠م .
- نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين الصفدي ، المطبعة الجمالية – مصر ، ١٣٢٩هـ – ١٩١١م .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، ١٩٥٥م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ) ، اعتناء : س.ديدرينغ ، شتوتغارت ، ط٣ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (ت٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، د.ت .

الرسائل والأطاريح :

- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، رسالة ماجستير ، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- التعليل النحوي في شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨هـ) اكتفاء مطر شرباك ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- شروح اللمع في العربية لابن جني – دراسة موازنة ، أزهار حسن محمود الساعدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية – ابن رشد – جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
- ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه (الخصائص) ، جاب الله بايزيد ، كلية الآداب – الجزائر ، د.ت .
- العلل النحوية – دراسة تحليلية في شروح الألفيتين المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري ، د. حميد القبلي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠١١م .
- العلل النحوية في كتاب سيبويه ، أسعد خلف عبد جابر العوادي ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٢م .
- العلل النحوية في كتب التراث العربي محاولة لسيرها منهجًا وتطبيقًا ، سميرة حمادي ، رسالة ماجستير ، ٢٠١١م .
- مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام ، كريم حسين ناصح ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٦م .

- نحو سيبويه في كتب النحاة – دراسة تحقيق وتقويم ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، بإشراف : أ.م.د. صالح هادي القريشي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦م .

الدوريات :

- مجلة تراثنا ، الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي ، حسن علي مطر ، نشرة تفصيلية تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، العدد الثاني ، ١٤١٢هـ .
- مجلة الدراسات الاجتماعية ، رسالتان في العلة النحوية للبدر الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، د. شريف عبد الكريم النجار ، العدد الثامن عشر ، ٢٠٠٤م .